

الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط

(2011-1979)

Iran's Strategic on the Arab National Security in the Middle East

إعـــداد الطالب

رجائي سلامة الجرابعة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمدرضا(محمود) خلف

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آيار / 2012

تفويض

أنا الطالب رجائي سلامه الجرابعة الموقع أدناه، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: رجائي سلامه الجرابعة

التاريخ: ٢٢/٧/٢٠١٤

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

الإستراتيجية الإيرانيه تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط

١٩٧٩-٢٠١١

وأجيزت بتاريخ ٢٢/٨/٢٠١٢.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمدرضا(محمود)خلف	(رئيسا ومشرفا)	....
الدكتور غازي بني ملحـم	(عضوا)	....
الأستاذ الدكتور أحمد نوفل	(ممتحنا خارجيا)	....

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمعلمي القدير ومشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور

محمد رضا(محمود) خلف

لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، لما سيبدونه من مقترحات قيمة تهدف إلى الارتقاء بهذه الرسالة.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الخير خطاكم

الباحث

الإهداء

إليكم يا من تزالون بجانبي ترقبون نجاحي وتقدمي،

إلى والدي و زوجتي الغالية وأبنائي الأحبة

إلى إخواني وإخوتي وأحبائي الأعزاء

لهم جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا

مع المحبة والعرفان

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الأنجليزية	ط
الفصل الأول : المقدمة العامة	
تمهيد	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
حدود الدراسة	6
فرضية الدراسة وأسئلتها	6
التعريفات الإجرائية	7
الدراسات السابقة	8
منهجية الدراسة	12
هيكلية الدراسة	12
الفصل الثاني: الأمن القومي العربي	
تمهيد	13
المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي العربي	14
المبحث الثاني: أبعاد ومستويات الأمن القومي العربي	24
المبحث الثالث: مصادر تهديد الأمن القومي العربي	28
المبحث الرابع: الأمن القومي والمصلحة القومية العربية	34
الفصل الثالث: إيران وعلاقتها مع الدول العربية الشرق أوسطية	
تمهيد	40

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية العراقية	41
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية الأردنية / الفلسطينية	45
المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية السورية / اللبنانية	53
المبحث الرابع: العلاقات الإيرانية الخليجية	58
الفصل الرابع : إيران والأمن القومي العربي	
تمهيد	82
المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الإسرائيلية / التركية	83
المبحث الثاني: أثر تفاعلات إيران الدولية والإقليمية على الأمن القومي العربي	91
المبحث الثالث: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي	99
المبحث الرابع: الدور العربي في مواجهة الإستراتيجية الإيرانية	108
الفصل الخامس: الخاتمة: الاستنتاجات، التوصيات	
الخاتمة	114
الاستنتاجات	117
التوصيات	120
قائمة المراجع	122
المراجع العربية	122
المراجع الأجنبية	132

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإستراتيجي الإيراني تجاه الأمن القومي العربـــي فـــي منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة من (1979–2011) ، بعدّها الفترة التي أصبح خلالها الدور الإيراني يشكل تهديداً متنامياً كان له الأثر الأبرز في التأثير على السياسات الخارجية التي تنفذها دول المنطقة .

إن الفكر الإستراتيجي الإيراني والسلوك السياسي لتلك الدولة تجاه الأمن العربي جاء كل منهما مكملاً للآخر ومنبثقاً في الوقت نفسه عن الفكر القومي الإيراني وعن العقيدة الدينية المذهبيـــة التـــي ترتكز عليها القيادة الإيرانية.

إن العقيدة الدينية التي تتبناها القيادة الإيرانية الجديدة بعد سقوط الشاه سدت فراغاً فكرياً للشعب الإيراني، بل أضافت بعداً آخر للبعد القومي القائم على التوسع والهيمنة في المنطقة العربية. لذلك تبنت إيران إستراتيجية وسياسة مبنية على التناقض والصراع مع دول المنطقة العربية.

- إن مفهوم الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية لا يستند على مفهوم الشراكة الجماعية الفعلية مع دول المنطقة بل على قاعدة قومية دينية مذهبية تـــستند علـــى المذهب الشيعي الذي تتبناه القيادة الإيرانية.
- إن العرب بالمقابل لايرتكزون على قاعدة دينية ولا قومية محددة. ولا حتى علـــى مفهوم وإستراتيجية أمنية مشتركة بل على أُطروحات متعددة لدول ربما تكون أحيانا متناقضة.

Abstract

This study aimed to identify the impact of Iranian Strategic towards the Arab national security in the Middle East in the period from (1979-2011), as the period during which the Iranian role has become a growing threat has had a prominent impact in influencing the foreign policies implemented by countries in the region.

That Iran's strategic thinking and political behavior of that State came to the Arab security complement each other and pop at the same time for thought and the National Iranian sectarian religious belief underlying the Iranian leadership.

The religious doctrine adopted by the new Iranian leadership after the fall of the Shah blocked intellectual vacuum of the Iranian people, but added another dimension to the national after-based expansion and hegemony in the Arab region. Therefore, Iran has adopted a strategy and policy based on the contradiction and conflict with the countries of the Arab region.

- The concept of Iranian strategy toward the Arab region is not based on the concept of partnership with the countries of the actual mass region, but on the basis of religious nationalism is based on sectarian Shi'ism sponsored by Iran's leadership.

- That the Arabs in return for Ajrikza on the basis of religion or nationality specific. Not even on the concept of a joint security strategy, but the theses multiple states may sometimes be contradictory.

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

تتعرض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط إلى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنها بكافة أشكاله، ذلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز، الذي يربط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي تمتلكها، كل ذلك جعل من هذه المنطقة الكتلة الإستراتيجية الحيوية التي يمكن أن تكون ذات ثقل في السياستين العالمية والإقليمية.

فالأمن القومي العربي يعاني من تحديات عدة ومن بين هذه التحديات يبرز التهديد الإيراني، لكن الأهم منه الانقسام العربي حول إدراك هذا التهديد، هذا الانقسام الذي يكشف عن حالة من "عدم اليقين" تجاه مصادر تهديد الأمن القومي العربي، وخصوصاً ما يتعلق منها بالبيئة الإقليمية ودور إيران في هذا التهديد، ويؤدي "عدم اليقين" هذا إلى حالة إرباك في إدارة العرب لأنماط علاقاتهم وتحالفاتهم الإقليمية وفي صوغ توجهاتهم الإستراتيجية لتحقيق الأمن القومي.

فالدول العربية الشرق أوسطية لا تسعى لتطويق إيران للتخلص من ترسانتها العسكرية، على الرغم من التهديدات الخطيرة لتلك الترسانة على الأمن القومي العربي الذي يؤكد أن لديها سياسة خارجية لا تحترم حقوق الدول بسيادتها على القرار الوطني. وكما حدث بعد احتلال العراق وتدخلها بشكل سافر في تعبئة "جيش من المرتزقة" لكسب تأييدهم في الصراع الطائفي، وخاصة الأحزاب المهيمنة على القرار السياسي في العراق، والدعم اللامحدود للشخصيات المؤثرة على الساحة الداخلية العراقية، ودعمها لتكون ذراع طهران في العراق والمنطقة، وكذلك تجنيدها لحزب الله في الجنوب اللبناني ودعم حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) في فلسطين، وتدخلها في البحرين من خلال دعمها للأحداث الأخيرة التي يقوم بها شيعة البحرين .

ومن هنا فإن التحديات الداخلية مثل وجود الشيعة في العراق و حزب الله في لبنان والجماعات الشيعية في البحرين والخارجية منها، تفرض عدة تحولات في القرار السياسي العربي بحيث تتناسب وحجم وطبيعة هذه التحديات من حيث القوة والقيمة السياسية، وعندما تمس هذه التحولات الشأن الأمني(الوطني والقومي) تحديداً، فإن إعادة بناء الإستراتيجيات الوطنية والقومية يصبح ضرورة لازمة.

وبما أن التحدي ليس عرضاً وليس استثنائياً وله علاقة بالجوانب الجيوبولتيكية، فإن الإعداد والاستعداد له يعد من صميم الأمن الوطني والقومي، وبما أن الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط تتعرض لهجمة إيرانية شرسة لها أطماع بعيدة، وتبني لذلك مشاريع تسلح عسكري ونووي، وتدخل استخباراتي وتعبئة وتحريض ديني في إطار ولاية الفقيه، وهي ولاية سياسية ودينية بالمنظور الإيراني، فإن هذا حتماً يجعل الدول العربية الشرق أوسطية أمام تحد حقيقي على أمنها القومي.

من هنا سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الوقوف على معرفة الأهداف الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول الشرق أوسطية، كذلك ماذا يجب على الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط اتخاذه من إجراءات للحد من الخطر الإيراني على أمنها القومي .

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة في الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي للبلدان العربية الشرق أوسطية ضمن السلوك المزدوج والمتعدد الازدواجية للسياسة الإيرانية وقد ظهر ذلك واضحاً في العديد من المناسبات على لسان قيادتها.

إن ما قاله "محمد علي أبطحي" نائب الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" في مؤتمر "الخليج وتحديات المستقبل"، الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بتاريخ 2004/11/13 في أبو ظبي، أن بلاده (قدمت الكثير من العون إلى الأمريكان في حربهم ضد

أفغانستان والعراق، وأنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة). وكذلك نفهم قول رئيس الجمهورية الإيرانية محمود أحمد نجاد: "إن العراق وأفغانستان اللتين كانتا تمثلان تهديداً مباشراً لإيران جعلهم الله في سلة إيران" (علي البلوي، موقع الاقتصادية السعودية،2011) ، فهذا المنطق السياسي يكشف عن حقيقة حفيظة الرؤية الإيرانية، ويؤكد أن الأمن القومي الإيراني، حقيقة متحركة وقابلة للتمدد، وساحة امتداده وحركته معتمدة على الإطار الشامل للتحرك ضمن قاعدة ولاية الفقيه، فالولاية ليست فقط سياسية ودينية داخلية، وإنما ولاية خارجية تتجاوز حدود إيران وسيادتها.

وبناء عليه تكمن مشكلة الدراسة في دراسة إستراتيجية إيران في تهديد الأمن القومي العربي في الشرق الأوسط ، وحتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع الدراسة :

1. مفهوم الأمن القومي عامة والأمن القومي العربي خاصة.
2. طبيعة العلاقات الإيرانية مع الدول العربية الشرق أوسطية.
3. طبيعة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تفيد صانع القرار السياسي العربي والأكاديميين والباحثين ورجال الأعمال من المستثمرين في هذه الدول في فهم حقيقة الإطار الإستراتيجي للسياسة الخارجية الإيرانية وللسلوك المزدوج ، فإن الركون إلى السياسة الإيرانية من ناحية التعاون وحسن الجوار يعد بعيداً عن الواقعية في ظل مجموعة من الوقائع والحقائق التي تكشف مطامع السياسة الإيرانية وتطلعاتها ومخططاتها البعيدة، خصوصاً وأن هناك إشكالية شديدة التعقيد تتطلب من صناع القرار السياسي العربي ضرورة الإدراك للتهديد الإيراني على الأمن القومي العربي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط بحكم أن إيران دولة مسلحة وتدعم حركات إسلامية.

كما تبرز أهمية الدراسة في كونها ستُضيف بعداً أكاديمياً في مجال الأمن القومي العربي ومصادر تهديده، خصوصاً في ظل التغييرات الأخيرة التي حدثت على الساحة العربية وما زالت بما سميت "بالربيع العربي".

أهداف الدراسة:

تعيش الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفي عالم من التغيرات المتسارعة، وهو عالم مليء بالصراعات والمفاجآت وتبدل الحكومات والأنظمة والتكتلات ومواقفها من بعضها بعضا، وكذلك من الصراعات الدولية وفقاً لمبدأ المصلحة التي تفرضها مفاهيم الأمن القومي.

وانطلاقاً من ذلك فإن الأمن القومي العربي ، يعاني من تحديات عدة بعضها داخلي وأخرى خارجيه تفرضها البيئة الإقليمية والدولية للنظام العربي. ومن أهم هذه التحديات إضافة إلى إسرائيل يبرز التهديد الإيراني من خلال سعيها المستمر لامتلاك السلاح النووي وما سيترتب عليه من تهديد للأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هنا ستحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم الأمن القومي عامة والأمن القومي العربي خاصة.
2. التعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية العربية.
3. تحديد طبيعة الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية الشرق أوسطية.
4. التعرف على الإجراءات التي يجب على الدول العربيه في منطقة الشرق الأوسط اتخاذها للحد من التهديد الإيراني على أمنها القومي .

حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة بما يلي:

1. الحدود الزمنية: تحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية في الفترة الممتدة منذ انطلاقة الثورة الإيرانية والتاريخية (1979-2011).

2. الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة جغرافياً على إيران والدول العربية الشرق أوسطية. (دول مجلس التعاون الخليجي العربي، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين)

3. الحدود الموضوعية: وتتمثل بالخطر الإيراني الإستراتيجي على الأمن القومي العربي.

فرضية الدراسة وأسئلتها :

تستند هذه الدراسة إلى فرضية مفادها: "أن الإستراتيجية التي تستند إليها السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة تشكل خطرا مباشراً للأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط".

ولمعالجة هذه الإشكالية، لا بد من طرح مجموعة من التساؤلات يحاول الباحث الإجابة عنها في فصول البحث وبالشكل التالي:

1. الإشكالية الرئيسية: ما مدى خطر الإستراتيجية الإيرانية على الأمن القومي العربي للبلدان العربية الشرق أوسطية؟
2. ما مفهوم الأمن القومي العربي وأبعاده ومستوياته ومصادر تهديده؟
3. ما مدى وأبعاد العلاقة الإيرانية مع بلدان وشعوب المنطقة العربية الشرق أوسطية؟
4. ما مدى تأثير الإستراتيجية الإيرانية على الأمن القومي العربي لبلدان الشرق أوسطية؟
5. هل هنالك إستراتيجية عربية موحدة لهذه البلدان في مواجهة الخطر الإستراتيجي الإيراني؟

التعريفات الإجرائية:

1. **الإستراتيجية (The Strategy):**

يعود أصل كلمة "إستراتيجية" إلى اللغة الإغريقية فهي تكتسب اسمها من اللفظ اليوناني القديم "ستراتيجيوس"(Strategos) وتعني "القائد". كما تعرف بأنها علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق، لاستخدام الموارد ومختلف أشكال الثروة والقوة لتحقيق الأهداف الكبرى، وذهبت الموسوعة السياسية إلى أن المنظرين العسكريين والسياسيين الرئيسيين مثل (ليدل هارت) و(أندريه بوفر) و(ماوتسي تونغ) و (وسوكو لوفيسكي) قدموا تعريفاتهم المختلفة، التي يجمع بينها الاتفاق على أنها "علم وفن إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه بوسائل أخرى". (الكيالي،1995: 170).

وكذلك عرفها قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأنها:

"فن توجيه كل الوسائل التي تملكها دولة من الدول، من أجل انتصار سياساتها العامة في وجه منافيسها و أعدائها.(الكيالي،1983: 331).

ومن هنا يمكن القول إن الإستراتجية هي قدرة الدولة على استخدام كافة قدراتها ومواردها وتسخيرها في تحقيق أهدافها العامة في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية, وهذه دوافع إيران من خلال استخدام العديد من المؤشرات : مثل بناء المفاعل النووي ومحاولة السيطرة على مضيق هرمز كذلك العمل على الوقوف إلى جانب الجماعات الشيعية المتواجدة في كثير من الدول العربية بالإضافة إلى استمرار احتلالها للجزر الثلاث .

2. الأمن القومي العربي (Arab National Security) :

تُعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي بشكل عام بأنه : "تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".(الكيالي،1997: 331/1).

أما الأمن القومي العربي يعرف على أنه : "تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن مواطنيها , قادرة على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية". (الكيلأني، 1996: 71-72).

من هنا يمكن تعريف الأمن القومي العربي على أنه مدى مقدرة كافة الدول العربية على تحقيق أهدافها و مصالحها المشتركة في حماية الوطن العربي وقيم الأمة العربية من التهديدات الخارجية.

الدراسات السابقة :

- دراسة نهار (1993)، كتاب بعنوان (الأمن القومي العربي – دراسة في مصادر التهديد الداخلي): هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأمن القومي من خلال المفهوم العام والمدرسة الإستراتيجية والمدرسة المعاصرة (التنموية) وتطرقت إلى الوحدة والديمقراطية في المفهوم القومي، وتناولت أيضاً قضايا التسلح والأمن العربي وهجرة الكفاءات العلمية وأثرها على الأمن القومي العربي وكذلك إنتاج الغذاء والأمن القومي العربي.إذ كانت نتائجها تؤكد على أن يكون هناك تنسيق قومي شامل متكامل في التخطيط و التنفيذ من خلال الاعتماد على رؤية عربية إستراتيجية شاملة وبعيدة عن

الصراعات العربية كذلك دعت الدراسة إلى ضرورة توفر حرية الفرد العربي والسماح له بالمشاركة السياسية بالإضافة إلى تحقيق أمنه اذ تعد من الخطوات الأساسية الجاذبة نحو التكامل.

– دراسة الطويسي (1997)، كتاب بعنوان (الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي): هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن القومي في بيئة متغيرة والبيئة السياسية لدراسة الأمن القومي العربي، وأثر المتغيرات الدولية والإقليمية وتداعياتها الأمنية على الأمن العربي ، وركزت الدراسة من خلال إحصائية استبيانية على الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي من وجهة نظر المثقفين في الأردن، إذ كانت نتائجها، وجود ارتباط وثيق بين التهديد الدولي والتهديد الإسرائيلي، ومن هنا يرى الكاتب ضرورة الخروج من مستوى الخطاب السياسي وإدراكهم نحو إشراك باقي فئات المجتمع العربي ومؤسساته وتياراته بتقديم أرائهم.

– دراسة علاي(2009)، كتاب بعنوان (البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية): تناولت هذه الدراسة موضوع البرنامج النووي الإيراني من خلال التركيز على الأهداف الإيرانية من وراء برنامجها النووي وطموحاتها، وكذلك تتبع بدايات البرنامج الإيراني للطاقة النووية ودور الدول الغربية في تمكين إيران في عهد الشاه من السير في طريق امتلاك بعض المفاصل المهمة في ميدان الطاقة النووية، وتسليط الضوء على التداعيات الإقليمية والدولية للبرنامج النووي الإيراني على المنطقة والحلول والمعالجات لها. وقد توصلت الدراسة إلى أن إيران قد عملت على تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم في منشآت سرية بعيداً عن اتفاقية الضمانات الوقائية التابعة للوكالة الدولية، وهذا مؤشر على مدى جدية إيران في امتلاك السلاح النووي لأغراض عسكرية مما سيكون له تأثيرات وانعكاسات سلبية على الساحة الإقليمية والدولية.

– دراسة جارفر(2009)، كتاب بعنوان (الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية): تطرقت هذه الدراسة إلى العلاقات الإيرانية الصينية والمساعدات الصينية للبرامج النووية

الإيرانية والدعم العسكري الصيني لإيران، والعلاقات الصينية الإيرانية في مجال الطاقة والاقتصاد وأنماط هذه العلاقات، كما تسلط الضوء على التعاون الصيني الإيراني والولايات المتحدة الأمريكية. إذ توصل الباحث إلى أن هناك ارتباطاً قوياً بين كل من الدولتين وأن كل دولة تتعامل مع الأخرى باحترام وأن هناك سجلاً طويلاً من صلات المنفعة المتبادلة كذلك هناك حوافز تقف خلف ثبات ودوام المصالح المتبادلة.

– دراسة الأقدامي (2009)، كتاب بعنوان (في تحديات : الأمن القومي– تاريخي – سياسي): تناولت هذا الدراسة أهمية منطقة الشرق الأوسط ومفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية، وأبعاد الأمن القومي ومفاهيمه، كما تطرقت إلى الأمن الإفريقي وقضية التجانس القومي، والبعد اللاجتماعي للأمن القومي والعوامل التي تهدد التجانس والاستقرار القومي، وموضوع الدعاية الدولية والأداة الدعائية، وأساليب الدعاية الصهيونية وقضية الحدود. وكانت النتائج تؤكد على ضرورة إحياء النزعة الاتحادية بين شعوب المنطقة، والبعد عن الروح القومية الضيقة، والابتعاد عن الطموحات الشخصية لبعض زعماء الدول العربية مع الاتجاه نحو التكامل العربي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

– دراسة نهار (2009)، بحث بعنوان (البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي): إذ هدفت هذه الدراسه إلى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني من خلال محاولت الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما المنظور الإيراني لأمنِ الخليجِ؟ وما العوامل التي دفعت إيران لتكوين تلك الرؤية؟ وكيف تُؤثّرُ تلك العوامل على السياسةِ الإيرانية تجاه المنطقة مع تقدّم الوقت؟ أي ما الإشكالية التي خلفها البرنامج النووي الإيراني في المنطقة وتداعياتها؟

ولقد اعتمد الباحث في هذا البحث على فرضية مفادها "أن للبرنامج النووي الإيراني دورا أساسياً في تهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي خاصة وأن لإيران مصالح وطنية تتناقض مع مصالح دول المنطقة".

أما ماتوصلت إليه الدراسه تمثل بمايلي: إن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات أمن دول المنطقة. لذلك فإن خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة جديدة في المنطقة.

– دراسة وانغ (2009)، كتاب بعنوان(الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في تصميم ترتيب أمن الخليج العربي) إذ أظهرت الدراسة محاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة من خلال العمل على بناء القواعد الأمريكية مما دفع إيران للعمل على مقاومة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج إذ كشفت الدراسة طبيعة الصراع الأمريكي الإيراني واختلاف مفهوم الأمن الخليجي من وجهة نظر كل من الولايات المتحدة وإيران.

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوعات تمثلت في خطر البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على الناحيتين الإقليمية والدولية، وكذلك مصادر تهديد الأمن القومي العربي، ومدى إدراك البلدان العربية الشرق أوسطية لهذا التهديد وسبل مواجهته.

ولهذا فقد تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها ستعالج موضوع إيران والخطر الإستراتيجي على الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق(2003)، و محاولات ملكيتها للمقدرة النووية بشكل عام , و في ظل التغييرات التي حدثت مؤخراًعلى الساحة العربية والتي باتت تعرف " بالربيع العربي " بشكل خاص ، و بالتالي ستركز الدراسة على أثر التفاعلات الدولية والإقليمية لإيران على الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى توقعات ما يجب أن تكون عليه الإستراتيجية العربية في مواجهة التهديد الإيراني مستقبلاً.

منهجية الدراسة:

سيستخدم في دراسة هذا الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي كمنهجين متكاملين لنظرية النظم و للنظرية السلوكية كون هذه المناهج هي من أكثر المناهج ملاءمة على عدّ هذه الدراسة تتناول موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط , وطبيعة العلاقات التي تحكمها في المنطقة, ومدى تأثر الدول العربية الشرق أوسطية بهذه العلاقات, ومدى التهديد الأمني الإيراني. وكذلك لأن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل وتفسير العلاقات بين إيران والدول العربية الشرق أوسطية نظاماً نظاماً، وإلى اكتشاف الأنماط في سلوك صانع القرار الخارجي الإيراني تجاه دول المنطقة ومتخذي القرار في السياسة الخارجية لكل دولة عربية أو " قواها الثورية "، وذلك لدراسة العلاقات الارتباطية أو التفاعلية بين متغيرات الدراسة، للوصول إلى نتائج منطقية للتحقق من صحة فرضيتها والإجابة عن تساؤلاتها.

هيكلية الدراسة:

واستناداً لكل ما سبق و لتحقيق أهداف هذه الدراسة و تميزها, و لتحقيق فرضيتها و الإجابة عن تساؤلاتها سيقسم البحث إلى خمسة فصول و بالشكل التالي: يتناول (الفصل الأول) المقدمة العامة للبحث, أما (الفصل الثاني) فسيعالج مفهوم و أبعاد و مصادر الأمن القومي العربي , بينما يركز (الفصل الثالث) على علاقات إيران مع بلدان و شعوب المنطقة العربية الشرق أوسطية, ويحقق (الفصل الرابع) إيران والأمن القومي العربي بتبيان الإستراتيجية الإيرانية و تهديدها للأمن القومي العربي مع تبيان مدى الدور العربي في مواجهة التهديد الإيراني, و سيتوج هذا البحث (بفصل خامس) يشمل الاستنتاجات و التوصيات.

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي

تمهيد:

لم تعرف القومية نظرياً، بمعناها الحديث إلا في نهاية القرن الثامن عشر, وتطورت في القرن التاسع عشر لدرجة إنشاء دول على أساس الهوية القومية قبل ولادة عصر القوميات، بنيت الحضارة على أساس ديني لا قومي، وسادت لغات مركزية في مناطق أوسع من مناطق أصحاب اللغة مثلاً كانت الشعوب الأوروبية تنطوي تحت الحضارة المسيحية الغربية وكانت اللغة السائدة في الغرب هي اللغة اللاتينية، بينما سادت في الشرقيين الأدنى والأوسط، الحضارة الإسلامية واللغة العربية. وفي عصر النهضة تبنت أوروبا اللغة اللاتينية القديمة والحضارة الرومانية، بعد ذلك احتلت الحضارة الفرنسية المكان الأول لدى الطبقة المثقفة في أوروبا كلها، ومنذ نهاية القرن الثامن عشر أصبح المنظار إلى الحضارة هو المنظار القومي، وأصبحت اللغة القومية وحدها هي لغة الحضارة للأمة لا سواها من اللغات الكلاسيكية أو من لغات الشعوب الأكثر حضارة.

أما فكرة القومية العربية عند العرب المسلمين فقد اتخذت بعداً آخر عندما بدأ بعض المتنورين ينطلقون في تفكيرهم بأن الخلافة يجب أن لا تكون عند السلاطين العثمانيين وهي من حق العرب، إذ عدّت هذه الأفكار أولى مظاهر الفكر القومي عند العرب المسلمين وأدت إلى ظهور تيارات عديدة بعضها يطالب بإصلاحات في البلاد العربية مع مراعاة حقوق العرب في مختلف شؤون الدولة.

وبهدف الإجابة عن ماهية الأمن القومي العربي سوف يتم دراسة المباحث التالية :

- المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي العربي.
- المبحث الثاني: أبعاد الأمن القومي العربي ومستوياته.
- المبحث الثالث: مصادر تهديد الأمن القومي العربي.
- المبحث الرابع: الأمن القومي والمصلحة القومية العربية.

المبحث الأول:

مفهوم الأمن القومي العربي

كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها. ومسألة توفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي.

والحقيقة ما يزال الحديث عن موضوع "الأمن القومي العربي" أمراً حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحديث مزيجاً من الواقع والأمل، وفيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحات.

إنّ الأمن القومي العربي مازال مفهوماً مُتحرّكاً من إذ الاتفاق مع تعريفه وتحديده ورسم معالمه، وما زالت صلته بالأمن القطري فكرة ضبابية غائمة. فأين يبدأ الأمن القومي وينتهي؟ وأين أوّل الأمن القطري وآخره؟!.. وما معايير الخطر القومي؟ وما حدود السيادة القطرية في تجاوز مفهوم الأمن القومي؟!.. وأين هذه الحدود، هل رُسمت، ومن يرسمها؟! ما القوى القطرية التي يمكن احتسابها في خانة الأمن القومي؟ وكيف يمكن تحويل هذه القوى القطرية إلى قدرات قومية تنظمها وتعبئها وتطوّرها وتستخدمها قيادات قومية متخصّصة؟!. وما القيادات والمؤسّسات والأجهزة التي يجب أنْ تتولى شؤون الأمن القومي بجوانبه السياسيّة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلميّة. (الكيلأني، 1996: 16).

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية، التي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل

من المهم الإشارة إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، الذي وضع عام 1944م، وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945م، لم يذكر مصطلح "الأمن"، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة "الضمان الجماعي" ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضو في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضو فيها.

كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى "الأمن"، ونصَّت المادة الثانية منها على ما أطلق عليه "الضمان الجماعي"، والذي حثَّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكَّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، ويمكن القول: ان الفكر السياسي العربي لم ينتهِ بعد إلى صياغة محددة لمفهوم "الأمن القومي العربي", إذ يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي و توازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه، ولكن ثمة اجتهادات لتعريف الأمن القومي العربي من أهمها: (نصرالله، 1999: 56-59).

1. إن الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، و الإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، التي تؤثر على الأمن القومي العربي.

2. تكاتف الأقطار العربية جميعاً لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي

للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حالياً خاصة منذ ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001.

3. قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربي ومنجزات الأمة وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربي بعينه أو للأمة كلها.

إن معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن العربي، اقتبست مصطلحاتها ومفاهيمها ومضامينها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن الوطني, وخاصة الصادرة باللغتين الفرنسية والأنكليزية. وقد جنحت تلك الدراسات باللغة العربية إلى استعمال مصطلح الأمن القومي في مقابل مصطلح National Security أو Securité National، وغفل الباحثون العرب عن أن التعريفات الغربية تنطبق على مجتمعات شكلت ما يسمى الدولة – الأمة، أي أن الدولة تضمُّ ضمن حدودها الأمة كلها مثل ما هو الحال في فرنسا، إنكلترا، إيطاليا، إسبانيا. (الكيلأني، 1998: 64-66).

ويُعدُّ مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، لهذا فإنه من أكثر المفاهيم غموضاً إذ إنه لم يتبلور بعد لكي يصبح ميداناً مكتملاً من ميادين العلوم السياسية تنطبق عليه قواعد نظرية المعرفة بدءاً من وضع الفروض، وتحديد مناهج الدراسة الملائمة، واختيار التحقق العلمي، وقواعد الإثبات أو النفي، وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة ثم الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي.

ومع حداثة هذا المفهوم الذي يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حين استخدم لأول مرة لدى إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947، إلا أنه غدا أحد المفاهيم المحورية في حقل العلوم السياسية الغربي، وكذلك في المدارس السياسية في أنحاء العالم المختلفة. وحقيقة الأمر أن الاهتمام بالأمن القومي ميداناً للدراسة والتحليل يتأرجح طبقاً للظروف الدولية والمحلية التي تعيشها الدول

المختلفة ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى أربع حالات يثار فيها الاهتمام بالأمن القومي ظاهرة تحليلية وسياسية خصوصاً من جانب متخذ القرار هي: (المشاط، 1985, ص12–14).

1. ازدياد معدل الصراعات المباشرة على المستويين الدولي والإقليمي وتصاعد حدتهما، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية مثلاً ظهرت بواكير المؤلفات المتخصصة في الأمن القومي، إذ حاول معظمها دراسة كيفية إمكانية تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي من ناحية وشروط ومتطلبات الحريات الفردية من ناحية أخرى.
2. ازدياد الشعور لدى دول العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها.
3. تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي الذي يمكن أن يتطور إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن، فمنذ تحقيق الاستقلال الوطني لم تنجح بعض البلدان إن لم يكن معظمها في تحقيق درجة يعتد بها من التجانس الاجتماعي أو التحول إلى الحياة الديمقراطية أو إقامة نظام يعتد به لتحقيق العدل الاجتماعي.
4. يزداد الاهتمام بالأمن القومي كذلك كلما زادت الرغبة في التحول من نظام الدولة القومية ذات السيادة إلى نظام أشمل يتعدى الدولة، ولا شك في أن التحول بطريق الاندماج أو التكامل أو الوحدة إلى صورة أخرى غير الدولة, لا بد أن يثير قضايا عديدة ترتبط بالأمن القومي مثل قضية توزيع مسؤوليات الأمن.

ويعدّ الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة كما يقول أصحاب هذا العلم، ومعرفة المفهوم بحد ذاته يشكل ركناً أساسياً في ميدان المعرفة التي تمكن من تحري الدقة والموضوعية وفتح آفاق المعرفة بشكل منهجي. ضمن هذا المفهوم يمكن القول إن الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية.

يمكن القول: إن الأمن القومي كقيمة مجردة هو ظاهرة ترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية، وهذا ما يعزى إلى أنه ليس هناك إجماع في الأدب السياسي حول المقصود بظاهرة الأمن القومي لا من إذ التعريف, ولا من إذ من هم مستهدفون بالأمن، ولا حتى ممن تأتي مصادر التهديد. لا بل أكثر من ذلك من إذ سُبل وأدوات وإستراتيجيات تحقيق الأمن القومي مقارنة بالعلوم والمعارف الأخرى في فروع العلوم السياسية مما جعل كل هذا أحد الأسباب الرئيسة التي لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية أو ما سُمي بتخلف الدراسة العلمي المتعلق بالأمن القومي، تماماً مثل حال السياسة الخارجية التي ينظر إليها بعدّها ظاهرة أيضاً لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية بعدّ موضوع السياسة الخارجية برامج العمل تتبعها القيادات السياسية إزاء العالم الخارجي بما في ذلك الأهداف والوسائل، أي تصور ما يجب أن يكون، ولا شأن للعلم بتحليل البرامج إذ إن العلم يهتم بالحقيقة الكامنة في الواقع، بينما التعريف الإجرائي للأمن هو أن الأمن مرتبط بحماية الدولة والمجتمع من التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية. (الهباش، 2006: 12-22).

وثمة مفاهيم متعددة للأمن وهي كالتالي:

- ✓ **مفهوم اصطلاحي:** وهو يعني الشعور بالطمأنينة.
- ✓ **مفهوم قيمي:** يعني الحفاظ على القيم .
- ✓ **مفهوم عسكري:** أي قدرة الدولة على الهجوم والدفاع.
- ✓ **مفهوم اقتصادي:** وهو يعني تحقيق التنمية وتأمين احتياجات المواطن.
- ✓ **مفهوم موارد:** أي الحفاظ على الموارد.

لكن الأمر الذي لا يمكن الاختلاف حوله هو أنه حينما يتم تناول موضوع الأمن فثمة صعوبات متعددة تواجه الباحث من أهمها:

1. صعوبة تحديد ماهية مفهوم الأمن القومي العربي، فهو موضوع مترابط ومتشابك، ومن هنا كانت ضرورة بناء إطار فكري جديد لهذا الموضوع.
2. صعوبة تجزئة مفهوم الأمن القومي العربي كونه مفهوماً شاملاً لا يمكن تجزئته.
3. إمكانية الموضوعية والحياد، بمعنى التجرد من الميول والانحياز في تناول المفهوم.
4. ندرة المعلومات أو غزارة الموضوعات.
5. إن موضوع الأمن يطرح العديد من الإشكاليات على المستويين النظري والتطبيقي.

ولقد أصبح يستخدم مصطلح الأمن القومي بتوسع بعد الحرب العالمية الثانية، ولأن مفهوم الأمن القومي ما زال حديثاً فقد تعددت التعريفات بشأنه مثلما تعددت الآراء بالعناصر المكونة له ومصادر التهديد له. (Schurmann,1974:66).

ولقد اختلفت التعريفات باختلاف الزوايا التي ينظر منها إلى الأمن، فبعضهم ينظر له من جانب عسكري، والآخر يراه مرادفاً للسياسة الخارجية وبعضهم الآخر يرى أنه قضية مجتمعة. (Edward.,1988:2-8).

إن مفهوم الأمن القومي للدول، يعدّ من المفاهيم العلمية المهمة والحديثة التي لا يزال يشوبها الغموض. فأهمية الموضوع تكمن في مدى تعلقه بحماية أمن واستقلال واستقرار الفرد والدولة على حد سواء، أما بالنسبة للغموض فإنه رغم الدراسات التي تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل إلا أنه لا يزال غير مكتمل، أي أنه لم يصبح له ميداناً مكتملاً من علم السياسة تنطبق عليه قواعد نظرية بمعاييرها المتعددة والمختلفة التي تحكم ظاهرة الأمن القومي، ومن الجانب الآخر فإن من الأسباب المهمة لغموض الموضوع تعود لحداثة الدراسات العلمية التي تناولت مفهوم الأمن القومي بالدراسة والتحليل(Sprout,1983:19).

أما بالنسبة لتحليل الأمن القومي فإنه يتمركز حول ثلاث دوائر هي : (ربيع، 1984: 33-37).

- الدائرة الأولى: وتنبع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن القومي الذي يشمل التنظير والممارسة.
- الدائرة الثانية: فبها يعتقد أن الفكرة الأساسية التي يدور حولها المفهوم تكمن في التزامات الدولة المتمثلة بتوفير الحماية المادية والمعنوية للفرد أولاً ثم للمجتمع ثانياً، أي إبتداءً بتوفير الحماية الكاملة الشاملة لكل مواطن منفرد ثم تسعى لتوفير الحماية للجماعة.
- الدائرة الثالثة: تتعلق بعالمية المفهوم ومرونته وعلاقته التداخلية مع المصالح القومية والقيم.

وسأعرض باختصار المكونات الفعلية للأمن القومي:

1. **الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني :**

يركز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه، وقد أخذ كتاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، إذ وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكُتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة، فقد رأى العسكريون أن الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي، ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي، ورأى علماء الاجتماع أنه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي. (ربيع، 1983: 306-309).

كما يمكن تعريفه بالإجراءات الأمنية التي تتخذ للحفاظ على أسرار الأمة/الدولة وتأمين أجزائها ومنشئاتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج وهذه الإجراءات تتطلب درجة عالية من التدريب واليقظة والحرفية والمهارة للوقاية من نشاط المتربصين. (أبوسويلم، 2005: 17).

2. **المعنى الاجتماعي للأمن القومي:**

وتجدر الإشارة إلى أن أي تهديد ينال أحد الحالات الاجتماعية، هو تهديد للأمن القومي، إذن فهو هنا ظاهرة أعم وأشمل، ومن هنا تتعدد وفق هذا المفهوم مصادر تهديد الأمن القومي، وتشمل المظاهر السياسية والاقتصادية والغذائية والإيديولوجية والمادية، والتخريب الداخلي، والضغط الخارجي، والانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية وأساليب ترسيخ مظاهر الجهل والأمية وتفتيت وحدة المجتمع وتقليص مظاهر التطور وترسيخ مظاهر التخلف والتبعية . (نصرالله، 1999: 55).

وتعددت تعريفات الأمن القومي كمفهوم اجتماعي:

عرّفه روبرت مكنمارا بقوله: الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، ويرى أن ظاهرتي الأمن والتنمية مترابطتان لدرجة أن يعدّ أحياناً أنه من الصعب التمييز بينهما لهذا يقول: "كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الأنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه، وما يتوقعونه في حياتهم وتعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الأكبر، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة". (المشاط، 1983: 55).

وعرَّفه علي الدين هلال: بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا

العام في المجتمع ولكن مع تغليب الطابع العسكري بقوله: ما قيمة بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي إذا كان تحت رحمة الأعداء. (هلال، 1984: 21).

وعرَّفه الدكتور عباس نصر الله بقوله: الأمن القومي يتجسد في قدرة الدولة وقوتها على مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والداخلية، وتأمين مظاهر الأمن والاستقرار ضمن الدولة التي تشكل قاعدة لتطور المجتمع، وإن مظاهر التطور هذه تشكل القاعدة الأساسية لأنتاج متطلبات الأمن القومي. (نصرالله، 1999: 57)، (المشاط، 1983: 145).

واستناداً لذلك فإن الأمن القومي لا يتحقق بالسلاح والقدرة على الرد والصد، ولكنه أيضاً يتحقق في حال وجود تنمية اجتماعية شاملة لكافة نواحي الحياة، فلا يمكن الحديث عن الأمن القومي دون أمن الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بل وتنميتها، فكلما أَمن النظام موارده البشرية والطبيعية تحققت حالة الأمن القومي، فلا أمن لمجتمع موارده مهددة.

3. المعنى العسكري للأمن القومي:

تعددت المفاهيم في هذا المجال ولكنها تندرج تحت المفهوم العسكري للأمن، إذ إنه يمكن القول بأن الأمن القومي كقيمة مجردة هو ظاهرة ترتبط بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية. ولقد عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. أو هو حماية القيم التي سبق اكتسابها.وعرَّف تريجر وترمنبرج الأمن القومي بأنه حماية القيم القومية الحيوية، أي أنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق ظروف دولية ومحلية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين. وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الأمة من خطر السيطرة الأجنبية. (الرشدان، 2000: 34).

إن الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين هما :

– تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

– لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة، أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف ما.

ويتضح من التعريفات السابقة التي تتناول مفهوم الأمن القومي من الناحية العسكريه أنها تركز على البناء العسكري كجوهر لسياسة الأمن القومي وضرورة أن تكون الدولة قوية عسكرياً حتى تحقق أهدافها، وهذا يعني أن فكرة الأمن ترتبط بمعنى الردع والدفاع الذاتي عن طريق تعظيم القوة العسكرية، والاستعداد الدائم لمواجهة التهديد الخارجي العسكري.

المبحث الثاني

أبعاد الأمن القومي العربي ومستوياته

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإن ذلك يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين جميع الدول من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

أولاً: أبعاد الأمن القومي العربي:

1. **البعد الإستراتيجي:** يفترض أن موقع الوطن العربي الجغرافي الذي يتوسط العالم ويشرف على بحار ومحيطات مهمة من الناحية الإستراتيجية ومن إذ الملاحة العالمية، وكونه مترابطاً في أراضيه وبحاره جعل منه وجوداً جغرافياً ذا مكانة مرموقه في العالم. (الهيتي، 2000: 121).

2. **البعد السياسي:** مما لا شك فيه أن البعد السياسي بجانبيه الداخلي والخارجي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الأمن القومي أو عدمه، فالجانب الداخلي والمتعلق بالنظام السياسي والاستقرار والمشاركة السياسية والديمقراطية والشرعية قد يدعم الأمن القومي أو يضعفه، ذلك أن شرعية النظام السياسي المبنية على الحرية والمشاركة السياسية من خلال الديمقراطية تؤدي إلى الاستقرار الداخلي الذي يعزز الأمن القومي ويقويه، بينما غياب الشرعية في ظل غياب المشاركة السياسية والديمقراطية وتقييد الحرية وبالتالي عدم الاستقرار يؤدي إلى تقويض الأمن القومي وإنهاكه، أما الجانب الخارجي فإنه يتعلق بسياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها وغاياتها ودرجة تعاونها أو عدائها الأمر الذي ينعكس بطبيعة الحال على الأمن

القومي إيجابا ً أو سلباً، مع ملاحظة أن كلا الجانبين الداخلي والخارجي يتداخلأن مع بعضهما بعضاً بإذ يؤثر كل منهما في الآخر، ذلك أن أي خلل في أحدهما يقود إلى خلل في الآخر في حين أن قيام أحدهما على ركائز متينة يدعم الجانب الآخر ويقويه. وإذا ما أسقط هذا البعد على الدول العربية بعدّها الإطار المكاني للأمن القومي العربي، و أنها بعيدة كل البعد عن كل ما يسر النفس والخاطر، وأن هذا البعد شكل ولا يزال أحد أخطر الثغرات التي استطاع الأعداء اختراق أمتنا العربية من خلالها، لا بل أنه شكل أساساً لاختراقها واستمرار السيطرة عليها. (البزاز، 1996: 107-111).

3. **البعد العسكري:** إن أول ما يتبادر للذهن عند الحديث عن الأمن بشكل عام هو وجود قوة عسكرية قادرة على تحقيق هذا الأمن ودوام استمراره، وإذا ما أسقط ذلك على مفاهيم الأمن القومي فإن هذه المفاهيم وبلا استثناء قد أخذت البعد العسكري بعدّها بعداً أساسياً في تحقيق الأمن القومي، فإذا كان أصحاب المدرسة الإستراتيجية يعلقون الأهمية على الجانب العسكري عاملا رئيسا وحيداً في تحقيق الأمن القومي، فإن أصحاب المدرسة التنموية وإن خرجوا من المفهوم التقليدي للأمن القومي والمنحصر في البعد العسكري نحو التأكيد على الجوانب المجتمعية إلا أنهم لم يهملوا هذا البعد وعدّه أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الأمن، وهنا يعني أنه لا بد من توافر القوة العسكرية إذا ما أرادت أي أمة تحقيق أمنها، بشرط أن تكون هذه القوة قادرة على مجابهة جميع التحديات والتهديدات والتصدي لها.

والأمة العربية في إطارها المكاني أي الوطن العربي، ونتيجة لموقعه الإستراتيجي المهم وثرواته الطبيعية والاقتصادية، تعدّ مطمعاً لكل قادر على اختراقها وراغب في تعظيم منافعه، ولذلك يتحتم على هذه الأمة بناء قوة عسكرية عربية لتحقيق أمنها القومي والحفاظ على سلامتها ووطنها وقيمها وحضارتها ومستقبلها ومصالحها ومجابهة التحديات التي

تواجهها، وإيقاف العابثين والطامعين بمقدراتها وثرواتها بإذ تعود الفائدة إلى أصحابها وملاكها. (الكيلأني، 1996: 73-74).

4. **البعد الاقتصادي:** يشكل البعد الاقتصادي عنصراً جوهرياً في معادلة الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأخير إلا في ظل اقتصاد قوي ومتين يؤدي إلى استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيداً عن التبعية وما يتبعها من نتائج سلبية، في حين أن الاقتصاد الضعيف يؤدي إلى اختراق هذا الأمن وتقويض دعائمه. والحديث عن البعد الاقتصادي للأمن القومي العربي يثير في النفس معاني الاستغراب والاستهجان، فعلى الرغم من كل تلك الإمكانيات الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي إلا أنه لا يزال متخلفاً اقتصادياً ومتأخراً عن كثير من الدول أو التجمعات التي تحوز من الإمكانات ما يقل بكثير عن تلك التي يمتلكها الوطن العربي ويتمتع بها ، لا بل إن إمكانات الثروات الطبيعية والاقتصادية العربية التي تؤهلها للسيطرة على كافة دول العالم، وعلى رأسها الدول الغربية أصبحت عوامل جذب ومكنت هذه الأخيرة من إحكام السيطرة على الوطن العربي وإبقائه كوكباً تابعاً لنظامها المصلحي. (تنيره، 1981: 69-82).

5. **البعد الاجتماعي الثقافي:** إن تحقيق البعد الاجتماعي القومي الذي يتعدى الحد من الجريمة والانحراف إلى إشباع حاجات الأفراد والمجتمع المادية والروحية، يعدّ شرط الضرورة لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى، فضلاً عن تحقيق الأمن القومي بمعناه المتكامل، ذلك أنه بالأصل مفهوم اجتماعي المحتوى والمضمون من خلال احتواء أبعاده المختلفة للمضمون الاجتماعي، فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي على حياته وحياة أسرته ومعيشتها سيكون رأيه وموقفه واتجاهه من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن بأبعاده المختلفة، كما أن الأمن الاجتماعي يرسخ مفهوم الانتماء الذي يعد من أهم مكونات الأمن في حين أن غيابه

يرسخ مفهوم اللامبالاة وعدم الانتماء أهم أسباب ضياع الأمن وعدم تحقيقه. (القش، 2003: 90-92).

ثانياً: مستويات الأمن القومي العربي:

تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات العربية تشير إلى وجود عدة مستويات للأمن القومي العربي وهي:

1. **الأمن القومي بالمعنى الوطني** : يتمثل في النظرية القطرية التي ترتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق حياة مستقرة، ومع هذا فإنه متصل بدرجة أو بأخرى بأمن الدول المجاورة مباشرة وبالدول التي تليها وهكذا. (المشاط، 1985: 31).
2. **الأمن دون الإقليمي:** يتمثل في الأمن المتعلق بعدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي كدول مجلس التعاون الخليجي، وهذ البعد الأمني خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة تشكل باتصالها الجغرافي وتشابك اقتصادياتها وتجانسها الديمغرافي وتماسكها المباشر مع الخطر منطقة أمن مشتركة. (المصالحة، 1984: 26).
3. **الأمن القومي بالمعنى الإقليمي:** وهو الأمن المتعلق بالنظرة القومية ويتمثل بأمن كل الدول العربية، فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي دون النظر إلى وجود الدولة في إطار الوطن العربي ككل، ويفترض هذا المستوى أن هناك اتفاقاً قومياً على مصادر التهديد وإستراتيجية مواجهتها، كما يفترض حتى في ظل ظروف التجزئة أن صانعي القرار والمواطنين على السواء يعطون أولوية سياسية للترتيبات والسياسات القومية العليا على المستوى الإقليمي على ما عداها من ترتيبات. (المشاط، 1985: 31).

المبحث الثالث

مصادر تهديد الأمن القومي العربي

ثمّة أخطار وتحدّيات داخليّة وخارجية عديدة تُهدّد الأمن القومي العربي وترتبط بالطاقات والثروات والخصائص الطبيعية للوطن العربي، والتي جعلت منه منطقة مهمة جدّاً اقتصادياً وسياسياً وإستراتيجياً وحضارياً، ومن هذه التحدّيات. (الملاذي، 1998: 19).

إن وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، وفي منطقة مهمة وحيوية تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشدّ ما يتهدّد الأمن القومي العربي من تحدّيات. وخطر إسرائيل لا يتوقّف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهدّدة عملياً لأقطار الوطن العربي كافّة بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان. والمخطّطات الإسرائيلية لا تتوقف عند حدود إسرائيل الحالية، بل تتجاوزها لتشمل رقعة أوسع من ذلك بكثير. ويمكن الإضافة إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تلك المشاريع التي تقوم إسرائيل بتنفيذها من أجل تضييق الخناق على الأقطار العربية المحاذية لها مباشرة، مثل سورية ولبنان والأردن ومصر.

ويمكن الإشارة هنا، إلى أطماعها بالمياه العربية واستيلائها على منابع المياه كإستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى تمتين علاقاتها مع تركيا وعقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مشترك بينهما على الصُعد العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياحية، موضوع يتطلب دراسة منفصلة لضخامته ومخاطره. وتدعم إسرائيل المشاريع المائية التركية الضخمة على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع "الشرق أوسطيّة" المعروف، الأمر الذي يتهدّد كلاً من سورية والعراق بكوارث غذائية وزراعية واجتماعية. كما أنّها تعمل منذ فترة ليست قصيرة على تمتين علاقاتها مع أثيوبيا وتنفذ في هذا الإطار مشروعات مائية مشتركة، كالمساعدة في إقامة سدود مائية على النيل الأزرق لنقل

المياه عبر قناة مغطاة أو على نهر وناقلات مائية تجتاز البحر الأحمر وصولاً إلى "إيلات"، مقابل تقديم مساعدات عسكرية ومالية إلى الحكومة الأثيوبية، كما قامت إسرائيل بتمتين علاقاتها العسكرية والأمنية مع أرتيريا، بغية التوغل في جنوب البحر الأحمر الذي يُعدّ ذا أهمية إستراتيجية خطيرة, بالإضافة إلى تدخلاتها في انشقاق جنوب السودان و استقلاله و دعمه ضد السودان ومصر في نفس الوقت.

ثمة أخطار وتحدّيات عديدة تُهدّد الأمن القومي العربي ناشئة من الداخل، وهذا ما يجعلها أشدّ خطورة على المستقبل العربي، لأنها ستتحول إلى عوامل ضعف، من شأنها التهيئة البنيوية للانقضاض الخارجي على الوطن العربي بصورة جماعية أو عبر الاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة، ويمكن أن نجمل تلك الأخطار والتحديات بالأتي: (الملاذي، 1998: 22).

أ- **في المجال السياسي:** تُعاني الأقطار العربية من مظاهر التوتر وعدم الاستقرار الداخلي، الناتج عن التجزئة الإقليمية والسياسيّة والبشريّة والاقتصادية التي فرضتها القوى الأجنبية، وكذلك بسبب انتشار أغلبية من الحكومات التابعة، وغياب الحسّ القومي لديها، إضافةً إلى الخلافات العربيّة، التي أصبحت- بكل أسف - سمة ملازمة للواقع العربي الراهن.

ب- **في المجال الاقتصادي:** مازال الحديث عن اقتصاد عربي موحد أو حتى عن تكامل اقتصادي عربي أمراً غير واقعي. فالوضع الاقتصادي السائد في الوطن العربي تسوده مظاهر القطرية المتخبطة، ويغيب عنه التخطيط القومي المتكامل الشامل، الذي نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات الاقتصادية العربية. ودون الخوض في هذه المسألة يمكن إبراز العديد من الإشكاليات المتعلّقة بالجانب الاقتصادي للأمن القومي العربي، والتي تتمثّل في: (عبد السلام، 1998: 23).

- التبعية العربيّة للاقتصاد العالمي، وبطء عملية التنمية الاقتصادية واتخاذها طابعاً قطرياً.

- غياب التطوّر الشامل، وغياب التنسيق التجاري والأنتاجي بين هذه الأقطار.
- توظيف رؤوس الأموال العربية وهروبها إلى خارج الوطن العربي، وتشير بعض الإحصاءات إلى أنّ ما يزيد عن 800 مليار دولار (من أموال العرب) موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يُستثمر 75 دولاراً عربياً في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البُنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي.
- يعاني الوطن العربي من أزمة حقيقية في مجال أمنه الغذائي، وتتضخّم هذه المشكلة يوماً بعد يوم نتيجة الازدياد الكبير في عدد سكان الوطن العربي، والذي يترافق بتناقص واضح في الأنتاج، ولا سيّما المواد الغذائية الضروريّة. (عبد السلام، 1998: 25).

إذ تبيّن الدراسات المتخصّصة أنّ الوطن العربي بجميع أقطاره شهد في العقود الثلاثة الأخيرة زيادة كبيرة في الهجرة من الأرياف إلى المدن، كما أنّ الأقطار العربية أصبحت مع أوائل السبعينات، من أكبر مناطق العالم استيراداً للمنتجات الزراعيّة، وأكثرها اعتماداً على الخارج في توفير احتياجات السكان من الغذاء (يُستثنى من ذلك القطر العربي السوري، الذي زاد إنتاجه الكلي للغذاء إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما بين الأعوام 1970 و 1993). وقد جاء في دراسة "للمنظمة العربية للتنمية الزراعية" أنّ الزراعة لا تزال تعاني من التخلف في كثير من جوانبها، ويعدّ العالم العربي منطقة العجز الغذائي الأوّل في العالم.

ويعدّ تعدد الرؤى في تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي في حاضره ومستقبله نوعاً واتجاهاً ومستوى، ذلك أن هذا التحديد يجسد الدعامة الأساسية لبنية الأمن القومي، فمثلاً شكلت إسرائيل الخطر الرئيسي والمهدد الأول للأمن القومي بالإجماع. ولكن بعد حرب 1973 وبدء

عملية التفاوض بين مصر وإسرائيل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية، تغيرت مكانة إسرائيل في سلم المخاطر المهددة للأمن القومي العربي. (الطويسي، 1997: 16).

إذ يتعرض الأمن القومي العربي لمجموعة متنوعة من الأخطار والتهديدات. ويمكن تقسيم أنماط التهديدات المحتملة للأمن القومي العربي طبقاً لعدة محاور، منها محور القطاع التي تنصب عليه، ومحور الشدة أي درجة العنف، ومحور المدى الزمني، ومحور النطاق المكاني والتقسيم الأول سبق أن تمت معالجته تحت عنوان "أبعاد الأمن القومي". أما التقسيم الثاني فيتم بمقتضاه تصنيف التهديدات إلى أخطار عادية، ومقبولة وصعبة. وبالتالي يتم بمقتضاه تصنيف التهديدات إلى أخطار عادية، ومقبولة، وصعبة. أما التقسيم الثالث فيتم بمقتضاه تصنيف التهديدات إلى تهديدات مؤقتة وتهديدات دائمة. في حين أن التقسيم الرابع يصنف الأخطار إلى أخطار قريبة، ومتوسطة، وبعيدة. ولكن هذه الدراسة ستهتم هنا بمحور خامس هو التقسيم حسب المصدر: داخلية، إقليمية، دولية.

فمثلاً تتجسد الأخطار الداخلية فى عدم الاستقرار وتفاقم الصراعات والاضطرابات السياسية، وقلاقل الأقليات والفتن الطائفية والتمزق الوطني بفعل الفروق الاجتماعية والتناقضات الطبقية والمنطقية التي تصل أحيانا إلى حد الحرب الأهلية. أما الأخطار الإقليمية فيكون منبعها، القوى الإقليمية المجاورة. وكذلك المنافسات والحروب الإقليمية والمحدودة. أما دائرة الأخطار الخارجية العالمية فتشمل أطماع القوى العظمى، وسياسات الدول الأجنبية، والمنافسات الدولية، والوكالات والشركات متعددة الجنسية، والعلاقات الدولية غير المتكافئة والأزمات العالمية. كل ذلك بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه وكلاء وعملاء القوى الإقليمية والدولية عن طريق التغلغل والتجسس والتخريب. (الشماط، 1985: 59).

إن التهديدات التي شهدها النظام الإقليمي العربي في الفترة الأخيرة "الربيع العربي" وشهدها النظام العالمي، انعكست على مدى قدرة العرب على تحديد الأمن القومي وحمايته.

ومن أهم هذه التهديدات يُذكر الأتي: (مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1994: 96).

1. التحول في هيكل النظام العالمي وبنيته، إذ تحول من نظام ثنائي إلى نظام ريادة أمريكية، فهي لا تزال الأقوى والأغنى في العالم من دون منافس.
2. التحول الجوهري في مضمون التفاعلات الدولية، من تفاعلات إستراتيجية إلى تفاعلات اقتصادية، وهذا يتطلب الدراسة عن كيانات اقتصادية أكبر وتأكيد السيادة على الموارد الطبيعية.
3. اتجهت الصراعات من الإطار الدولي إلى الإطار المحلي والداخلي نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، والزيادة في الصراعات واضحة في دول الجنوب، مما يعني زيادة مصادر التهديد الداخلية.
4. فتح المجال أمام الدول الكبرى باسم الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية القيم الجديدة التي برزت مؤخراً، مثل الديمقراطية، حقوق الأنسان وحماية البيئة، وهذا يعني تجاوز مفهوم القيم لمفهوم سيادة الدولة.
5. بروز فكرة الأمن الجماعي وتطور هذه الفكرة، وهي قريبة من التحالف الدولي (كالقوى الأوروبية).
6. زيادة درجة الإكراه السياسي الداخلي نتيجة تدفق قيم النظام الدولي إلى دول الجنوب وتوظيفها داخلياً.

المشكلات والعقبات التي تواجه الأمن القومي العربي: (عبدالفضيل، 1994: 67).

1. التداخل بين الأمن القومي والأمن القطري، وتحديد قطاعات التفاعل بينهما من خلال ثلاثة اتجاهات:

- الدولة: أي أمنها الوطني، ومن المفترض أن يتولى الأمن القومي مستويات محددة في شؤون الأمن القطري.
- الأمن الجهوي: ومن المعروف أن النظام العربي انتهى إلى تأسيس تجمعات تربطها مع بعضها عدة عوامل مشتركة تتمثل في إعطاء صلاحيات أوسع للجهات ولممثلي السلطة المركزية (مجالس جهوية، عمالات، أقاليم، جماعات ترابية..).
- يتداخل مع الاتجاهين السابقين ويحتاج إلى تحديد الأهداف والصلاحيات وقطاعات العمل المشترك، والعمل القطري بما يتلاءم مع المتغيرات القطرية والعربية والدولية.

2. التنوع في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أصبحت هناك فلسفة خاصة لكل نظام حكم إلى جانب التمايز والتباين في الوفرة والندرة في اقتصاد كل دولة.
3. الاعتماد على الخارج في التسلح، وهذا مؤثر رئيسي على حرية القرار السياسي، وعليه يفترض أن تأخذ الدول المتسلحة من الخارج بعين الاعتبار وجهة نظر الدول المصدرة.
4. الضبابية وعدم الرؤية المشتركة في تحديد المخاطر ومصادرها، وعدم القدرة على التمييز بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي.
5. قصور الأمن القومي العربي وضعفه بإذ أصبحت مصالح الدول الخارجية في المنطقة متعددة الأشكال، واعتمدت في تحديد مصالحها كما تراه مناسباً لها دون أية معارضة. (زهرة، 1995: 113).

المبحث الرابع

الأمن القومي والمصلحة القومية العربية

تستند نقطة الضعف فى موضوع الأمن القومي إلى غموض المفهوم السائد بصدده والذي يناقش على مستويين: مستوى المفاهيم العامة الأخرى، ومستوى المفاهيم الأمنية المتعددة. ويعني المستوى الأول تداخل مفهوم الأمن القومي مع مفاهيم السياسة الخارجية والمصالح القومية والقوة القومية، والإستراتيجية القومية وسياسة الدفاع وخطط الحرب، ويعني المستوى الثاني اختلاط مفهوم الأمن القومي مع مفاهيم الأمن الاجتماعي والأمن الصناعي، والأمن العام والأمن الشامل، وكذلك الأمن الإقليمي، والأمن الجماعي والأمن الدولي. أي أن الأمن العسكري ليس إلا أحد تطبيقات الأمن القومي.(نافع، 1975: 59).

و يمكن تعريف الأمن العام بأنه هو النشاط الحكومي الذي يهدف إلى استقرار الأمن والطمأنينة فى ربوع البلاد ويتضمن ذلك أعمال الدفاع المدني وتنظيم حركة المرور، ورعاية الآداب العامة وإطفاء الحرائق. أما الأمن الجماعي فهو الضمان الذي تكفل به جماعة الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها، وتلجأ فى ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة لمنع أي اعتداء على السلام الدولي.

أما الأمن القومي فهو يتحقق فى نظر والتر ليبمان "عندما تكون الدولة آمنة وذلك عند المدى الذي تكون فيه غير معرضة لخطر التضحية بقيمها الجوهرية إذا ما رغبت في تحاشي الحرب، وتكون قادرة على المحافظة عليها، إذا ما تعرضت للتحدي، وذلك بالانتصار في تلك الحرب". أو هو في نظر آخرين بمعنى موضوعي يقيس غياب التهديدات لمنظومة معينة من القيم، وبمعنى ذاتي هو غياب الخوف من أن تهاجم تلك القيم، أي "التحرر النسبي من التهديدات الضارة". (Buzan,1983: 216).

إذا يمكن القول أن المقصود بالأمن القومي هو تأمين كيان الدولة (الأمة) ضد الأخطار القائمة والمحتملة التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها

وغاياتها القومية. معنى ذلك أن للأمن القومي عدة مقومات رئيسية لعل من أبرزها المقوم المعنوي وهو فكرة الدولة ذاتها، والمقوم المادي، والمقوم المؤسسي، كما أن للأمن القومي أيضاً عدة أبعاد: عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية و بيئية. ويعدّ المقوم المادي مقوّماً للأمن القومي العربي المكون من الناس والإقليم بكل موارده وهذا الأساس بحكم طبيعة المادة يكون قابلاً للتهديد المادي فيكون سريع العطب لأنه معرض ومكشوف وغير حصين.

وأخيراً تأتي مؤسسات الدولة كأحد مقومات الأمن القومي بعدّها تعمل على التماسك الداخلي والمنعة الخارجية، سواء في ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وهذا يعني أنه لا بد من قيام النظام السياسي بوظائفه التي تكفل قدرة الدولة بمؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاتصالية، في السيطرة على الصراعات الداخلية ورقابتها وإدارتها بصورة تضمن عدم تفجرها أو تفاقمها العنفوي بصورة تهدد الدولة وسيادتها أو وحدة المجتمع السياسي وكيانه. ونظراً لأن مفهوم الأمن القومي لم يعد محصوراً في مجرد التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا سلامة الوطن وأراضيه وسيادته فقط، وإنما امتد إلى آفاق أوسع ليشمل معاني الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي والتوازن البيئي. على سبيل المثال هناك مخاطر بيئية عديدة على الأمن القومي تتمثل في الكوارث الطبيعية من زلازل وبراكين وعواصف وأعاصير وسيول وأوبئة وحرائق بل والمخاطر الصناعية الناجمة عن تلوث البيئة الذي يصيب البر والبحر والجو؛ بسبب التطور التكنولوجي وتكدس المدن واستخدام الآلات والمبيدات والسموم الكيماوية والغازات والتلوث الإشعاعي وكذلك الاستعمال الجائر للبيئة مثل التلويث البحري وتجريف الأرض، واستنفاذ مصادر الطاقة والاعتداء على المساحات الخضراء. (William,1983:24).

عناصر الأمن القومي العربي:

تعرف القوة القومية اللازمة للأمن القومي العربي بأنها هي: مجموعة من العناصر تستوحي مقوماتها من ذات الإقليم ، والإقليم هنا هو الوطن العربي بأكمله ، واستناداً إلى التحديد الذي وضعه العالم الجغرافي (سبيكمان) لعناصر قوة الدولة أو (القوة القومية) فإننا نجد هذه العناصر متمثلة في: (سويد ، 2000: 372ــ 380).

- مساحة الوطن العربي .
- طبيعة حدود الوطن العربي (أو الأمة العربية) وشكلها.
- حجم سكان الوطن العربي .
- وجود الموارد الأولية في الوطن العربي أو عدم وجودها .
- التطور الاقتصادي والتكنولوجي للدولة أوالأمة.
- القوة المالية للأمة العربية .
- التجانس البشري لسكان الوطن العربي .
- التكامل الاجتماعي لسكان الوطن العربي أو الأمة العربية.
- الروح القومية ومدى تأصلها في نفوس أبناء الوطن العربي أوالأمة العربية .

وبعد أن تمت الإشارة إلى مجموعة عناصر القوة القومية العربية فإنه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

إن الأرض العربية مخترقة بالاحتلال والاغتصاب، فهذه دولة الكيان الإسرائيلي محتلة لفلسطين والجولأن السوري وجزء من الجنوب اللبناني، وإسبانيا محتلة لسبتة ومليلة في المغرب, والإسكندرونة السورية من قِبل تركيا، وثلاثة جزر إماراتية من قِبل إيران، وبقية الأقطار العربية واقعة تحت التهديد في كل وقت وحين، وعلى حدود الوطن العربي وتخومه تتربص به قوميات في

حكم الإسلام ما هي الإ عصبيات ليست من الإسلام بشيء وهي : القومية الفارسية في الشرق والطورانية التركية في الشمال وتدعيان الإسلام ، والقومية الأثيوبية ــ غير إسلاميةــ المتعصبة في الجنوب ، ناهيك عن تمركز قوات أمريكية وأوروبية في شرقه وشماله وجنوبه وفي بعض بلدانه، سواء تلك التي في شبه الجزيرة العربية وهم من الأغراب من الغرب الطامع ، أو في القواعد الأطلسية في تركيا وبقية الجزر التي تحف بالوطن العربي .

وأما بالنسبة للموارد العربية فالوطن العربي يمتلك الكثير منها، إلا أن زِمام الأمر بيد الغرب الذي وضع يده كلياً على بترول الخليج والعراق وسائر البلدان العربية والإفريقية، و بعد حرب الخليج الثانية التي خرج بها منتصراً والأمة العربية خرجت مهزومة ، أضف إلى أن الموارد العربية غير مستغلة لعدم توافر عنصر التكنولوجيا لأسباب عدم توطينه في الوطن العربي ، واعتماد الوطن العربي على ما يستورد من التكنولوجيا من الخارج، ولا يعطى مصدّروها إلا الذي أصبح بحكم الزمن خارج الخدمة لديهم.

وأما التطور الاقتصادي والتكنولوجي والقوى المالية فهذه العناصر بحكم الغائبة عن الوطن ، وذلك لوقوع معظم الأقطار العربية تحت طائلة المديونية والفوائد المترتبة على الدين، وهذا بدوره يعود إلى هجرة المال العربي إلى أسواق المال الغربية، وفشل خطط التنمية العربية لأسباب ربما تعود إلى عدم الاستقرار، ورأس المال لأمن الاستقرار الكامل ليتوطن.

وأما بالنسبة للتجانس البشري والتكامل الاجتماعي ففي اعتقادنا أن الوطن العربي يمتلك من مقومات التجانس والتكامل ما يجعله يتفوق على غيره من الأقطار، إلا أن الاستعمار أفسد هذه الخاصية، وخوّف الأقليات وبث الرعب في نفوس الإثنيات حتى أخذت تطلب حماية الغرب، وأصبحت الأنظمة العربية مرعوبة اتخذت من عنصر التهدئة سياسة لا تحيد عنها من أجل التوصل إلى الوحدة الوطنية والحفاظ عليها.

يخلص ما سبق, إلى نتيجة أن الأمة العربية تمتلك من القوة القومية الكثير ، ولكنها غير قادرة على تفعيل هذه القوى لصالحها ، الأمر الذي يُستطاع القول فيه، إن عناصر قوة القومية العربية غائبة عن مسرح الحياة العربية رغم امتلاكها ، وهذا ما يجعل الأمن القومي أبوابه مشرعة للداخل والخارج دون سؤال أو طلب التعرف على الهوية.

المقومات التنموية:

يمكن بداية تعريف التنمية بأنها: "هي عملية دفع العجلة الاقتصادية بهدف زيادة الصادرات العربية وذلك بتطوير الأنتاج والتوسع والتنويع فيه مقابل التقليل من الواردات بسبب إنتاجها في الداخل".

وبمعنى آخر هي : "زيادة قيمة فاتورة الصادرات وانخفاض قيمة فاتورة الواردات" وهذا يتطلب أرضية لأنجاح الخطط التنموية وهي متوفرة في الوطن العربي، فبالإضافة إلى عناصر القوة القومية الآنفة الذكر والتي تعد مقومات تنموية مهمة هي الأخرى تسهم إسهاماً كثيراً في إنجاح الخطط التنموية العربية، فيمكن الإشارة إلى أهم الموارد الخام اللازمة للخطط التنموية بالنسب المئوية وعلى النحو التالي: (العتمة، 1967: 45).

إن مساحة الوطن العربي تقدر بـــ (14) مليون كم2 أي مايعادل (10/1) من مساحة العالم، وحتى الصحراء العربية تشكل(62%) من مساحتة الكلية تعدّ مصدراً للأمان بالنسبة للنمو البشري في المستقبل بما يمكن أن توفره من الطاقة النظيفة المولدة عن الشمس والرياح ، وأما الثروات الباطنية فهي من الأهمية بمكان، فالوطن العربي يعدّ مخزناً للطاقة إذ يحتوي (52%) من الاحتياط النفطي العالمي، ويمكن أن يكون الاحتياط الوحيد في العالم على المدى البعيد مائة عام قادمة، وأما الموارد المعدنية ففيه الفوسفات والرصيد العربي يساوي (19.2%)، والزئبق(13.8%)، والرصاص(3.6%) والحديد(1,6)، واليورانيوم(4,3%)، وفي حقل الموارد البشرية يعدّ سكان الوطن العربي من العنصر الشاب وهذا له دلالته في عالم التنمية.

الفصل الثالث

إيران وعلاقتها مع الدول العربية الشرق أوسطية

تمهيد:

تعد صلات الجوار و الدين والتاريخ المشترك من أبرز العوامل التي تجمع العرب والإيرانيين، وقد عرفت العلاقات العربية الإيرانية مرحلة من الصراعات والمنافسات الطويلة التي لم تتوقف على مر التاريخ. ولكن منذ قيام النظام الجمهوري الإسلامي في عام 1979 وخروج إيران من سياسة الغرب والأحلاف، انتقلت العلاقات العربية – الإيرانية إلى مرحلة جديدة، إذ كانت الدول العربية تخشى مساعي إيران لتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، وازدادت هذه المخاوف عند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية (1980) التي استمرت لمدة ثماني سنوات، إذ أيدت بعض الدول العربية، ومنها الدول الخليجية العراق في الحرب، مما كان لذلك من انعكاسات شتى على علاقات إيران بالعرب، والتي وصفت آنذاك بأنها علاقات سلبية.

وبهدف التعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية العربية سوف يتم تناول المباحث التالية:

- المبحث الأول: العلاقات الإيرانية العراقية.
- المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية الأردنية، الفلسطينية.
- المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية السورية، اللبنانية.
- المبحث الرابع: العلاقات الإيرانية الخليجية.

المبحث الأول

العلاقات الإيرانية العراقية

خلَّفت الحرب العراقية_ الإيرانية، التي امتدت ثماني سنوات، آثاراً وجروحاً كثيرة، طالت مجالات الحياة: السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية ولم تقتصر هذه الآثار على الدولتين المتحاربتين، وإنما امتدت إلى دول المنطقة، وتجاوزتها إلى كثير من دول العالم. وهكذا أصبح من العسير حصر أطراف الحرب، وتبين تداخلاتها التي اختلطت وشابتها ضبابية كثيفة. وفي الوقت الذي ظنَّت فيه دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستؤمن لها الاستقرار، بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها العلاقات، واختلطت المصالح، وتلاحقت التغيرات. وليس من شك في أن أي حرب تنعكس على كل ما حولها ومَنْ حولها، وخاصة إذا كانت حرباً طويلة طاحنة كالحرب العراقية – الإيرانية. (إبراهيم، 1993: 98-101).

لقد بدأ عدم الاستقرار السياسي والآثار الأخرى التي نجمت عن احتلال العراق يترك بصمات واضحة على دول الجوار، وخاصة الخليجية. فالشعب العراقي الذي كان متماسكاً إلى حد ما، أصبح – بعد الاحتلال- شيعاً وأحزاباً متناحرة، وامتدت الشروخ التي أصابته إلى شعوب المنطقة. ويبدو أن دول الخليج العربي، بفعل العوامل النفسية الداخلية، تناست مكانة العراق الإقليمية، وموقعه الجغرافي الحساس، وتأثيره الواضح على الدول المجاورة جميعها.

وليس من شك في أن دراسة الحرب العراقية الإيرانية، من إذ آثارها في تأزيم العلاقة بين العراق وإيران، تصبح موضوعية أكثر في ضوء الوضع الجديد للعراق من جهة، وفي ضوء ما خلفته تلك الحرب من آثار ملحوظة خاصة في الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لدول الخليج من جهة أخرى.

وتتمثل الأحداث والمتغيرات التي انبثقت عنها الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية – الإيرانية في الوقائع التي جرت في كل من الدولتين قبيل الحرب، فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية، وقع فيه تغيير دراماتيكي، إذ تولى قيادة النظام شاب في الثانية والأربعين بخصائص شخصية معروفة، أهمها تطلعه لتحقيق الانتصارات والأنجازات الكبيرة، وكان ذلك الشاب هو صدام حسين الذي تربع على سدة حكم العراق في تموز 1979م. (بيار سالنجر وإريك لوران، 1993م: 83- 85)

وكان النظام الراديكالي في العراق مدعوماً باقتصاد متين عززه تأميم النفط، وبجيش قوي مدرب، يملك تجهيزاً متقدماً أتاحه متانة اقتصاد العراق، وعلاقات النظام الإستراتيجية مع واحد من أكبـــر مصدّري السلاح في العالم (الاتحاد السوفيتي)، وشراكتـــه الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة وخاصة فرنسا.

وأما إيران فقد حدث فيها، أيضاً، تغير دراماتيكي، إذ عاد إليها الخميني في شباط من العام نفسه (1979م)، وقاد ثورة إسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، الذين وجدوا في الإسلام وشعاراته منقذاً ومخلصاً من غطرسة الشاه محمد رضا بهلوي و علمانيته، وكان الشاه قد عاش إمبراطوراً محالفاً للغرب، وحالماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها. وبعد انتصار الثورة اضطر الشاه إلى مغادرة إيران مخلفاً وراءه جيشاً قوياً كان يوصف بأنه خامس جيش في العالم، كما خلف وراءه ثروة كبيرة تحققت نتيجة للصعود الكبير في أسعار النفط. (جيمس بيل،2003م: 52).

وتكمن خطورة ثورة الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني، ببساطة، أن إيران ستعمل على نقل أفكار الخميني إلى جيرانها ومن ثم إلى الأقطار الأبعد، بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئاً فشيئاً. (هيكل، 1992م: 124).

لقد كان كل من العراق وإيران في عهد صدام حسين والخميني، يعد البندقية بيد المواطن قبل الخبز، وميدان التدريب العسكري قبل ميدان العمل والبناء، وكانت لكل منهما نظريته الأيديولوجية ورؤيته السياسية. ويمثل وجودهما على تخوم دول الخليج العربي تهديداً واضحاً لهذه الدول واستقرارها ومصالحها، وخاصة أن لكـــل من الدولتين العراق وإيران تاريخاً يُنبئ بمستقبل علاقاتها مع دول الخليج، فالعراق أخذ يرفع جهاراً نهاراً شعارات التخويف لـــ (أمراء النفط)، و(الرجعية العربية)، ورافق ذلك كثير من السب والشتم لهذه الدول. (هيكل، 1992م: 125).

وأما إيران فكانت ولا تزال تعدّ الخليج فارسياً، وتعدّ الدويلات الصغيره على ضفافه الشمالية توابع لها. كما أنها احتلت جزراً تابعه لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتمسكت بها، ولم يغير انقلاب النظام في إيران من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم يغير موقفها قيد أنملة تجاه الجزر، ولم يغير نظرتها إلى دول الخليج العربي. (هيكل، 1992م: 123).

لقد أدركت دول الخليج العربي أنها أمام معضلة مزدوجة، ورأت أن أفضل حلٍّ لهذه المعضلة هو جعل الجارين الكبيرين المتربصين بها يمتص كل منهما قوة الآخر وزخم اندفاعه، وقد عبّر الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود عن هذا الموقف عندما قال مقيماً الحرب العراقية– الإيرانية: (عسى أن تموت الأفاعي من سموم العقارب).

وهكذا كانت الحرب مصلحة خليجية كون العراق يطمح للسيطرة على منطقة الخليج العربي، وكانت أيضاً مصلحة أمريكية وغربية، فبحجتها تداعت الأساطيل العسكرية إلى الخليج، الذي حرصت التوازنات الدولية – إبان ذروة الحرب الباردة–على التعامل معه بحساسية مفرطة، وأخذ العلم الأمريكي يرتفع على ناقلات النفط التي أُحيطت بالبوارج الحربية الأمريكية وهي تخرج من الخليج

العربي محملة بالنفط، خوفاً من هجمات إيرانية تستهدف قطع النفط، والإضرار بمصالح دول الخليج التي دعمت العراق. (أبو طالب، 1995م: 17 3−178).

وتحققت بتمزق القوتين العراقية والإيرانية مصلحة إسرائيل، فهاتان القوتان اللتان كانتا تجاهران بعدائهما لإسرائيل أنهكت الحرب قواهما، واحترقت في أتونها مقدراتهما، فقد أتت الحرب على آلاف العسكريين المدربين، وآلاف الدبابات والمدرعات، ومئات الطائرات المقاتلة والسمتية، ومئات، بل آلاف المدافع، وغيرها من أنواع الأسلحة والأعتدة، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلال ميزان القوة لصالح إسرائيل. (الحامدي، 1991: 12).

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية الأردنية / الفلسطينية

أولاً: العلاقات الإيرانية الأردنية:

ظلت العلاقات الأردنية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإيرانية بقيادة آية الله روح الله الموسوي الخميني عام 1979 وحتى 2011، تتأرجح بين العداء والدبلوماسية الحذرة، إذ إن الجانبين لم ينجحا تماماً في التوصل إلى أرضية علاقات تقوم على مصالح ثنائية مشتركة واضحة المعالم لا تتأثر بعلاقات أي منهما الإقليمية أو الدولية. فبعد سقوط نظام شاه إيران محمد رضا بهلوي انهارت علاقات البلدين تماما، ووصلت إلى مستوى قطع التمثيل الدبلوماسي. واستمرت هذه العلاقات تسير في طريق التوتر، بعد مساندة الأردن للعراق في حرب الثمانية أعوام مع إيران والتي اندلعت عام 1980، ثم جاءت أزمة الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران.

وفي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ومع التحولات الداخلية التي طرأت على إيران وخاصة بعد وفاة الخميني عام 1989، والتي أظهرتها وكأنها تتخلى تدريجياً عن إستراتيجية "تصدير الثورة" التي تثير خشية دول المنطقة، بدأت العلاقات الأردنية الإيرانية بالتحسن تدريجياً، فاستعيدت العلاقات الدبلوماسية، وبادر الأردنيون لإغلاق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة لإيران في عمان وإبعاد مسؤوليها، وإلغاء كل التسهيلات التي كانت ممنوحة لهم على الأراضي الأردنية. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001: ص34).

غير أن العلاقات بين البلدين عادت إلى التوتر مرة أخرى في عام 2000، الذي شهد تفجر أحداث سياسية ضخمة، مثل انتفاضة الأقصى الثانية في سبتمبر/أيلول عام 2000، والتي أثرت على علاقات العديد من دول المنطقة مع إسرائيل.

ولعل انعكاسات الانتفاضة على علاقات إيران بدول المنطقة، برزت بالشكل الأكبر على العلاقات مع الأردن، الذي اتهم طهران بمحاولة إيجادها موطئ قدم لها بالمنطقة يؤهلها لأن تكون طرفاً رئيسياً في معادلة الصراع في الشرق الأوسط، على حساب مصالح الأردن السياسية والأمنية. وذلك بعد أن أعلن أكثر من مرة ضبطه محاولات إيرانية لتهريب الأسلحة من أراضيه للأراضي الفلسطينية، وتجنيد إيران عناصر أردنية وعربية على الأراضي الأردنية لمناكفة الإسرائيليين.

ورغم عودة العلاقات بين البلدين عام 2003،وذلك بعد الزيارة التي قام بها الملك الأردني عبد الله الثاني لإيران، والتي تعدّ الأولى من نوعها منذ انهيار نظام الشاه. فإن جدران هذه العلاقة "الهشة" ما لبثت أن بدأت بالتهاوي مع سقوط بغداد على يد قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة، والحديث عن تنامي النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة. وتوجت المخاوف الأردنية بتصريحات ملك الأردن في ديسمبر/كانون الأول 2004 للتحذير من أطماع إيران لإقامة ما سماه "الهلال الشيعي" بالمنطقة. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001: ص37).

ورغم محاولات الأردن اللاحقة لامتصاص الغضب الإيراني، ومحاولة التهوين من تصريحات الملك عبد الله، فإن الريبة الأردنية من الأطماع الإيرانية "الشيعية" بالمنطقة عادت لتظهر مرة أخرى بعد كثرة الحديث عن تورط إيراني في الحرب الطائفية التي أطلت برأسها في العراق بين الشيعة والسنة هناك، خاصة بعد "المظاهر الطائفية" التي ظهرت خلال عملية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. كما أن تطورات حالة الاقتتال الطائفي في العراق، وما رافق ذلك من اتهامات لإيران،

قد أسهم بتبدل المزاج الشعبي الأردني تجاه إيران، وبرز ذلك من خلال مطالبة نواب أردنيين حكومتهم بقطع علاقاتها مع طهران. ولأول مرة خرجت مظاهرات أردنية لمهاجمة سياسات إيران في المنطقة، وذلك بعد سريان الشكوك بشأن استغلال إيران نفوذها في بعض دول المنطقة، لخدمة "مصالحها الخاصة" كما هو الحال مع حزب الله في لبنان، أو محاولة فرض نفسها كأحد مفاتيح القوى في المسألة الفلسطينية من خلال التقرب لأحد أطراف القوى الفلسطينية. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001: ص40).

ثانياً: العلاقات الإيرانية الفلسطينية:

- إيران والقضية الفلسطينية:

لقد أقام الشاه علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ووطد العلاقات معها، إذ كانت إيران تؤمن 60% من احتياجات إسرائيل من النفط، وكانت كلتا الدولتين تمثلأن رأس حربة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبعد قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 أصبح الدفاع عن القضية الفلسطينية من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، وكان استبدال سفارة إسرائيل في طهران بسفارة فلسطين في الأيام الأولى للثورة من أول القرارات التي اتخذتها الحكومة في إيران. (زامل، 1996: 639).

ويعلن الإيرانيون وبهدف الدعايه بأن القضية الفلسطينية ليست قضية قومية فقط، وإنما هي قضية إسلامية إذ إنها خرجت من الإطار القومي إلى الساحة الأوسع الإسلامية التي تجمع المسلمين من عرب وغيرهم للدفاع عن هذه القضية العادلة. ولهذا فهي تعد قضية جمع وتوحيد بين أبناء الأمة الإسلامية كافة، وطبيعي أن ينظر إليها كوسيلة جمع بين العرب والإيرانيين، لأنهم ينتمون إلى أمة الإسلام ويدلل الإيرانيون على رأيهم هذا بما يأتي:

1. مثلما رأى العرب في القضية الفلسطينية قضيتهم القومية فإن المسلمين رأوا فيها قضيتهم الأولى.

2. وحدة المخاطر المرتبطة بالقضية الفلسطينية، لأنها قضية تجمع بقوة كل من الإيرانيين والعرب وبقية المسلمين بعضهم إلى بعض.

3. وحدة الاستهداف، ويقصد بها أن كل الدول العربية والإسلامية مستهدفة من قِبل القوى التي تريد الاستحواذ على ثروات المنطقة، وإن اختلفت طريقة التعبير عن هذا الاستهداف. (زامل، 1996: 642).

وفي الواقع أن جوهر عقدة الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي هو وجود خطر خارجي بالغ يهددها معاً ويبرز هذا الخطر أكثر ما يبرز على الخليج الذي يقع بينهما، وتمثل إسرائيل فيه رأس الحربة بين قوى الهيمنة الخارجية. إن التهديد الإسرائيلي للأمن القومي لكل من إيران والعرب نابع من العلاقة الإستراتيجية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، وبسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة. وهنا يمكن القول: إن الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي هو في نطاق أمن العالم الإسلامي الذي دأبت قوى الهيمنة العالمية على النظر إليه بعدّه دائرة واحدة ينبغي تفكيكها وتفجير العلاقات بين أقطارها. (الدجاني، 2000: 619).

إيران وعلاقتها بحماس:

لم تحظ علاقة الارتباط السياسي بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجمهورية الإيرانية منذ نشوئها في نوفمبر 1992 , فغالبية الكتابات التي عالجت المسألة –رغم قلتها– اتسمت بالتأثر الكبير بمجريات حرب العراق التي دفعت بتلك الكتابات إما للرفض الكامل للعلاقة انطلاقاً من أزلية الصراع المذهبي، أو جنحت في التقديم من زاوية الرفض المجرد استجابة لدوافع "عروبية قومية"، أو قُدمت على شكل وجبات سريعة لم تتعاطَ مع أصل العلاقة بقدر ما تناولت طرفاً منها من قبيل الاستدلال أو التشكيك أو الخصومة السياسية.

إن نظرة فاحصة ومحايدة لعلاقات الدول العربية السياسية مع إيران وفتحها لسفارات متبادلة معها، رغم حمل كثير منها تحفظات لم يصل لمستوى قطع العلاقة أو تمزيقها، بل دون وجود ذات المطالب النخبوية لقطعها من تلك المطالبة لحماس، وهو ما يضعنا أمام فهم صحيح لآليات بناء العلاقات السياسية بين الدول والكيانات بصورة بعيدة عن لغة وهو ما تطبقه وتعمل به حماس.

كذلك يُعدّ تخطي حجم مساعدات العديد من الدول العربية لحركة حماس مؤشراً، وحجم الدعم المادي الإيراني بأرقام بارزة يتطلب أيضاً ابتعاداً موضوعياً عن حساسية النظرة وسوء فهم تقييمها، بل يطرح سؤالاً مفاده: لماذا لا يلقى الدعم العربي الرسمي لحماس أيّا من تلك المآخذ أو التحذيرات التي جوبهت بها علاقة الدعم المقدمة من إيران؟

وبالنظر إلى شكل العلاقة حاضرها ومستقبلها من زاوية سياسية بحتة محيّدة عن الاسقاطات والمؤثرات المذهبية وتمحوره فقط بجزئية العلاقة السياسية التي تربط الطرفين بعدّها غاية الارتباط وأسّ المعادلة من شأنه الوصول لحالة معقولة من الفهم الشمولي لطبيعة العلاقة ومستقبلها بعيداً عن المهيجات.

إن وجود اختلافات مفصلية ومحددات معلومة ومضبوطة بين البناء التاريخي والأيدولوجي لحركة حماس وشكل العلاقة المبنية مع إيران لا تترك مجالا لأي فراغات غير مفهومة لشكل العلاقة، ما يجعل من محاولات وصفها (بالتابع والمتبوع) أمراً مستعصياً يصعب الأخذ به من الناحية العقلية لاعتبارات عدة من أبرزها: (البطنيجي، 2008: 55-59).

أولاً: تربط حماس علاقات وثيقة بمختلف الدول العربية وهو ارتباط معاكس تقريباً لعموم السياسة الخارجية الإيرانية، فعلاقة حماس مع السعودية مثلا تتصف بالإيجاب (في حين هناك توتر خفي بين الرياض وطهران) وهناك ارتباط وزيارات مع القاهرة (في حين تتسم العلاقات الإيرانية المصرية بالجمود والتراشق الإعلامي أحياناً).

وهناك علاقات إيجابية بين حماس وكل من الإمارات وقطر والبحرين والكويت واليمن (في حين تعيش تلك الدول حالة من التشكك والحذر الشديد مع إيران)، أضف إلى ذلك إدانة حماس إعدام صدام حسين (الخصم اللدود لطهران)، وبذات النسق كان موقف الحركة لافتاً أيضاً في إدانة الغزو العراقي للكويت، ما يدلّل بصورة موضوعية على وجود تباينات جوهرية تجعل من سياسة كل منهما كياناً منفصلاً عن الآخر.

ثانياً: يتبنى إعلام حركة حماس (قناة الأقصى الفضائية والمركز الفلسطيني للإعلام وغيرها الكثير) سياسة مغايرة تماماً عن سياسات وتوصيفات وتحليلات الإعلام الإيراني فيما يخص الشأن العراقي والأفغاني وعمليات المقاومة فيهما بصورة تعزز الاختلاف الكبير بينهما بهذا الصدد.

ثالثاً: أدانت حماس بصورة رسمية عمليات التهجير والقتل والاعتقال للفلسطينيين في العراق وأشارت في غير موضع إلى إنزعاجها الشديد من قيام ما وصفته بـــ(جهات معلومة) بهذه العمليات، وهو ما فُهم على أنه إدانة غير مباشرة لأذرع إيرانية في العراق.

رابعاً: تؤمن حماس بفكرة الإصلاح كمبدأ عملي للتغيير، بينما يعتمد الإيرانيون على فكرة الثورة في بنائهم الفكري التغييري، ولكلتا الفكرتين والمنهجين مظاهر وأسس مختلفة تماماً عن الأخرى قد تصل في بعض الأحيان إلى التضاد الواضح.

خامساً: لم يحفل إعلأن تأسيس حماس عام 1987 بالإشارة لا من قريب أو بعيد بالجمهورية الإيرانية (خلافا لحزب الله)، بل إن رموزها الكبار من الشهداء أمثال الشيخ ياسين، والرنتيسي، وأبو شنب، والمقادمة، وصلاح شحادة ممن أسسوا رحى الحركة في الداخل لم يقابلوا أياً من المسؤولين الإيرانيين في حياتهم حتى يشار عند استعراض محطات النشأة عن وجود جذور وخيوط تشاركية في التأسيس.

سادساً: حركة حماس تعدّ فرعاً أصيلاً من جماعة الإخوان المسلمين السنية، وهي الحركة الموجودة

تاريخياً قبل قيام الثورة الخمينية عام 1979 بأكثر من نصف قرن تقريباً، بالتالي يغدو الحديث عن نشأة حماس في السياسة الإيرانية غير منصف.

سابعاً: منحت شهادة الميلاد الأولى الأكثر بروزاً لجسم الحركة الخارجي "المكتب السياسي" في العاصمة الأردنية عمان أوائل التسعينيات، ولم تكن الولادة في قم أو طهران أو ثكنات "الباسيج" وشكلت دول مثل الكويت والإمارات والأردن محاضن الولادة والنشأة والتربية الدعوية لقيادات المكتب السياسي الحاليين.

ثامناً: التشكيل الإبتدائي المالي "الرئيسي" لجسم الحركة كان وما زال مالاً عربياً شعبياً بامتياز، ولم يكن لإيران أي مساهمات فيه، بل غُذي بشكل كامل عبر مساهمات القطاع الخاص في دول الخليج والمحيط العربي، وهو ما مكن الحركة وهياكلها من إشباع حالة "الاستقلالية التامة" في آلية اتخاذ القرار وبناء بوصلة حرة أبعدتها عن التبعية لصاحب كيس المال.

تاسعاً: تمتلك الجمهورية الإسلامية أذرعاً ضاربة، ودوافع تنظيمية وعسكرية داخل فلسطين (الجهاد الإسلامي) وخارجها على الكتف الشمالية للكيان الصهيوني (حزب الله) قادرة على تنفيذ الرؤى الإيرانية بالوقت والزمان والتكتيك المطلوب.

ويمكن تلخيص دوافع الارتباط بين إيران وحماس بما يلي: (البطنيجي، 2008: 68).

أولاً: تنظر حماس لفلسطين بكونها قضية المسلمين كافة، وتعدّ الصراع مع الكيان الغاصب صراعاً شمولياً مفتوحاً، لا يخص مذهباً أو شعباً دون غيره، بل يقع واجب إزاحته الشرعي والأخلاقي على كل مكونات الأمة الإسلامية.

ثانياً: في ظل الحصار والتآمر الدولي على الحركة، واتهام مقاومتها وجهادها المشروع ضد المحتل بالإرهاب، ومحاصرة وجودها ومصادر إمدادها، وتغذية خصومها بالمال والانفتاح والدعم السياسي

واللوجستي والعسكري، وإغلاق كثير من أبواب العواصم العربية في وجه تحركها وخاصة بعد فوزها شعبياً، دفعها لطرق أبواب أخرى ، وهي ترى شكل المساعدة هذه على أنها واجب ديني وأخلاقي تجاه القضية والمقدسات.

ثالثاً: إن نظرة سريعة لتاريخ العلاقات التي كانت تنسجها حركات التحرر العالمية وثوار الاستقلال مع دول الجوار، ستجد أن أغلبها اعتمد سياسة براجماتية متحركة في شكل ومضمون التحالفات العسكرية والسياسية، بمنأى عن اعتبارات الدين أو اللغة أو المذهب لصالح الفائدة الكبرى.

رابعاً: تنظر حماس لصراعها مع الكيان الصهيوني على أنه (صراع وجودي لا حدودي) وهذا يتطلب كلفة وتعبئة وتحشيداً مناظراً لهذه النظرة، ما يعني أن حماس تعمل على إعادة التعامل مع القضية على أنها "معادلة صفرية" يحصل فيها المنتصر على كل شيء والعكس صحيح، وهذا لا يتأتى عقلاً وموضوعاً إلا ببناء تحالفي عريض تعاد فيه بوصلة القضية لمربعها ومحيطها الأصلي (العربي والإسلامي).

المبحث الثالث

العلاقات الإيرانية السورية / اللبنانية

العلاقات الإيرانية السورية:

إن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 مهد الطريق لاصطفاف إستراتيجي جديد بين سورية وإيران، فقد رحبت سورية باستيلاء أية الله على السلطة في طهران، وفي شهر آب قام وزير خارجية سورية عبدالحليم خدام بزيارة طهران، وافتخر أن سورية قد دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وفي أثناء اندلاعها وبعد انتصارها (سيل، 1992: 573-574).

ويأتي التحالف الإيراني- السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى سورية التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذه الاطلالة الأخيرة باتت أحد الأوراق الممتازة بيد إيران لفرض حضورها الإقليمي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل، أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية، خصوصاً في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي. ولأن إيران ترتبط تاريخياً وعقائدياً مع جبل عامل في لبنان، تمثل سورية أيضاً حلقة الوصل التي تربط لبنان المهم تاريخياً وعقائدياً وإستراتيجياً وإعلامياً لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي. وهذه البراعة الإيرانية في نسج التحالفات سواء مع أحزاب تنطوي بالكامل تحت "مظلة الشيطان" الأكبر في العراق؛ أو مع أخرى تناصب واشنطن العداء العقائدي في لبنان، جعل جمعها للتناقضات الأيديولوجية في سياسة إقليمية تخدم مصالحها الوطنية مضرباً للأمثال ومثالاً يومياً على براغماتية سياسية قل نظيرها في المنطقة. ولئن بدأ التحالف الإيراني- السوري دفاعياً محضاً واستمر طوال الثمانينات والتسعينات منخرطاً أساساً

في لبنان، إلا أن سقوط العراق (2003) وما بعدها وتصاعد نفـوذ الحركـات الإسـلامية الراديكاليـة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جعل إيران في مرحلة هجوم على التوازنات السائدة بالمنطقة باستخدام نفس التحالف ولكن لتحقيق أهداف متجددة. (اللباد، 2007: 34).

دخلت الثورة الإيرانية على الساحة العربية، في ظل ظرف سياسي إقليمـي وعربـي تميـز بغيـاب المشروع القومي التوحيدي، وتراجع العمل الرسمي والشعبي من أجل الوحدة العربية، وتفتت النضال الشعبي الذي كان قوياً في الخمسينات والستينات، وتراجع المواجهه مع الكيـان الإسـرائيلي بتبنـي شعارات التسوية، وانتفاء شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية، وتغلـب الاتجاهات القطرية والطبقية الضيقة، وضراوة الهجوم الإمبريالي الأمريكـي- الـصهيوني الـداخلي وعجز القوى القومية و الديمقراطية الكلي والنسبي عن المواجهة. كان هذا الوضع العربي كمـا تـم تشخيصه يشكل عنصراً سلبياً أمام الفعل الإيراني الكبير.

لقد نشأ التحالف السوري- الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، وتطور مع مرور الزمن، وفي حين أن بعض الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهرياً ، فقد استمرت التطورات بين البلدين وعبر مجال مصالحهما في التأثير على هدف وطبيعة علاقتهما المتبادلة، ويمكن ملاحظة أن ثمة عوامل تبرز كسِمات دائمة ومحددات ممكنة لهذا التحالف واتجاهه المستقبلي، ومن أهم هذه العوامل: (سيل، *1992: 573).*

- المصالح المشتركة بين الدولتين، والدور الحيوي للشيعة في لبنان بالنسبة لسورية وإيران على حد سواء، وإن كانت الاعتبارات مختلفة بالنسبة لكلا الطرفين.
- الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمي والحفاظ على المصالح السياسية و الإستراتيجية للدولتين المتحالفتين.

- في الواقع، وفي منطقة التحالفات المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقة السورية – الإيرانية أنها أكثر ثباتاً وديمومة من أية علاقة أخرى في المنطقة تقريباً.

ويجد وقوف سورية إلى جانب طروحات الثورة الإسلامية الإيرانية تفسيراً له في شعارات تلك الثورة المناهضة لأمريكا والمعادية لإسرائيل، فقد هاجم الخميني أمريكا وسماها "الشيطان الأكبر" وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل و أوقف تدفق النفط إليها، وانسحب من حلف المعاهدة المركزية (السنتو) ورفع العلم الفلسطيني على مقر السفارة الإسرائيلية.

إن نجاح ثورة الخميني وإعلأنها عن الرغبة في تصدير مبادئها إلى خارج إيران، أثار الذعر الشديد عند جيران إيران العرب، ولكن الذعر بلغ ذروته في العراق بصفة خاصة لاسيما أن هناك جزءاً كبيراً من سكان العراق هم من الشيعة (ماتسفيلد، 1995: 575)،و بينما حاولت سورية إقناع الدول العربية بأن يروا في إيران وزناً يعادل ثقل مصر، فإذا كانت إسرائيل قد كسبت مصر عن طريق معاهدة السلام فإنها قد خسرت إيران بقيام الثورة(سيل، 1992: 574-575)، وكانت سورية تأمل أن تدخل طاقات الثورة الإيرانية في منظومة الجبهة الشرقية بإذ يتم خلق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل في مرحلة لاحقة، يتم قبلها تصفية الخلافات العربية-الإيرانية الموروثة عن عهد الشاه وذلك بالحوار والتفاهم. (الجعفري، 1987: 228).

فالبنسبة لسورية، كان توقيت الثورة الإيرانية الأكثر ملاءمة، وذلك لعدة اعتبارات: فقد تفاقم إحساس سورية بالعزلة وكونها عرضة للحظر الإستراتيجي بشكل متزايد نتيجة خروج مصر من المواجهة ضد إسرائيل، وتوقيعها على اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979.

كما أن فشل تحرك حقيقي باتجاه تقارب سوري-عراقي، وتصاعد التوتر مع إيران قد قلل من فرصة قيام تجمع عربي فعًال من شأنه أن يقوم الاختلال القائم في ميزان القوى لصالح إسرائيل، وكانت سورية قلقة أيضاً من احتمال أن تقوم مصر وقد أصبحت في المعسكر (المؤيد للغرب) بجر

أطراف عربية أساسية أخرى بما في ذلك الأردن، مما يؤدي إلى زيادة عزلة سورية وإضعاف موقعها إزاء إسرائيل. يضاف إلى ذلك اندلاع الحرب الأهلية في عام (1975) في لبنان، مما رتب أعباء إضافية على سورية. وقد حدثت جميع هذه التطورات في ظل التهديد المستمر بتدخل إسرائيلي كبير محتمل ضد لبنان و سوريا نفسها، هذا التدخل الذي سبقه الاختراق الإسرائيلي لمنطقة الليطاني في عام 1978 في جنوب لبنان. (آغا، 1997: 21_22).

وهكذا وبضربة واحدة تكون سوريا قد أعادت تشكيل التوازن الإقليمي ضد إسرائيل، وأبرزت حليفاً قوياً بدلاً من مصر، وفتحت الباب أمام التنسيق الإيراني في لبنان، وإضافة قوة ومصداقية للقوى المعادية للغرب في المنطقة، وأحيت الآمال بالتخفيف من بعض الضغوط على سورية.

العلاقات الإيرانية – اللبنانية:

لقد شكلت الثورة الإسلامية الإيرانية، والغطرسة الصهيونية المدعومة من الإمبريالية الأمريكية، والعجز العربي في مواجهة الاحتلال والتوسع الصهيوني، وفشل العرب في فرض مطالبهم العادلة داخل منظمة الأمم المتحدة من جهة ثالثة، عوامل مؤثرة تفاعلت لخلق قناعة لدى المجموعات الإسلامية الراديكالية، المؤمنة والمؤيدة للمشروع الإسلامي، بأن الكيان الصهيوني القائم على الاغتصاب والتوسع في احتلال الأراضي العربية، وعلى القتل والمدافع وبالتالي فلا يستمع إلا للغة المقاومة المسلحة.

كما شكل العدوان الإسرائيلي الحافز القوي ليتجمع أعضاء حزب الله تحت عنوان عريض هو مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والنفوذ الغربي، فتأسس حزب الله في عام 1982 كحركة سرية، وظل سرياً حتى عام 1984. ويمكن القول: إن نشأة هذه المقاومة الإسلامية المسلحة، في كنف حربها ضد الاحتلال الإسرائيلي، التي تخدم في جانب أساسي منها أهداف السياسة الإيرانية في بعديها الإقليمي

والدولي، وتشيد أُسس المجتمع الإسلامي الذي تتعهد ولاية الفقيه إقامته، قد كانت بمنزلة المولدة الحقيقية لحزب الله في لبنان، بعدّه حزباً يضم كافة المجموعات الشيعية الراديكالية التي ترى في الثورة الإسلامية الإيرانية نموذجاً لها، و في الإمام الخميني قائداً لها، أو بتعبير آخر خرج حزب الله من رحم هذه المقاومة الإسلامية في لبنان واتحاد الطلبة المسلمين، واللجان الإسلامية، إضافة إلى المؤمنين ببساطة أن المقاومة الإسلامية هي الجواب. وكانت قيادات هذا الفصيل في بداية الثمانينات متكونة من رجال الدين الشبان في العشرينات والثلاثينات من أعمارهم، كالشيخ عباس الموسوي(37 سنة)، مدير المدرسة الدينية في بعلبك والمسؤول عن الشؤون العسكرية والأمن الداخلي، والشيخ حسن نصرالله(28 سنة) الذي كان يلعب دور صلة الوصل بين إيران وقواتها في لبنان. (المديني، 1999: 139).

ووفقاً لرؤية المذهبية الإيرانية عند الإمام الخميني بأن الأحزاب على الساحة الإسلامية موروثة من الأفكار الغربية، ويجب حلها والاستعاضة عنها بــ "حزب الله" الذي يجمع كل الأمة الإسلامية التي تتطلع إلى الولي الفقيه كقائد لها، فقد تكونت صورة واضحة عن كيفية تنظيم هذا الحزب حسب الرؤية الإسلامية.

فالقائد الذي هو الولي الفقيه هو زعيم هذا الحزب و جماهير هذا الحزب هم كل الأمة الإسلامية في العالم الذين يأتمرون بأوامر هذا الفقيه، أما الكوادر التي تربط عادة القيادة بالجماهير، فهم في حزب الله العلماء الذين يعينهم الولي الفقيه لهذه الغاية (وحسب هذا التنظيم فإن قادة حزب الله في لبنان معينون من قبل الخميني). (مجلة الشراع، 1986: 19).

هذا الارتباط الديني والعقائدي والسياسي بالمرجعية السياسية الإيرانية (ولاية الفقيه) جعل بعضهم ينظر إلى الحزب على أنه (حالة إيرانية) أو جزء من الإستراتيجية الإيرانية في ميدان الصراع الإقليمي الذي يمتد من جبهة لبنان إلى جبهة الخليج.

المبحث الرابع

العلاقات الإيرانية الخليجية

ازدادت حدة التوتر في العلاقات الإيرانية – العربية بصفة عامة، ومع دول الخليج العربية وخاصة بعد احتلال الولايات المتحدة العراق ، وذلك لأسباب عديدة، يرجع بعضها إلى التطورات الإستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى الإيراني – الخليجي، والإيراني – العربي، وهي تطورات عمقت من الخلل القائم أصلاً في هذا التوازن لصالح الجانب الإيراني.

وترتبط أسباب أخرى لهذا التوتر بعوامل خارجية، أبرزها التحولات التي تشهدها السياسة توجيهات الخارجية الأمريكية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب الأمريكي المخطط من العراق وباتجاه توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، إلى تبنّي خيار الحوار المباشر مع إيران للبحث في الملفات المعلقة بين البلدين، وهي ملفات ذات أهمية بالغة، إذ ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستقبل الأوضاع في المنطقة. أما المجموعة الثالثة من الأسباب، فترتبط بالأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية: في فلسطين، ولبنان، والعراق، والخلافات العربية – العربية بشأنها، الأمر الذي أتاح الفرصة لإيران للتدخل لتوظيف هذه الأوضاع العربية، والتأثير على توجهاتها ومساراتها بما يتوافق والمصالح الإستراتيجية الإيرانية. وفي النهاية، هناك مجموعة من الأسباب تعود إلى الأوضاع الداخلية في إيران، سواء ما يرتبط منها بالصراع الدائر بين المحافظين والاصلاحيين، أو ما يتعلق بالتحولات في مراكز القوة في بنية النظام السياسي الإيراني، وصولاً للمشكلات الداخلية المتعلقة بالأوضاع المعيشية للشعب الإيراني.

ولا شك في أن الأطراف العربية تتحمل مسؤولية في قيام هذا الوضع. فرغم وضوح الخلل في التوازن العربي – الإيراني، منذ فترة ليست بالقصيرة، فإن الجانب العربي لم يقم باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهته بما لا يغري أي طرف بتجاهل المصالح العربية. كما أن عدم الاهتمام بإعادة بناء

العلاقات العربية – العربية وعدم التوصل إلى آليات ملائمة لإدارة الخلافات العربية – العربية أدى إلى ازدياد حدة الاستقطاب فى هذه العلاقات، وهو ما أتاح الفرصة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها إيران، للتدخل في الشؤون العربية ومحاولة توظيفها والتأثير عليها، بما لا يتلاقى بالضرورة مع المصالح العربية.

طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية ومسبباته:

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامة، والسعودية خاصة، وتبقى قضية الجزر الإماراتية الثلاث العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب؛ إذ توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية. (صلاح، 1999: 20–28). ويرى الباحث بأن هذا النوع من العلاقة الإيرانية في المنطقة يُعد مدخلاً لتدخل بشؤون المنطقة.

أ– المبادأة الإيرانية وطبيعة التقارب الخليجي الإيراني:

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي بخاصة، لهو خير دليل على ذلك. وذلك نتيجة للحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ فمثلاً، نظرية أمن الخليج الإيرانية تقوم على نفس فكرة المبادأة على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة

في المسائل المهمة: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف الأيديولوجي. وكذلك، فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (عبد المؤمن، 2005: 13-17).

لقد تبدى الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، توقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبما يهدف إلى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة. هذا إضافة إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك. فعلى سبيل المثال، تعد دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركاء التجاريين لإيران في العالم نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي والحضاري بين ضفتي الخليج.

وفي ضوء ما سبق، يلاحظ ما يلي:

أ- لقد اتخذت إيران قرارها بإقامة علاقات طبيعية مع السعودية من أعلى المستويات، وأنه غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران. لذلك فإن الاتجاه نحو إقامة علاقات مع السعودية يسير نحو الحالة الإستراتيجية وليس التكتيكية وبعيداً عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب.

ب- الزيارات المتعددة والنوعية من قبل الطرفين تعكس جدية وتحركاً دبلوماسياً من نوع جديد أسهمت في عملية التقارب بين البلدين.

ج- لقد بدأ التقارب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كما كان الوضع في السابق؛ فالبداية كانت عام 1999م، إذ وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى 150 مليون دولار.

شكل موضوع النفط تأثيراً واضحاً على عملية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج، بإذ عانت من تدهور في أسعاره بدءاً من عام (1997–1998م)، حين نزل سعره إلى أقل من (10) دولارات للبرميل، ونتيجة لاتفاق البلدين (السعودية وإيران) والتعاون مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره ضمن منظمة الأوبك. لقد كان الصدام هو السمة المميزة في الماضي بين الطرفين السعودي والإيراني في إطار منظمة الأوبك بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين. ولكن بعد التقارب فقد شاركت إيران بفاعلية مع السعودية وبعض الدول الخليجية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لتلك الدول؛ فعلى سبيل المثال فقد استطاعت منظمة الأوبك من خلال التنسيق الفاعل بين السعودية وإيران وفنزويلا (منذ عام 2002م) في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين (22–28) دولاراً للبرميل في المتوسط.

هـ– الاهتمام بالتعاون الثقافي في إطار اتفاقية التعاون الثقافي المعقودة بين السعودية وإيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين. وقد أكد الرئيس محمد خاتمي في هذا السياق في افتتاحية أسبوع الثقافة الإيراني في مركز الملك فهد الثقافي (2005/1/2) أن العلاقة السعودية بإيران علاقة متميزة "وذات خصوصية فريدة ولا تساويها أي علاقة في العالم أجمع، وأن الجانب الثقافي يأتي في المرتبة الأولى لوجود عامل الحضارة والإسلام الذي يزيد من أواصر هذه العلاقات ويعمل على تنميتها فكرياً وعلمياً وثقافياً.

ز– الزعامة الإسلامية: منذ نجاح الثورة الإسلامية واستمرار مرحلة "التأسيس الثوري" حتى وفاة الإمام الخميني، حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي؛ فكلتا الدولتين كانتا تريان في نفسيهما الممثل الحقيقي للإسلام النقي ومبادئه. وبالتالي كان لا بد من حدوث نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس. ولكن مع انخفاض وهج الثورة الإسلامية في أواخر الثمانينيات وحدوث بعض

المتغيرات الدولية والإقليمية، والتأكد من عدم القدرة على تحقيق أهداف الثورة وظهور قيادات إيرانية براغماتية جديدة، كل ذلك أدى إلى تبلور قناعة لدى السعودية وإيران بأن صراع الشرعيات بينهما لن يؤدي إلى نتيجة. والأهم أن هذا الصراع لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبالوصول إلى مثل هذه القناعة تبلورت أرضية تفاهم مشتركة بين البلدين نحو التقارب.

ب- العوامل التي أدت إلى التقارب الخليجي الإيراني:

لقد أسهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب العربي- الإيراني في عهد الرئيس محمد خاتمي، بعدّها امتداداً في جزء منها لسياسات الرئيس السابق رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج. وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليمية أو دولية. ويمكن تقسيمها لعوامل عامة وأخرى خاصة.

أولاً: العوامل العامة للتقارب: (ميشيل، 2005: 89-92).

يمكن الحديث عن عوامل التقارب العامة، على النحو الآتي :

1- ما جاء به الرئيس خاتمي من أُطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضاً للغرب وحضارته ، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل

المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية – الإيرانية.

2- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، إذ انتهت تقريباً فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فبعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الاصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، أسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الاصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

3- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعــراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط بعدّه المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

4- محاولة التخفيف من حدة الانفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقاً من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الانفاق العسكري.

5- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام 1987م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية 1999م بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، ولاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطــورات المسألة العراقية.

6- تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 مايو 2000م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب لبنان في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي 2000م.

7- احتلال مسألة أمن الخليج موقعاً مهماً في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة.

8- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق مؤخراً، خاتمي (2005/7/25م) عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية السعودية مزيداً من التطور بهذا الخصوص.

9- مسألة النفط: كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق.

عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية:

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية – الإيرانية نحو مزيد من التنافر؛ تمثل عقبات أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التقارب، أو عوامل تبعت السعي نحو التقارب، منها ما هو ديني ثقافي وسياسي وأمني، ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها: (زاده، 1996: 101).

أولاً: النـــزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث: تعد مسألة الخـــلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى سبباً من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي. ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الأن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام (1997)، إذ عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلمياً بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل. ويعد هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين إيران والدول العربية الخليجية، وخاصة في المجال الأمني. فبدأت الإمارات تشعر في بداية التقارب

السعودي الإيراني أنه سيكون على حسابها باعتقادها أن إيران هي من يصعد الأمر في حل القضية مع رفضها إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. أو حتى رفض إيران لأن تكون من أجندة مباحثاتها مع الجانب السعودي مناقشة موضوع الخلاف على الجزر. لقد أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني (25/أبريل/2000) بأن إيران ترغب في حل الخلاف الحدودي مع الإمارات عن طريق الحوار. وذلك بعد الاتفاق السعودي الإيراني على ضرورة تعاون البلدين لتحقيق أمن المنطقة نتيجة للزيارات المتبادلة بين الطرفين. ونتيجة للتقارب السعودي الإيراني سريع الخُطى، فقد انزعجت الإمارات مما أدى إلى مقاطعة الشيخ زايد آل نهيان لأول مرة القمة التشاورية لدول الخليج التي عقدت في جدة في شهر مايو (1999)م، إذ انتهت أعمال القمة دون بيان وزاري. (النجدي، 1999: 13).

وعلى الرغم من الاتفاقيات التي وقعتها إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، فما تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون تعكس ضيقاً سائداً أو شكاً فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة. ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي ما تزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث. لذا فإن إمكانية استمرار الموقف الإيراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بين إيران والدول الخليجية في حالة من الاستمرارية، وخاصة بعد محاولات إيران المتكررة انتقاد البيانات الختامية الصادرة عن قمم دول مجلس التعاون لأنها تدين إصرار إيران على احتلال الجزر الإماراتية.

وترى الإمارات وبعض دول الخليج في استمرار السعودية في تسوية علاقاتها مع إيران وإغفال الهواجس الإماراتية لا يخدم علاقاتهم الأخوية. علماً بأن العلاقات الإماراتية الإيرانية في وضع جيد وأفضل من بعض الدول الخليجية الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، فالتبادل التجاري بين البلدين يصل إلى (1.730)مليار دولار في العام، والتمثيل الدبلوماسي بينهما لا يزال على مستوى رفيع. والتخوف الإماراتي لا ينبع من أساس تجاري أو غيره، بل من خشيتها أن يكون موضوع الجزر المتنازع عليها

قد يتراجع في سلم الأولويات الملحة لبرامج مجلس التعاون الخليجي التنفيذية، ومن ثم يكون موضوع التقارب السعودي الإيراني على حساب دول مجلس التعاون. مع العلم بأن السعودية باستمرار كانت تؤكد بأن علاقاتها مع إيران ليست ضد أحد ولا على حساب أحد، بل تأتي ضمن متطلبات المرحلة وحاجة المنطقة والعالم العربي والإسلامي لمثل تلك العلاقات. هذا إضافة إلى أن السعودية كانت قد شاركت بوزير خارجيتها في اللجنة الثلاثية (مع عُمان وقطر) التي تمخضت عن قمة مجلس التعاون لمتابعة موضوع الخلاف الإيراني الإماراتي. ورغم ما تردده إيران من نوايا حسنة بين الحين والآخر ظلت الجزر الإماراتية دون حل يرضي الطرفين. ويساند جدار الريبة لدى الدول الخليجية الرفض الإيراني غير المسوغ لكافة المبادرات السلمية التي تدعو لحل المشكلة عن طريق الحوار أو التحكيم الدولي. (العيسى، 1996: 52).

ثانياً: الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران. وهذه قضية كثر فيها اللغط حتى اليوم الحاضر. ولكن التوجه الحالي الملاحظ من الطرفين، العربي والإيراني نتيجة لما يحدث، هو الوعي لنقطة مهمة وهي وجوب الاستفادة من إمكانيات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبياً، في مواجهة مخططات أعداء الإسلام الظاهرين كاليهود والصليبيين لمواجهة الهجمة على ديار الإسلام، أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية. أما بالنسبة للشيعة في السعودية، فإنه منذ التسعينيات فقد أعطت الحكومة السعودية للطائفة الشيعية الفرصة للتعبير عن رأيها بعدّهم جزءاً لا يتجزأ من الوطن، وذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقة بين السعودية وإيران. فالشيعة في السعودية لهم حقوق كبقية الشعب ولا يجدون تفرقة من قبل الدولة ولا يعيشون عيشة أقلية كما هو الحال في بقية الدول الأخرى، وينالون مثل غيرهم مناصب قيادية ويمارسون حقهم في العبادة والتجارة. و بمحاولة إجراء مقارنة بين السنة في إيران والشيعة في

غيرها (وبخاصة في السعودية) يجب فحص بيان رابطة أهل السنة في إيران، على الرغم من التحرز من الأخذ به على إطلاقه، على النحو الآتي: (العيسى، 1996: 54).

أ- لا يوجد في الحكم الإيراني واحد من مسلمي السنة؛ لا وزير ولا سفير ولا رئيس بلدية ولا موظف كبير. . . الخ. علماً بأن ثلث السكان من أهل السنة، وهم من الأكراد والبلوش والتركمان وبعض الفرس وبعض العرب. "فالحكم في إيران هو حكم طائفي".

ب- قيام إيران بقتل علماء السنة،وهدم عشرات المساجد، ولا يوجد مسجد واحد لأهل السنة في طهران وجميع المدن الكبرى، مع وجود عدد من الكنائس والمعابد للنصارى وغير المسلمين علماً بأن عدد أهل السنة في طهران وحدها يفوق جميع الأقليات غير المسلمة.

ج- محاولة إجراء مناورات بحرية كبيرة في بعض الأحيان في الخليج عند مضيق هرمز وبحر عُمان، في محاولة لإثارة الدول الخليجية وإظهارا لقوتها.

ثالثاً: تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية؛ ومنها التأييد الإيراني عام 2001م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظاً. هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة؛ وما حدث في أواخر عام 2001م خير دليل على ذلك، عندما قامت إيران بزيادة إنتاجها في شهر تموز بمقدار (548) ألف برميل عن حصتها المقررة لها، على الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك. (مزاحم، 2000: 174-176).

رابعاً: الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج منذ حرب الخليج عام 1991م، وازدياده بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. فكل القوى الإقليمية ترفض فكرة تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة، وذلك نتيجة لخوفهم من وجود عراق ضعيف أو مقسم يؤدي إلى تنافس بعض القوى الأخرى، خاصة إيران

أو تركيا، على كسب الأفضلية السياسية والاقتصادية الإستراتيجية في المنطقة، مما قد يؤدي إلى التنافر بين الدول الخليجية. وكذلك فإن معارضة وقلق واشنطن من التقارب الخليجي الإيراني، الذي يعد في غير مصلحة الولايات المتحدة، خاصة بعد فشل الولايات المتحدة في سياستها ضد إيران وضد العراق بعد احتلاله، قد يؤثر سلباً على عملية التقارب. فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن السياسة الأمريكية في المنطقة بدأت تدرك أن النظام الدولي القائم، الممثل في ميثاق الأمم المتحدة، لا يلائم مقتضيات توجهاتها الجديدة في هذه المنطقة الحساسة سعياً للهيمنة الكونية باستغلالها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م لتكون لديها الكلمة الأولى في شؤون المنطقة. وبالتالي فقد أدركت دول المنطقة أن التقارب والتعاون هما خير وسيلة للحماية من المخططات الأمريكية. وقد ظهر الخلاف العميق بين الولايات المتحدة والسعودية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى العلن في 29/كانون الثاني/ يناير 2002م، وذلك عندما أعلن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله أنه: "من الصعب الدفاع" عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بسبب انحياز واشنطن المطلق إلى المواقف المتطرفة التي ينتهجها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ضد الفلسطينيين. وهذه كلها أدت إلى حصول تقارب سعودي إيراني في المنطقة، بدلا من التنافر بينهما. (مزاحم، 2000: 177-189).

خامساً: التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني. لقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني, لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني إلا أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حاول أن يلطف ويهدئ الوضع مع إيران وذلك بعد الأزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي، عندما قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة. وإن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وإمكانيات عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة. إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة

الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الحسبان مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة خاصة وأنها من المناطق المهمة في العالم". وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. قال الأمير "إن المملكة تفضل نهج الحوار"، واصفاً إيران "بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلاً عن المواجهة". مُعرباً عن أمله بأن لا "تكون إيران راغبة في حيازة سلاح نووي".

وبهدف التعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية يمكن تلخيصها بمايلي:

1- العلاقات الإيرانية البحرينية:

ليست التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين بالجديدة، ومعظم هذه التصريحات تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، وتشكك في استقلال المملكة وانتمائها العربي. هذه الادعاءات الإيرانية لا تستند إلى أسانيد قانونية أو تاريخية، خاصة أن استقلال المملكة قد تم حسمه من خلال استفتاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة، واكتسب سنده الشرعي والقانوني من خلال اعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة، وبالتالي حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقد اعترفت الدولة الإيرانية باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، وتمت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تعقد سنوياً وبشكل دوري في عاصمتي الدولتين. كما وقع البلدان العديد من الاتفاقيات التي تنظم العمل فى مجالات التعاون المختلفة بينهما، بما في ذلك الجانب الأمني، والتزام الجانبين بهذه الاتفاقيات على المستوى الرسمي. وبرغم التزام مملكة البحرين بسياسة حسن الجوار، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية الإيرانية، إلا أن بعض الأوساط الإيرانية قد دأبت على إثارة هذا الموضوع من فترة إلى أخرى.

وقد شهدت الفترة محل الدراسة تزايداً واضحاً في معدل إثارة هذه الادعاءات، فبعدما كانت تأتي على فترات متباعدة، فإنها تكررت بشكل متلاحق ومتكرر على مدى زمني محدود. كما أن مصدرها قد تغير من أشخاص يمكن القول إنهم من خارج النظام إلى مصادر ذات صلة واضحة برأس النظام، المرشد العام للثورة الإسلامية، أو من عناصر من داخل النظام الإيراني ذاته. ففي الحادي عشر من يوليو 2007، أدلى شريعت مداري، مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران. وقد كرر النائب البرلماني الايراني، داريوش قنبر، المعني نفسه في مطلع عام 2009، إذ ادّعى بأن الشعب البحريني لو استفتى فسيختار الانتماء إلى إيران، وهو الأمر الذي أثار اعتراضاً واضحاً في الأوساط السياسية بمملكة البحرين، خاصة على المستوى البرلماني. وقد قام عدد من النواب البحرينيين بالرد على ما جاء على لسان النائب الإيراني، فقد قال النائب محمد المزعل، في سياق رده" إن على قنبري أن يكف عن التبجح القومي، فالشعب البحريني لا يختار غير الانتماء إلى الأمتين العربية والإسلامية، وهو شعب ينظر باحترام إلى كل الشعوب الصديقة ومنها الشعب الإيراني، لكن ذلك الاحترام لا ينبغي أن يساء فهمه على أنه قبول بالتدخل الأجنبي في شؤوننا الداخلية أو التشكيك في ولائنا الوطني أو الإساءة إلى سيادتنا على أراضينا ". وأوضح المزعل أن الاختلاف السياسي الداخلي في البحرين لا ينبغي فهمه على أنه مجال للتدخل في الشؤون البحرينية أو التفريط في السيادة الوطنية أو قبول التشكيك في الولاء الوطني. فلكل نظام في العالم توافقاته واختلافاته، لكن له ثوابته التي تعلو على كل الاختلافات، ومنها الانتماء الوطني والقومي. (المزعل، 2009: 9–12).

ثم جاء حديث ناطق نوري، مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية، والذي تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحريني وإيران، مشيراً إلى أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشر، وأن النظام الشاهنشاهي السابق

قد تنازل عنها. وقد أثار حديث نوري ردود أفعال قوية على الصعيد البحريني والعربي والدولي، الأمر الذي دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع والمكثف لاحتواء الأزمة. وأشار نوري في تصريحات صحفية لاحقة إلى أن كلامه قد تم نقله بعيداً عن السياق الذي قيل فيه، في حين أكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نوري لا يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني، مؤكدة احترام إيران لسيادة واستقلال البحرين وحرصها على علاقات أخوية وصديقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والعمل المشترك.

وتصف المحللة البحرينية فوزية رشيد هذه التصريحات بقولها:" إن المسافة بين تصريح شريعت مداري عام 2007 وتصريح ناطق نوري عام 2009، قد تم ملء الفراغ بينهما بعدد من الكتابات الصحفية وتصريحات وتحليلات إيرانية تنم عن أنه لا فرق بين عقلية بعض الذين كانوا في زمن الشاه وعقلية من ينتمون إلى فكر جمهورية إيران الإسلامية، إذ طموحات التاريخ تريد استعادة نفسها اليوم بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجدداً على ولاء وانتماء شعبها، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام.1970 الذي أجمع فيه الشعب البحريني بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولائه وانتمائه لهويتها الصحيحة." (رشيد، 2009: 15).

2- العلاقات الإيرانيه الإماراتية:

إن الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر يكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن نتيجة لارتباطه الوثيق بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام، إذ إن بقاء النزاع بدون حل دائم يرضي جميع الأطراف، سيبقي المنطقة قابلة للانفجار في أية لحظة. (القاسمي، 1997: 87).

في أغسطس 2008، قامت وزارة الخارجية الإماراتية باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني وسلمته مذكرة احتجاج على قرار إيراني بإنشاء مكتبين للأعمال البحرية في جزيرة أبي موسى

المتنازع عليها بين البلدين، إضافة إلى جزيرتي طنب الصغرى والكبرى. وأعربت الإمارات عن أسفها للقرار معتبرة إياه انتهاكاً لا يساعد على ترقية العلاقات بين البلدين، وأضافت أن الوضع في جزيرة أبي موسى لا تزال تحكمه مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر 1971، معتبرة أن إنشاء مكتبين للأنقاذ البحري وتسجيل السفن البحرية على الجزيرة أعمال غير مشروعة وانتهاك صارخ لمذكرة التفاهم .

وفي مطلع عام 2009، شن نائبان في مجلس الشورى الإيراني هجوماً شديداً على دولة الإمارات، إذ رأى النائب حيدر بور أنه من الوقاحة أن تدعى الإمارات ملكية أراض إيرانية، والأكثر وقاحة أن يجد هذا الادعاء من يؤيده، في إشارة إلى دعم دول مجلس التعاون والدول العربية لموقف الإمارات في المطالبة باستعادة الجزر الثلاث. (أبو عامود، 2009: 24).

و قد تكللت هذه الادعاءات، بزيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للجزر في شهر مارس 2012 ، و التي عدّت قمة التحديات الإيرانية للإمارات ، مما تطلب منها صدور بيان عن مجلس التعاون الخليجي يدين هذه الزيارة .

3- العلاقات الإيرانيه الكويتيه:

شهدت العلاقات الكويتية – الإيرانية عبر مراحل تطورها حالات من الصعود والهبوط شأنها شأن العلاقات الدولية عامة، وقد كانت مسيرة تلك العلاقات إيجابية في أغلب مراحلها ولم تزد فترات التوتر والأزمات بين الكويت وطهران على ثماني أو تسع سنوات هي فترة الحرب العراقية – الإيرانية، وإذا كانت لغة المصالح هي المسار الذي يحكم مسار أي علاقة بين طرفين ما، فإن إيران تعدّ دولة إستراتيجية مهمة للكويت انطلاقاً من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى ورغم صغر المساحة الجغرافية لدولة الكويت، إلا أن موقعها الجيوإستراتيجي في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، فضلاً عن مخزونها النفطي الهائل، كل ذلك جعل منها قيمة

كبيرة اقتصادياً ومادياً. وفي هذا الإطار كانت العلاقات الكويتية – الإيرانية الأكثر حيوية بين دولة خليجية عربية وإيران خلال العقود الثلاثة الماضية انطلاقاً من رؤية كلتا الدولتين للمصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما. (كشك، 2008: 33).

شهدت الدولتان تبادل الوفود الرسمية والشعبية بهدف بحث كافة جوانب العلاقات بين الدولتين, كان أبرزها زيارة وزير الخارجية الإيراني للكويت في 18أبريل عام 1992، ومع تولي الرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي سدة الحكم في عام 1997 وإعلأنه مبادئ حسن الجوار والتعايش السلمي مع دول الخليج العربية الست، تسارعت وتيرة التعاون بين طهران وتلك الدول ومنها الكويت إذ قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بزيارة للكويت في 11نوفمبر عام 1997، وقد عولت طهران كثيراً على هذه الزيارة لأنجاح مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان مزمعاً عقده آنذاك من ناحية، ولدعم العلاقات الإيرانية مع دول الخليج من ناحية أخرى.

وفي التاسع عشر من مايو عام 2002 قام وزير الدفاع الإيراني الأدميرال على شمخانى بزيارة الكويت، أشار خلالها إلى أنه في إمكان دول المنطقة من خلال الإرادة الواحدة والتعاون المشترك التصدي لأي طرف يحاول تكرار ما حدث، وذلك في إشارة إلى الغزو العراقي للكويت عام 1990 وقبله العدوان العراقي على إيران عام 1980، وفي الأول من يونيو عام 2002 قام رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي بزيارة لإيران على رأس وفد برلماني, وقد دعا الخرافي خلال تلك الزيارة إلى تشييد نظام إقليمي آمن ومستقر ليكون الخطوة الأولى على طريق الخروج من دائرة القلق على المستقبل، في حين أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني أن طهران لن تستخدم قوتها العسكرية إلا لمصلحة المنطقة وأمن جيرانها.

وفي الثامن عشر من يناير2002 قام وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح بزيارة لطهران، وقد تم خلال هذه الزيارة بحث الموقف من العراق، فضلاً عن تقديم الوزير

الكويتي طلباً للحكومة الإيرانية للمساهمة في إغلاق ملف الأسرى الكويتيين في العراق، وقد عبَرت طهران عن استجابتها للطلب الكويتي، إذ صرح كمال خرازي:" أن بلاده تعاني المشكلة ذاتها مع العراق, ونحن مستعدون للمساهمة في طي ملف الأسرى الكويتيين، ونستطيع نحن والكويت عبر الطرق الدبلوماسية ممارسة ضغط على الحكومة العراقية لإطلاق جميع الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم لدى العراق". (كشك، 2008: 35).

4- العلاقات الإيرانيه السعوديه :

يمكن القول بأن أهم سمات التوتر في العلاقات الإيرانية – السعودية خلال فترة الدراسة هذه بالنقاط التالية :

– محاولة إيران اختراق دول مجلس التعاون الخليجي للتأثير على توجهاته بما يتلاءم ومصالحها، وهو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية، وترى أنه يتعدى على نفوذها الإستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة.

– التغلغل الإيراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية – العربية وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع بالعراق، وهو ما ترى فيه السعودية محاولة للتأثير السلبي على الدور السعودي في الدائرة العربية، كما ترى أنه يلحق أضراراً بالمصالح العربية .

– كما ترى السعودية أيضاً في إيران منافساً على زعامة العالم الإسلامي، وأنها تحاول إضعاف الدور السعودي في نطاق هذه الدائرة المهمة بالنسبة للمملكة.

– الدور الإيراني المباشر أو غير المباشر في إثارة القلاقل الداخلية في المملكة السعودية، وذلك من خلال تشجيع وتبني أُطروحات ومواقف قوى المعارضة الشيعية، والتضخيم والتهييج الإعلامي لبعض الأحداث الداخلية التي قد تقع بالمملكة، ويكون من أطرافها طرف من أبناء الشيعة السعوديين. وقد بدأ

هذا واضحاً في الأحداث التي وقعت بين بعض المعتمرين من الشيعة وسلطات الأمن السعودية، والتي تحركت على أثرها قوى المعارضة الشيعية السعودية – على نحو غير معهود – إذ أصدرت بيانات الاحتجاج ونظمت المظاهرات في القطيف وبعض مدن المنطقة الشرقية. كما أصدرت بعض المراجع الشيعية بقم ولبنان بيانات طالبوا فيها حكومة المملكة بحماية أبنائها من الشيعة. كما وقع عدد من وجهاء وفقهاء المنطقة الشرقية عريضة تضمنت المطالبة باتخاذ الإجراءات اللأزمة لمعاقبة المسؤولين عما حدث من رجال الأمن وجماعة الأمر بالمعروف، كما تضمنت العريضة مطالب سياسية من النظام السعودي. وأصدر ما يسمى "بحزب الله–الحجاز" بياناً شديد اللهجة يشتمل على تحريض واضح لشيعة السعودية، موجها نقداً لحكومة المملكة، ومطالباً بما سماه بالحقوق السياسية للشيعة بالسعودية. كما طالبت بعض البيانات بتدخل المجتمع الدولي وبقيام القوى الشيعية بتنظيم حملة إعلامية وحقوقية دولية للضغط على المملكة من أجل الاستجابة لمطالبهم .

واللافت للانتباه أن التغطية الإعلامية المكثفة والموسعة لهذا الحدث قامت بها قناة العالم الرسمية الإيرانية، التي تملكها الحكومة الإيرانية، وتوجه إرسالها باللغة العربية للدول العربية، وقد استخدمت في هذه التغطية البث المباشر وموقعها على الأنترنت.

سبقت الإشارة إلى أن قيام الثورة الإسلامية في إيران قد شكل هاجساً أسهم في توتر العلاقات السعودية الإيرانية، بعد أن كان كلاهما جزءاً من المحور الأمريكي في المنطقة في عصر الشاه وطوال فترة الحرب الباردة، وتأزمت العلاقات بين الجانبين خلال الحرب العراقية–الإيرانية بسبب الدعم السعودي للعراق، لا من بُعد قومي فقط بل تحاشياً لفكرة تصدير الثورة التي شكلت بُعداً عدوانياً من قبل إيران تجاه دول المنطقة. (بيومي، 2009: 153).

وترى إيران أن قضية الأمن في منطقة الخليج العربي هي قضية تخص الدول المطلة عليه، وبالتالي فإنها ترفض الوجود الأجنبي فيه والذي هو بالنسبة لها مصدر التهديد الأساسي، ويقصد

بالوجود الأجنبي في هذا المجال التواجد العسكري لأية قوة غير خليجية، أو لا تنتمي إليه بشكل مباشر. وعليه فإن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمناً خليجياً خالصاً يتم في إطار مفهوم الأمن الجماعي الذي تضطلع به الدول الخليجية، وإن أي ترتيب أمني يسمح بتواجد مؤثر لأية قوة غير خليجية لن يحقق أمن الخليج بل سيربطه بمصالح خارجية، وتقترح إيران المشاركة في الترتيبات الدفاعية لمجلس التعاون وترى إعادة إدماج العراق في المنظومة الإقليمية الخليجية.

ومن هذا المنطلق أيضاً اعترضت إيران على التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول الغربية، كما اعترضت على صيغة إعلأن دمشق لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي لمصر وسورية، وهما دولتان غير خليجيتين، دوراً في أمن الخليج. وبالمقابل تخشى بعض الدول العربية من أن السياسة الإيرانية تجاه الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج العربي في غياب توازن إستراتيجي – عربي – خليجي – إيراني في الوقت الراهن. ومما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي هو اتجاه إيران نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وبينما ترى إيران أن تلك القوة هي ضمانة لأمن الخليج فإن العرب يتخوفون من التزاوج بين القوة العسكرية والأهداف الأيدولوجية الإيرانية. (مهتدي، 2004: 839-840).

و قد ازداد توتر العلاقات السعودية – الإيرانية أخيراً نظراً لموقفهما المتناقض لما يحدث من ثورة شعبية في سورية , فالسعودية تقف بالكامل ضد النظام السوري الحاكم، بينما إيران هي الداعم الإقليمي الأشهر للنظام السوري.

5- العلاقات الإيرانية العُمانية :

إن مسيرة العلاقات بين سكان كل من إيران و عُمان تعود إلى سنوات عديده ،إذ إن المقتنيات والاكتشافات الأثرية تبين عمق العلاقات الحميمة بينهما، كما تؤكد أن التواصل و الارتباط بين الجارين

كان سائداً قبل ظهور الإسلام أيضاً، و طبقاً للوثائق التاريخية تعود جذور هذه العلاقات التي شهدت علي مر العصور حالات من المد و الجزر بسبب الظروف و مقتضيات العصر التي عاشتها البلدان, و نوع الحكومات التي سادت في البلدين إلى سنة (597) الميلادية.

لقد كانت العلاقات بين البلدين في نهاية عهد القاجار و مجيء حكم عائلة البهلوي محدودة جداً بسبب إستراتيجية العزلة التي كانت تنتهجها عُمان و تمارسها في مجال سياستها الخارجية في ذلك الوقت في عهد السلطان سعيد بن تيمور ، بيد أنه مع جلوس السلطان قابوس على عرش السلطنة وتوليه زمام الحكم ، كانت إيران البلد الثالث التي اعترفت و رحبت رسمياً بحكومة السلطان الفتية، ويعود الفضل في هذا المجال إليه إذ بادر إلى فتح باب التواصل و بناء العلاقات مع بقية الدول وخاصة دول الجوار، و جعل هذا الأمر من الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية العمانية في عهده ومن هذا المنطق بدأت العلاقات بين البلدين تنمو و تتطور بسرعة مما أسفر عن قيام وفد إعلامي إيراني بزيارة السلطنة في يناير 1971.

لقد أعلن رسميا عن بدء العلاقات السياسية بين البلدين في بيان رسمي بتاريخ 26 أغسطس 1971 إذ أوفدت إيران أول سفير لها إلى مسقط في شهر إبريل 1972، كما عينت السلطنة قائماً بأعمال أصيل لرئاسة سفارتها في طهران بداية والذي ارتقى إلى منصب السفير في فبراير 1974 .

إن المصالح المشتركة و الثقة المتبادلة بين الجانبين كانتا السبب الرئيسي في تطوير التعاون بين البلدين و الذي بلغ ذروته في وقت قصير جداً إذ سادت العلاقات الإيرانية – العمانية أجواء من الود و المحبة، تخطت مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الإستراتيجي والأمني بينهما. وقد دفع التعاون الإستراتيجي بالأمور في اتجاه الإسراع في تكريس علاقات قوية بين البلدين الجارين إذ اتسعت مجالات التعاون بينهما خاصاً فيما يتعلق بتوفير أمن مضيق هرمز، كما أبرمت الدولتان و خلال فترة قصيرة من الزمن عدداً من الاتفاقيات و مذكرات التفاهم حول التعاون المشترك.

و مما لا شك فيه أن عقد اجتماع القمة بين البلدين عام 1972 و كذلك لقاء القيادتين عام 1978 ترك أثراً كبيراً في مسيرة ترسيخ العلاقات المتنامية بين البلدين والتي اتسمت دوما بـِ "حسن الظن التاريخي المتبادل". (عيسي، 2011).

وقد تميزت العلاقات الإيرانية العُمانية حسب وجهة نظر عُمانية دائماً بسمات ذات خصوصيات تستند إلى روابط عريقة ومستديمة في حالة من التنامي المستمر بالنظر إلى الجوار الجغرافي إذ التشاطؤ على ممرات مائية مشتركة، وبالنظر إلى العمق التاريخي فضلاً عن وحدة العقيدة وروابط الأخوة في الإسلام . فالشعبان العماني والإيراني يرتبطان بكل هذه الروابط وكذلك القيادتان في البلدين "الصديقين" وهذه الزيارة لسلطان عُمان تأتي تلبية لدعوة من الرئيس الإيراني الدكتور محمود أحمدي نجاد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي سبق له زيارة السلطنة من قبل هو وعدد من الرؤساء الإيرانيين السابقين، وكرد على هذه الزيارات المتعددة وفي إطار التشاور المستمر في القضايا البينية وأيضاً القضايا التي تهم منطقة الخليج, وتقديراً لأهمية استمرار هذا التميز في العلاقات بين سلطنة عُمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية بما لها من وزن ديموجرافي واقتصادي وسياسي في الأوساط الإسلامية والعالمية و التي تشاطر عُمان الرأي في عديد من سُبل معالجة القضايا الأنسانية على بساط من المساواة والاحترام المتبادل وروح الصداقة والشراكة متعددة الأوجه.و يضيف المسؤولون الإيرانيون في مناسبات كثيرة و عبر وسائل الإعلام المختلفة، أن السياسة الإيرانية تبدي باستمرار مرونة ونزوعاً إلى حل كل المشكلات العالمية والإقليمية في إطار من الحوار الهادئ وتقبل وجهات النظر المختلفة وتحت راية المواثيق الدولية ومظلة الأمم المتحدة، ومن ثم فإن تقارب وجهات النظر العُمانية والإيرانية نابعة من مُعين واحد ومتمتع ببعد الرؤية وعمق الفهم لطبيعة التشابكات في المصالح والحاجة إلى التفسيرات المنطقية لحاجات المنطقة والعالم وخاصة تلك الحاجات ذات البعد

الأنساني وأيضاً ذات البعد البيئي الذي يراعي ضرورة التفاهم حول مستجدات الأحدث فبعض التحديات القائمة تفوق قدرة واحدة على مواجهتها أو وضع علاجات منفردة لها.

كما أن الدبلوماسية العُمانية و على لسان بعضهم تتسم بوضوح الرؤية والثبات على الموقف وحسن تقدير الظروف الإقليمية والعالمية مما يوفر لعُمان استقراراً تنعم في ظله بفضل المنهج السياسي الصحيح والواعي والمُفعم بالتجربة العريقة لدى العاهل السلطان قابوس بن سعيد ليكون دائماً نِعم الراعي الأمين للقيم الأنسانية وحُسن المعاملة وتأسيس منهج في العلاقات الخارجية يحفظ استقرار الوطن والإقليم الجغرافي. (عيسي، 2011).

باختصار فإن العلاقة بين الدولتين "شبه مستقرة" دائماً و ميزة من مزايا السياسة الخارجية العُمانية التي تلتزم دائماً بالوسطية و سياسة حُسن الحوار مع الجميع.

6- العلاقات الإيرانية القطرية:

تُعد العلاقات بين الجانبين القطري والإيراني من أفضل العلاقات الثنائية داخل دول مجلس التعاون الخليجي ، و ليس أدل على ذلك من تصريحات أمير دولة قطر في الخامس من سبتمبر عام 2009 ، والتي نفى فيها وجود مشاكل بين إيران ودول مجلس التعاون باستثناء الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي تحتلها إيران.

فعلى مدى نحو ثلاثة عقود هي عمر جمهورية إيران الإسلامية لم يحدث خلاف بارز في العلاقات القطرية الإيرانية كما حدث مع بعض الدول الخليجية الأخرى، و لم تكن العلاقات جيدة على المستوى الرسمي فقط، بل على المستوى الشعبي إذ لم ينقطع التواصل بين الشعبين، وظلت الجالية الإيرانية في الدوحة ومازالت تحظى بالمعاملة الحسنة وتفتح لها أبواب العيش والاستقرار. كما أن السياسة الداخلية إزاء شيعة قطر لم تتأثر بأية تطورات سلبية منذ الثورة الإيرانية وحتى اليوم، إذ يمارس الشيعة شعائرهم الدينية بكل حرية ويتمتعون بحقوق المواطنة دون أي تمييز.

وجاءت زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى طهران عام 2000 علامة بارزة في سلسلة التقارب ليس فقط بين إيران وقطر، بل بين إيران وبقية دول الخليج، لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها حاكم دولة خليجية لإيران منذ عشرين عاماً. كذلك فإن الزيارة الثانية التي قام بها أمير قطر إلى طهران أواخر عام 2006 جاءت في ظل ظروف عصيبة تعصف بالمنطقة وهي أيضاً الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس خليجي بل وعربي لدولة إيران في تلك الظروف وفي ظل تواجد الرئيس الإيراني المتشدد أحمدي نجاد.

وبالتالي فإن الموقف الإيراني يتجسد في محاولة القيام بدور فاعل في القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة، ويأتي الملف النووي في مقدمتها إذ تدعو قطر إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف بعدّ حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وفي نفس الوقت من حق المنطقة أيضاً أن تعيش في أمن واستقرار. (اسماعيل، 2010).

الفصل الرابع: إيران والأمن القومي العربي

تمهيد:

يرى بعض الكتاب أن هناك جملة من المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي، والتي تتمثل في المخاطر الداخلية وأخرى على المستوى الإقليمي، ويبرز الخطر الأكبر الخارجي ممثلاً بالتهديد الإيراني، فمنذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 وعودة الخميني من منفاه، أصبح الخطر قريباً على العرب، إذ قال الخميني "إن على العرب أن يعتادوا على الحكم الفارسي"، بل أن بعضهم جنح إلى أكثر من ذلك وعدّ إيران مساوية لإسرائيل في تهديدها للأمن القومي العربي، فإسرائيل دولة محتلة للأراضي العربية وكذلك إيران في سيطرتها على الأراضي العربية في الأهواز وفي الخليج العربي واحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى. وكذلك يظهر التهديد الإيراني من خلال المشهد العراقي منذ سقوط نظام الرئيس صدام حسين والتدخلات المباشرة في الشؤون الداخلية العراقية، ويظهر حالياً من خلال المشهد السوري الذي يرى فيه بعضهم أن إيران هي من تُساند النظام السوري مباشرة، وكذلك من خلال حزب الله في لبنان، أو حركة حماس في فلسطين, إذا فمن يعقد مقارنة بين الخطر الإسرائيلي والإيراني لا يجنح بعيداً عن الحقيقة، فلا أحد ينكر أنه ومنذ سقوط الشاة ظهرت جلياً الأطماع الجيوسياسية لإيران في المنطقة العربية الشرق أوسطية.

وبهدف التعرف على إيران والأمن القومي العربي وماهي الإستراتيجة الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي سوف يتم التعرض الى المباحث التاليه :

- المبحث الأول: العلاقة الإيرانية الإسرائيلية والتركية.
- المبحث الثاني: أثر تفاعلات إيران الدولية والإقليمية على الأمن القومي العربي.
- المبحث الثالث: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي.
- المبحث الرابع: الدور العربي في مواجهة الاستراتيجية الإيرانية.

المبحث الأول

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية / التركية

أولاً: العلاقات الإيرانية الإسرائيلية:

إذا كان الكيان الإسرائيلي قد شكل قاعدة استعمارية متقدمة تستنزف القدرات العربية وتهدد مباشرة أي نهوض قومي أو وحدوي، فإن لإيران دور الإسفنجة في امتصاص جزء من الطاقات العسكرية العربية، مما يجنب الكيان اللصهيوني قوة عسكرية عربية مقتدرة، ويتيح له فرصة التفوق العسكري المستمر. (نبهان، 1983: 29).ويمكن القول إن الدعم الإيراني قد بدأ منذ عهد الشاه وفي هذا الشأن يقول الدكتور "بارسيمون طوف" الباحث في معهد فان لير:

"إن إيران لعبت دوراً مهماً وخطيراً في مساعدة إسرائيل عسكرياً، عن طريق منع العراق من توجيه قوات عسكرية فاعلة إلى خطوط المواجهة مع إسرائيل، سواء عن طريق حشد قواتها على حدود العراق والدخول في اشتباكات معها، أو عن طريق دعم التمرد الكردي". ويُضيف: أنه لو علمنا أن العراق، لم يتمكن في الماضي من تفريغ أكثر من فرقتين لإرسالهما إلى الجبهة الشرقية من مجموع جيشه الذي يتكون من عشر فرق، يتبين لنا مدى وأهمية الدور الإيراني الداعم لإسرائيل". (نبهان، 1983: 30).

كما تثير العلاقات الإيرانية الإسرائيلية كثيراً من الانطباعات و التناقضات, فعلى صعيد التصريحات لا تخلو لغة المسوؤلين الإيرانيين منذ الثورة عام 1979 ، من مفردات العدو و العمل على إزالة إسرائيل من الوجود، و شعارات تحرير القدس، و الاحتفاليات بهذا الشأن كثيرة، وكلها لا تخرج عن لغة التعاطف و التأييد اللفظية، بينما الواقع على الأرض عكس ذلك، و منها ما هو مثبت بشكل لا يحتمل التأويل، مثل تزويد إسرائيل لإيران بقطع غيار الأسلحة للجيش الإيراني أثناء حربه مع العراق في الثمانينات من القرن الماضي، و الأن و في هذه الأوقات و بينما تتشدد أمريكا

و تقود تحالفاً لحصار إيران اقتصادياً تتسرب تقارير صحفية عن استيراد إسرائيل لكميات ضخمة من الفستق الإيراني تبلغ قيمتها عشرين مليون دولار كما ذكرت مجلة الوطن العربي، و منذ عدة أسابيع كشفت الحكومة السويسرية عن فضيحة الاستيراد الإسرائيلي للنفط الإيراني. (الرشيدي، 2008).

وفضلاً عن التعاون الاقتصادي, فإن إيران تسهم في تهجير يهودها إلى إسرائيل لدعم الدولة اليهودية في صراعها الديموغرافي مع الفلسطينيين، ففي السابع من يناير الماضي وصل ما يقرب من أربعين يهودياً من أصل إيراني إلى مطار بن جوريون القريب من تل أبيب، في إطار حملة سرية للغاية نفذتها الوكالة اليهودية بالتعاون مع منظمة الصداقة الدولية المسيحية اليهودية التي يرأسها الحاخام يشائيل اكشتاين.(الرشيدي، 2008).

لقد ذهب الكيان الإسرائيلي إلى أبعد من ذلك بسعيه إلى شل دور العراق في المواجهة العربية – الإسرائيلية، بالتعاون بادئ الأمر مع نظام الشاه لدعم التمرد البارزاني مادياً وإعلامياً وتسليحياً وإرسال الإمدادات إليهم عبر إيران، إذ أخذت أبعاد الدعم الصهيوني للتمرد البارازاني في شمال العراق تتضح أكثر فأكثر بعد انهيار ذلك التمرد عام 1975، فدأبت الصحافة الإسرائيلية على نشر مقالات وتحقيقات ومعلومات تتحدث عن حجم الدعم الذي كان يصل عبر الأراضي الإيرانية وبالاتفاق مع سلطات النظام الشاهنشاهي. (نبهان، 1983: 30).

وفيما يلي يمكن إيجاز نشأة وتطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بالنقاط التالية:

1. ثمة حقيقة بالغة الأهمية في مجال العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، هي أن إيران كانت أول دولة آسيوية وإسلامية تعترف بالكيان الصهيوني عام 1948، وتتبادل العلاقات الدبلوماسية معه، ولم ينجم هذا التصرف عن فراغ، إذ لا بد له من خلفية استند عليها، إذ لم يكن مقبولاً أن تعترف دولة إسلامية بكيان صهيوني يشكل تهديداً جيداً لمقدسات إسلامية في فلسطين، ولا يخفي هدفه في تخريب

تلك المؤسسات وبناء ما يسمى بالهيكل مكانها، إذا لم تكن هناك مصلحة ومنفعة ذات صبغة قومية يتوخاها الجانب الإيراني من وراء هذا الاعتراف ترتقي عنده إلى درجة أعلى بكثير من كونه بلداً مسلماً. (نبهان، 1983: 39).

وعلى الرغم من طابع السرية الذي طغى على العلاقات السياسية بين إيران والكيان الصهيوني، فإنها اتخذت بُعداً جديداً أثناء لقاء تم بين الشاه ودافيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل في المطار عندما كان الأخير في طريقه إلى بورما. وفي ذلك اللقاء الذي تم في أواخر الخمسينات، أرسيت أُسس التحالف والتعاون بين إيران والكيان الصهيوني. (نبهان، 1983: 40).

وبعد نشوب الحرب العدوانية التي شنها النظام الإيراني الجديد بزعامة الخميني على العراق، أخذت المعلومات تتدفق عن حصول اتصالات سرية بطرق مباشرة وغير مباشرة بين مسؤولين إيرانيين ومسؤولين صهاينة. (فلسفي، 1989: 65).

2. المصلحة المشتركة في إضعاف العرب من قبل كل من إيران وإسرائيل إذ نجد أولاً أن الكيان الصهيوني، كيان توسعي عنصري، يستمد عناصر قوته الأساسية من ضعف العرب وتمزقهم وتشتت جهودهم وطاقاتهم،ونجد ثانياً أن النظم الإيرانية المتعاقبة في إيران منذ الأسرة القاجارية، وأسره بهلوي، ونظام الخميني، كانت ولا تزال تبني سياساتها إزاء العرب على أساس الطمع والأحلام التوسعية، إذ كلما كان الصف العربي مشتتاً، وكلما ساد الضعف الحياة العربية، تحققت فرص للأنظمة الإيرانية للقفز خارج حدود إقليم فارس والإقاليم الأخرى الخاضعة للهيمنة الفارسية والمحايدة لأراضي العرب، لتستولي على مساحات جديدة ذات خاصية اقتصادية أو إستراتيجية أو عسكرية. (نبهان، 1983: 41).

3. الأنشطة التخريبية المشتركة: اتخذ الكيان الصهيوني من إيران قاعدة لنشاطه والأجهزة الصهيونية الأخرى، مثل الوكالة اليهودية وحركات صهيونية عديدة تنشط بين يهود إيران الذين كان

يتراوح عددهم بين 70 – 80 ألف نسمة، وكان هذا النشاط قائماً قبل إنشاء الكيان الصهيوني، إذ كانت هناك عدة منظمات مثل: حركة الطلائع ومقرها شارع سيريوس في طهران, والوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، وأحياناً كان النشاط الصهيوني يتستر تحت غطاء المخابرات الأمريكية والبريطانية وبعض الشركات الغربية العاملة في إيران. (نبهان، 1983: 44).

4. التعاون الإيراني الإسرائيلي لتهديد منطقة الخليج: سعى الكيان الصهيوني قبل عدوان حزيران عام 1967، وكما تأكد فيما بعد إلى ترتيب الأوضاع في الممرات المائية (البحر الأحمر، مضيق هرمز)، إذ تمر إمدادات النفط المتجهه إلى أم الرشراش (إيلات) على خليج العقبة، وذلك بالتعاون مع إيران تأميناً لمصالحها، وكانت البحرية الصهيونية والإيرانية تتعاونان فيما بينهما على صعيد حماية مرور السفن المتجهة من إيلات وإليها بحث تتولى كل بحرية مهمة الحماية في القطاع القريب من حدودها. (آل سعود، 2006: 49).

ثانياً: العلاقات الإيرانية التركية:

تكتسب العلاقات الإيرانية التركية أهمية مضاعفة لدى دوائر المختصين والباحثين وصنّاع القرار في المنطقة العربية ، كون هاتين الدولتين بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية تسمى بمنطقة "الشرق الأوسط".

كما وتحيط إيران وتركيا جغرافيا بالمنطقة العربية من الشرق والشمال، فتتداخلأن معها بوشائج التاريخ وروابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى. ويضاف إلى تلك الأسباب المهمة سبب إضافي هو أن إيران وتركيا ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل هما قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط ، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما.

ولذلك تتجاوز العلاقات الإيرانية–التركية في أبعادها السياسية والإستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين، إذ إن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط. ولئن أمكن –نظرياً و«ستاتيكياً»– عدّ إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافياً للدول العربية، إلا أن هذا لا يجد ترجمته على أرض الواقع، إلا من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج من طاقات إيران وتركيا ما يفيد المصالح العربية, وتُحيّد ما قد يطرأ من تناقض في المصالح بينها وبين أي من إيران أو تركيا. ولكن في حالات الغياب العربي عن الحضور والفعل، يكون طبيعياً أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من طهران وأنقرة لملء الفراغات، وهذا التمدد بدوره يضع الدول العربية في بؤرة الاهتمام الإيرانى والتركي. تأسيساً على ذلك تعدّ الأقطار العربية محدداً ثابتاً في معادلة العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا ، بعدّها ترمومتراً" لقياس درجات التمدد الإقليمي لهما. (باكير، 2011: 56).

شهدت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا في عقد الثمانينيات فترة من الانتعاش النسبي أثناء الحرب العراقية– الإيرانية ، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها ووارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول(499)كيلومتراً. ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك. ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة من قازاقستان شرقاً وأذربيجان غرباً، والتي تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، ترقد على ثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً. (اللباد، 2011: 49).

كانت تركيا قد وقعت، منذ استقلال دول آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين عن الاتحاد السوفييتي، اتفاقيات اقتصادية وثقافية عدة، توجت باعتماد الصيغة التركية للأبجدية الاتينية كأبجدية رسمية لدول آسيا الوسطى بدلاً من الأبجدية الروسية السلافية, مع الاستبعاد النهائي للأبجدية الفارسية العربية التي تنازعت إيران مع تركيا عليها، لما للأبجدية من دلالات لغوية وثقافية وحضارية. ومن شأن اعتماد الأبجدية التركية تعبيد الطريق أمام تركيا لتمديد أوصالها الجغرافية إلى تلك الجمهوريات، التي تنتمي أجزاء كبيرة منها تاريخياً إلى إيران، إلا إنها تتحدث لغات تنحدر من شجرة اللغات التركية.، فالدولة التركية نظرت إلى تلك المنطقة على أنها الأداة الممتازة لإعادة إنتاج الأفكار القومية التركية.

وجاء التحالف الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في النصف الثاني من التسعينيات، متناغماً إلى حد كبير و«مصالح» الدولة التركية كما تراها المؤسسة العسكرية التي تحرك خيوط سياستها، بإذ بدأ هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران. فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلدين، و«ترمومتراً» لقياس حرارة العلاقات الإيرانية– التركية، التي تنخفض حرارتها بتفعيل التحالف مع إسرائيل، وترتفع قليلا بتجميده. (اللباد، 2011: 50).

دخلت العلاقات الإيرانية– التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق عام 2003 ، إذ أسهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران، وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء طفور الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية. كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً، وبين إيران وتركيا خصوصاً، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين، وكذلك طفور دور الأكراد في شمال العراق والسلطة المركزية

ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي.

وتشهد العلاقات التركية–الإيرانية في السنوات الأخيرة تعاوناً اقتصادياً ، وتتوسط تركيا في أزمة الملف النووي الإيراني بين طهران والغرب، ولكن دون أن يرقى ذلك التعاون الاقتصادي والوساطة الدبلوماسية إلى مستوى التحالف بين البلدين. كما يملك البلدان قواسم مشتركة واضحة، فكلاهما دولتان غير عربيتين تحيطان بالدول العربية من الشمال، لكلاهما مصلحة مشتركة في لجم الطموحات الكردية ضمن حدودهما السياسية. ومع المصالح المشتركة الناجمة من الموقع الجغرافي وتشابه مصدر التهديد (الأكراد)، يمكن ملاحظة تنسيق محدود الفعالية بين تركيا وإيران فى ملفات القوقاز وآسيا الوسطى.

وعلى العكس من السياسة، تبدو إمكانيات واعدة لتعاون اقتصادي كبير بين أنقره وطهران، عن طريق مد الغاز الإيراني إلى "خط نابوكو" عبر الأراضي التركية إلى أوروبا. وإذ تشكل السوق الإيرانية أحد الركائز المهمة للصادرات التركية في الشرق الأوسط، فإن تركيا تستثمر أيضاً في قطاع النفط الإيراني، وخصوصاً حقل بارس الجنوبي. وفي مقابل مجموعة القواسم المشتركة فهناك أيضاً كوابح تعيق –موضوعياً– تطور هذه العلاقات، إذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون. تتصادم المنظومة القيمية لكلا النظامين، وتتعارض التحالفات الدولية لكل منهما، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفان في المنطقة: تركيا تستثمر قوتها الناعمة، وقوتها الاقتصادية وانفتاحها على الغرب لمد النفوذ، أما إيران فتفرض حضورها عبر منازلة إسرائيل وتبني حركات المقاومة واصطدامها بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين تعود تركيا إلى المنطقة بترحيب دولي وإقليمي نسبي، إلا أنها لا تملك التحالفات التي تفرض الإيقاع مثل إيران. لا تعني عودة تركيا إلى توازنات المنطقة التصادم مباشرة مع إيران، أو الاستمرار بنمط العلاقات مع إسرائيل على غرار

العقود السابقة، وهو ما يعني ضرورة تموضع تركيا بصورة مغايرة تسمح لها القيام بأدوارها الجديدة المرغوبة منها ذاتها والمطلوبة دولياً.

هنا لا بد من ملاحظة أن تركيا لن تؤيد ضربات عسكرية ضد إيران لحل أزمة ملفها النووي، لأن ذلك سيرتد على تركيا ومصالحها في المنطقة، في الوقت الذي تعارض فيه تركيا امتلاك إيران لقدرات نووية لأن ذلك سيحسم التنافس التاريخي على الزعامة بين تركيا وإيران لمصلحة الأخيرة.

لذلك تتوسط تركيا في الملف النووي الإيراني بعدّها "المرجعية الإقليمية" الأولى في المنطقة، وهو ما يساء فهمه في أحيان كثيرة من الأطراف العربية. كما أن عودة تركيا إلى معادلات النفوذ في العراق وسورية تعني –حكماً– خصماً من أدوار إيران هناك، ولكن بطريقة ناعمة وتراكمية وليس على نحو تصادمي مباشر. يبدو الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط والرغبة فى التمدد الإقليمي قدراً مستمراً للعلاقات الإيرانية–التركية، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التى شهدت العلاقات فيها تقارباً بين البلدين، ولكن دون أن يرقى هذا التقارب أبداً إلى مستوى التحالف الثنائي بين البلدين الجارين. (اللباد، 2011: 52).

المبحث الثاني

أثر تفاعلات إيران الدولية والإقليمية على الأمن القومي العربي

في ظل الوضع الانقسامي للنظام العربي المقترن بافتقاد الفعالية سواء على مستوى القيام بالوظائف المنوطة به أو على مستوى مواجهة التحديات التي تواجه الأمة، تتفاقم كارثيته في ظل بروز خريطة صراعات وتحالفات إقليمية جديدة وحدوث استقطاب حاد لقلب نظام توازن القوى في الشرق الأوسط وتركزه في ثلاث قوى إقليمية أساسية هي: إسرائيل وإيران وتركيا، وتحول العرب إلى مجرد طرف أو تابع في تفاعلات النظام الشرق أوسطي الأوسع الذي يكاد يبتلع النظام العربي داخل أسوأ أطوار تفككه وصراعاته الداخلية، بدليل كل ذلك الفشل الذي منيت به "القمة العربية الاستثنائية" التي عقدت في مدينة سرت الليبية 9 أكتوبر 2010 والذي عجز فيها القادة العرب عن التوصل إلى رؤية مشتركة لتطوير جامعة الدول العربية وتحويلها إلى اتحاد عربي، كما عجزوا فيه عن إقرار مشروع الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى الخاص ببلورة إطار تفاعلي عصري مع دول الجوار الإقليمي تحت اسم "رابطة الجوار الإقليمي". (النبالي، 2003: 112).

فجوهر التفاعلات الإقليمية الأن، وكما تُعبر عنها خريطة توزيع القوة بين الفواعل الأساسية للنظام، تقول: إن هذا النظام يتجه إلى هيكلية قيادة ثلاثية متصارعة؛ إذ تسعى إسرائيل إلى أن تفرض نفسها كقوة إقليمية عظمى مسيطرة، في حين ترفض إيران ذلك وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كزعامة مهيمنة إقليمية بديلة، في حين أن تركيا وإن كانت تبدو أنها راضية بدور الموازن الإقليمي(Regional Balancer)فإنها أيضاً حريصة على أن تكون قوة منافسة على الزعامة الإقليمية وإن كانت تعطى الأولوية لعناصر القوة الناعمة دون الخشنة عكس القوتين الإسرائيلية والإيرانية.

هذه التوجهات قد لا تعبر بدقة عن واقع خريطة توازن القوى الفعلي من ناحية، وحدود فرص نجاح كل من هذه القوى الثلاث في تحقيق أهدافه من ناحية أخرى. (آل سعود، 2006: 55).

فخريطة توازن القوى الإقليمية كما هي واضحة ومؤكدة، تعبر عن حالة اشتباك بين مشروعات إقليمية ثلاثة هي: المشروع الإسرائيلي الصهيوني، والمشروع الإيراني – الإسلامي، والمشروع التركي الذي مازال محكوماً بتفاعلات شديدة الخصوصية بين ما هو "أتاتوركى" وما هو "عثماني جديد" دون استقرار على صيغة لمشروع واضح ومحدد المعالم يحقق لتركيا طموحاتها في الاندماج بالاتحاد الأوروبي من ناحية، ويحقق لها أيضاً نوازعها الشرقية بأبعادها الحضارية والتاريخية.

التفاعل بين هذه المشروعات الثلاثة يؤثر بقوة على الأمن القومي العربي، ويزيد الخيارات العربية تعقيداً، وبالذات بالنسبة للعلاقة مع إيران التي تثير انقساماً واضحاً في الإدراك السياسي العربي، بعضه ناتج من خصوصيات المشروع الإيراني، وبعضه الآخر ناتج من تفاعلات هذا المشروع الإيراني مع كل من المشروعين الإسرائيلي والتركي، إذ يظهر التنافس قوياً بين إيران وإسرائيل على كسب تركيا ضمن الصراع الأهم بينهما على فرض السيطرة والهيمنة الإقليمية.

هذا التنافس الإيراني – الإسرائيلي على كسب تركيا كحليف إقليمي، يزيد من تعقيد خريطة التفاعلات الإقليمية أمام العرب الذين يراهن بعضهم على تركيا كموازن إقليمي لإيران ويراهن آخرون منهم على دور تركيا كوسيط لأنقاذ مشروع تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي من الفشل، الذي أضحى مؤكداً في ظل العجز العربي عن إدارة الصراع مع إسرائيل، وفي ظل التوجه الإسرائيلي نحو المزيد من التشدد لفرض مشروع السلام الإسرائيلي الذي أخذ يتمحور الأن حول مشروع "الدولة اليهودية" والتوسع الاستيطاني، وتسويف مشروع "حل الدولتين" وطرح مشروع "الوطن البديل"

للفلسطينيين في الأردن أو طرح مشروع الدول الثلاث، وفي ظل الانحياز والدعم الأمريكي المطلق لكل ما له علاقة بأمن ومستقبل إسرائيل، على نحو ما تأكد من التراجع الأمريكي للربط بين المفاوضات المباشرة وتجميد سياسة الاستيطان الإسرائيلي. (مسعد، 2001: 122).

ضمن هذا التعقيد تفرض خصوصية نظام الجمهورية الإسلامية نفسها على الإدراك السياسي العربي، وبالذات التوجهات الإستراتيجية لنظام الجمهورية الإسلامية نحو العرب ونحو خريطة التحالفات والصراعات الإقليمية، ومنه يتبلور الإدراك العربي لإيران مصدراً لتهديد الأمن القومي العربي، أو حليفاً إستراتيجياً محتملاً.

فنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يمكن وصفه بأنه "نظام ثوري"، يسعى إلى التغيير وتصدير الثورة لفرض نموذجه على الجوار الإقليمي، كما يمكن وصفه بأنه "نظام أيديولوجي إسلامي راديكالي" يطرح الرسالة العالمية للإسلام ويرفع شعارات تدفعه حتماً إلى الصدام مع دول الجوار، أبرزها شعار "البراءة والموالاة"، الذي يعني التبرؤ من الظلم والاستكبار ومعاداتهما بل ومواجهتهما من ناحية، وموالاة المستضعفين ودعمهم في كل مكان في العالم، الأمر الذي يعني حتمية التورط في سياسات تدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتغلغل إلى داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية، والدخول في صدامات مع أطراف دولية وإقليمية أخرى.

كما أن هذا النظام يوصف أخيراً بأنه "نظام طائفي – مذهبي" إذ تنص المادة رقم (13) من الدستور على أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفري الإثنا عشرى"، كما تنص المادة(76)من الدستور الخاصة برئيس الجمهورية على "أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد".

وبسبب هذين النصين ومسائل أخرى مهمة واجهت الجمهورية الإسلامية السؤال الصعب: هل هذه التجربة تعبير عن ما يسمى بـــ "العالمية الإسلامية" و"الوحدة الإسلامية"، أم هي تعبير عن إسلام طائفي شيعي، بمعنى آخر هل الجمهورية الإسلامية مشروع إسلامي عالمي أم هي مشروع شيعي طائفي؟

وللوقوف عند السؤال السابق يمكن القول: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ترتكز في الواقع على دعامتين على نحو ما ينص الاسم: الجمهورية (أي المصلحة) والإسلامية أي (الأيديولوجيا). وهي مزيج أو خليط من الدولة والمجتمع الإيراني بتاريخه الطويل والعميق والممتد وتجاربه الإمبراطورية والدور التاريخي للشعب الإيراني في الثقافة والحضارة العالمية ثم الإسلامية، ومن الإسلام كأيديولوجية.

على المستوى الرسمي هناك نفي قاطع لأي اتهامات لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأنه مشروع شيعي طائفي، لكن الممارسات العملية تكشف عن دور مهم للمحدد الطائفي في صنع السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً. (النبالي، 2003: 133).

فالجمهورية الإسلامية الإيرانية، هي مصالح إيران الدولة والمجتمع والحضارة والتاريخ والدور، بغض النظر عن كونها إسلامية أو غير إسلامية، وهذا هو جديد الجمهورية الإسلامية كونها ملتزمة بمشروع إسلامي عالمي له التزاماته بغض النظر عن كونه مذهبياً، لكن المذهبية الشيعية تضيف أعباءً والتزامات أخرى على كاهل هذه الجمهورية.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست كلها إسلام والتزامات إسلامية أو حتى طائفية شيعية، لكنها أولاً دولة إيران بمجتمعها وأصوله الاجتماعية التعددية التي تتكون من قوميات وأديان وطوائف متعددة وبمصالحها القومية ومتطلبات الأمن القومي الإيراني. (النبالي، 2003: 134).

وهذا الخليط بين المصالح القومية والاعتبارات الإسلامية، قد يختلف من تيار سياسي إيراني إلى آخر محافظ تقليدي، محافظ أصولي ثوري، اصلاحي معتدل أو اصلاحي متطرف ومن زعيم إيراني إلى آخر، لدرجة أنه يمكن القول استناداً لها أن في إيران كل ألوان الاطياف الممتدة من أقصى حماس للمصالح الوطنية دون اعتبار للإسلام وأقصى حماس للإسلام دون اعتبار للمصالح القومية. وبين هذين المحورين الافتراضيين تتعدد القوى والتيارات السياسية وتتباين وتتوافق حول الرؤى والسياسات والبرامج الوطنية.

لكن بشكل عام، فالجميع أمام تجربة سياسية جديدة محاصرة بسبب خصوصيتها، ورغم ذلك استفادت من مصادرها واكتسبت قدرات مادية وعلمية وعسكرية ومكانة سياسية في العالم العربي وفي الأقاليم المجاورة وفي العالم، وهي تعيش حزمة من علاقات التعاون وعلاقات الصراع مع دول العالم العربي والشرق الأوسط والعالم، وهي لذلك تعيش معضلة الإدراك الملتبس لدى العالم العربي، بين من يراها مصدراً للتهديد ومن يراها حليفاً محتملاً، ومن يراها شريكاً إستراتيجياً بسبب سياساتها التي تخلط بين البراجماتية السياسية التي تعبر عن مصالح وطنية إيرانية بحتة والالتزامات الإسلامية التي تُعطي القضايا الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية أولوية معتبرة في سياساتها.

وبسبب هذا الخليط انحازت إيران إلى الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق بسبب صراعات سياسية وطائفية مع نظام حكم طالبان في أفغانستان وصراعات سياسية وعسكرية دامية امتدت ثمانية أعوام مريرة من الحرب مع نظام صدام حسين في العراق.

ولذلك فإن إيران لم تؤكد انحيازها للغزو الأمريكي للعراق فقط بل انحازت إلى السياسات الأمريكية في العراق على الأقل في الفترة من (2003 – 2005) بسبب المكاسب التي حققتها هذه السياسات الأمريكية في العراق لإيران من منظور المصلحة ومن منظور مكونات المشروع الإيراني في العراق، وعلى الأخص منع قيام نظام عدو لإيران في بغداد، وفرض حلفاء إيران على رأس السلطة في العراق. لكن الخلاف ثم الصدام أخذ يظهر بين إيران وأمريكا في العراق بسبب تنامي التناقض في المصالح، بعد أن أدركت واشنطن خطورة انحيازها المطلق للشيعة على حساب السنة، مما أدى أولاً إلى تنامي ظاهرة التشيع السياسي في المنطقة وصعود دور الشيعة سياسياً في الدول المجاورة، وأدى ثانياً إلى تحول السنة في العراق إلى مؤيد وداعم وحام للمقاومة، وتحول السنة خارج العراق إلى معارضين للاحتلال الأمريكي وللمشروع الأمريكي في العراق. (آل سعود، 2006: 117).

وبسبب هذا الخليط أيضاً انحازت إيران إلى مشروع المقاومة في لبنان وفلسطين بدافع من التزامات إسلامية أولاً، و ثانيا الوعيً بأهمية هذا الدور من أجل كسب مصداقية وشرعية للمشروع السياسي الإيراني في المنطقة والذي يهدف إلى توسيع مناطق النفوذ وخلق قوى حليفة وموالية لإيران في صراعها مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وهو صراع يعكس قدراً لا بأس به من الصراع على الزعامة الإقليمية.

ولهذا فان المشروع الإيراني تورط بسبب هذه السياسة في صدام مع الأمريكيين منذ ولادة الجمهورية الإسلامية التي رفعت شعار العداء للأمريكيين (الموت لأمريكا) وأطلقت اسم "الشيطان الأكبر" على الولايات المتحدة. لكن الحصار والاحتواء تحول إلى سياسة مواجهة وتهديد عسكري أمريكي وإسرائيلي بسبب مشروع إيران النووي المتهم بأنه يسعى إلى التحول إلى مشروع عسكري وبسبب الدور الإيراني المناهض لمشروع السلام الإسرائيلي – الأمريكي (فرض الاستسلام على العرب والفلسطينيين) والدور الإيراني المناهض للأمريكيين في العراق خاصة بعد عام 2005.

وبسبب هذا التداخل أيضاً، تقع إيران في ازدواجية المبادئ بين الحرص على تأكيد دورها في الدفاع عن استقلالية وحريات الشعوب والتواصل مع القوى العالمية المناهضة للإمبريالية وفي مقدمتها دول اليسار اللاتيني الجديد، وبين تورطها في ممارسات من إرث الإمبراطورية الإيرانية الشاهنشاهية التي لا تخلو من ممارسة الاستكبار التي تزعم محاربته على نحو إصرارها على الاستمرار في احتلال جزر الإمارات الثلاث، والتعنت في رفض القبول بالتحكيم الدولي لحل النزاع حول هذه الجزر، والتلويح بين حين وأخرى بتبعية البحرين للأرض الإيرانية، ناهيك عن إدارة أزمة ملفها النووي بمعزل كامل عن التنسيق مع دول الجوار الإقليمي والخليجي بصفة خاصة، الأمر الذي رجح إدراك بعض هذه الدول لإيرن مصدراً للتهديد. (مسعد،2001: 88).

ونتيجة لكل هذه الممارسات فإن إيران أضحت متهمة بأنها "دولة مارقة" من جانب الأمريكيين والإسرائيليين ومتهمة بدعم الإرهاب، ولذلك وضعت على رأس مجموعة دول "محور الشر" في المنطقة ضمن سياسة الاستقطاب الأمريكية الرامية إلى تمزيق النظام العربي إلى "محور للشر" يضم الدول والقوى الرافضة للمشروعين الأمريكي والإسرائيلي، و"محور للاعتدال" يضم الدول الصديقة لأمريكا والمستعدة للتعامل مع إسرائيل وإنجاح مشروع عربي للسلام يرضى عنه الأمريكيون والإسرائيليون.

ويعاني المشروع الإيراني المحاصر أمريكياً وإسرائيلياً, والمختلف حوله عربياً داخلياً وإقليمياً, ورغم ذلك فإنه يتقدم ويحقق نجاحات تحسب له في العراق ولبنان وعلى صعيد البرنامج النووي وعلى صعيد تحالفاته الإقليمية خاصة مع سورية وتركيا ومنظمات المقاومة التي يرى ريتشارد هاس في دراسة بعنوان "الشرق الأوسط الجديد" أنها سوف تلعب أدواراً مهمة في هذا النظام الذي لم يتشكل بعد. (مسعد،2001: 89).

المبحث الثالث

الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي

أهمية المنطقة العربية:

تتمتع منطقة الخليج العربي بموقع مهم في السياسة الدولية والصراع الكوني بين القوى العظمى والكبرى والتي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة، إن أهمية منطقة الخليج العربي تكمن في موقعها الجيو – ستراتيجي ووقوعها على منافذ بحرية، وتحتوى على مخزون نفطي هائل، وهي سوق استهلاكي كبير للمنتجات الأجنبية، وترتبط أنظمتها السياسية والاقتصادية بروابط متعددة الجوانب مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والعالم. لقد أكسبت هذه العوامل منطقة الخليج العربي أهمية كبيرة في الصراع الدولي وجعلت بعض الدول الإقليمية والأجنبية توليها اهتماماً خاصاً بها، بل ورسمت لها سياسات أمنية خاصة محددة تقع ضمن أهداف أعلنت عنها مراراً وتكراراً (Kraig, 2006, p12).

ولقد تمثلت بعض تلك الأهداف بضرورة الوصول الى منابع النفط واستمرار تدفقه للأسواق العالمية، وآخر يتعلق بضرورة المحافظة على أمن الدول الصديقة لها في المنطقة وأمن واستقرار نظمها السياسية لضمان المصالح الأجنبية فيها.

وفي ظل اطلاعنا على أهمية منطقة الخليج العربي في السياسة الدولية ولما تشكله هذه الأهمية من انعكاسات خطيرة على أمن ومستقبل الخليج العربي، فإن هذه الحالة تثير لدى الباحث رغبة في طرح سؤال حول المدركات الأمنية الإيرانية اتجاه منطقة الخليج العربي.

جذور المنظور والإدراك الإيراني للأمن العربي:

لقد حظيت المنطقة العربية باهتمام إيران ومنذ ما قبل الثورة الإسلامية عام 1979 ومجـــيء الخميني إلى رأس السلطة في إيران ويعود سبب ذلك الاهتمام بالمنطقة العربية في السياسة الخارجيـــة الإيرانية بحكم الجوار الجغرافي والديني بها وكذلك بسبب الحجم الاقتصادي والسكاني لإيران ولـــذلك فقد رسمت إيران خطاً أحادي الجانب في سياستها الخارجية تجاه المنطقة محددة أهدافها الأمنية والتي تحاول من خلالها عزل الدول العربية عن المشاركة فيه.

ولقد جاءت السياسة الإيرانية ومن خلال قادتها بعد سقوط الشاه في عام 1979سياسة راديكالية (متطرفة) استندت من خلالها على قاعدة دينية وفقاً للمذهب الشيعي ومن هنا بدأ التأثير للقيادة الجديدة ينعكس على توجهات سياسة إيران الخارجية والأمنية ولهذا فقد جاء تصور إيران للأمن في المنطقـــة العربية انعكاساً لفكرها السياسي المستند للمذهب الشيعي، ولهذا فإيران تستند في إســـتراتيجيتها تجـــاه المنطقة العربية على أنها الدولة الإسلامية الوحيـــدة فـــي العـــالم وبالتـــالي فهـــي الوصـــي علـــى الإسلام(Hunter,1990:36-40).

ونظراً للعامل الجغرافي والتاريخي والثروة الاقتصادية لإيران وما يقابلها من حالة ضعف في الجانب العربي فقد أسهم ذلك الأمر بتوفير البيئة المناسبة لإيران لمد نفوذها السياسي تجـــاه المنطقـــة العربية –خصوصاً دول الخليج العربي– (Khomeini,1983:57,62,69,64 and 170).

ولقد استندت القيادة الإيرانية في بناء مدركاتها الأمنيه تجاه المنطقة العربية على أمرين مهمين هما:

أولاً : ضرورة الابتعاد عن التعاون مع الولايات المتحدة في رسم الـــسياسات الأمنيـــة فـــي المنطقة العربية.

ثانياً : رفض مشاركة عدد من الأطراف العربية في رسم سياسات أمنية في المنطقة العربيــة وخصوصاً تلك المتمثلة في أمن منطقة الخليج العربي نظراً لأهميتها الكبرى (نهار،2007).

وبناء" على المعطيات السابقة ولوجود الاختلافات المذهبية والقومية بين إيران والعرب فلقــد اختارت إيران أن تكون ضمن حالة من التناقض والصراع مع العرب فإيران تستند في سياستها الأمنية على المذهب الشيعي الذي تسعى لتصديره لدول المنطقة العربية في حين تتبنى الدول العربية الــدين الإسلامي المستند إلى المذهب السني وعلى الجانب القومي والاقتصادي فإن إيــران تنظــر للمنطقــة العربية من منظورين مختلفين فهي تنظر للمنطقة العربية كما أسلفنا من منطلــق الهويــة الفارســية المستنده للهوية الشيعية وعلى الجانب الآخر تنظر إلى المنطقة بعدّها منطقة سوق اقتــصادية تــسعى لتصريف منتجاتها إليها ولهذا فهي تسعى لإقامــة علاقــات اقتــصادية إيجابيــة مــع دول المنطقــة .(Khomeini,1983)

انعكاسات المنظور الإيراني الأمني على السلوك السياسي:

ولهذا فإن إيران ولتحقيق طموحاتها الفكرية استندت في إستراتيجيتها الأمنية سواء كانت تلــك المتعلقة بالسياسة أو الاقتصاد أو في الجوانب الاجتماعية على وسائل متعددة أهمها الاعتماد على مبدأ تصدير الثورة وخصوصاً لدول الجوار الجغرافي والاستفادة من التيارات الدينية الناشئة أو التي تحاول إنشاءها –خصوصاً في منطقة الخليج العربي– ودعمها بكل الوســائل المتاحــة الماليــة والعــسكرية وخصوصاً تلك التي تعتنق المذهب الشيعي(نهار،2007).

ففي الجانب المتعلق بتصدير الثورة الإسلامية فلقد سعت إيران لتصدير تلك الثورة في المنطقة إذ إن سقوط الشاه كان له التأثير الكبير على إدراك الكثير من ا لشرائح الاجتماعيــة لــدول المنطقــة وجعلت العديد منهم بميل أو حتى يعتقد أن الإسلام يمكن أن ينتشر من خلال الثورات والتطرف لــيس

إلا، ولذلك فلقد أسهمت تلك الثورة بشكل أو بأخر في دعم القوى السياسة التي سعت لاستخدام العنــف والتطرف والذي ظهر وأضحاً من خلال سلوكها السياسي(نهار،2007).

أما فيما يتعلق بالتيارات الدينية الناشئة فقد سعت القيادة الإيرانية إلى الاستفادة من تلك التيارات المناهضة لأنظمة الحكم في المنطقة العربية وقدمت لها كافة أشكال الدعم خصوصاً تلك التي تــرتبط معها بــروابط الجــوار الجغرافــي وتلــك التــي تــرتبط معهــا بعوامــل اجتماعيــة وتاريخيــة مشتركة(نهار،2007).

كذلك سعت القيادة الإيرانية إلى استخدام إستراتيجية الإعلأنات والتصريحات التكتيكية التــي كانت تهدف من خلالها لكسب ود الشرائح الاجتماعية العربية المناهضة للوجود الأجنبي في المنطقــة ولقد اتضحت تلك الإستراتيجية من خلال دعمها للشعب الفلسطيني وفتح سفارة فلسطينية في العاصمة طهران ورفضها للوجود الأمريكي في المنطقة العربية(الرمضاني،1988: 6).

إذن فإيران مستمرة في المضي بإستراتيجية قائمة على محاولة التفرد في المنطقة ونشر نفوذها فيه مستغلة حالة الضعف العربي، ولذلك ولاستمرار لتلك الإستراتيجية فقد سعت إيران فــي محاولــة منها لإضعاف قدرات العراق وتحيده والعمل على تفتيت قدراته بعدّه قوة قادرة على الوقــوف أمــام أطماعها في المنطقة وعلى رأسها منطقة الخليج العربي(نهار،2007).

فالعراق يعدّ في فترة ما قبل سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين القوة العربية الأكبر في المنطقة والذي طرح نفسه كدولة تدافع عن البوابة الشرقية للعرب في وجه الأطماع الإيرانية والتــي كانت تنسجم مع تطلعات الدول العربية والتي بدورها كان لها العامل الأكبر في دعمها للعــراق فــي حربه ضد إيران خلال فترة الثمانينات(قرقاش،1996: 202).

ولذلك يمكن القول: إن إيران ولتحقيق إستراتيجيتها القائمة على التوسع وتصدير ثورتهــا لــم تمانع من الغزو الأمريكي الأجنبي للعراق، لا بل وأوعزت لأتباعها (داخل العراق) بالمساهمة في ذلك

الغزو ولإخراج العراق من دائرة الفعل العربي المؤثر وهي بذلك تحقق فرصتها التي كانت تنتظرها لتصدير ثورتها والتمدد عن حساب دول الجوار العربية(نهار،2007).

كما أعلنت القيادة الإيرانية مراراً عن رغبتها في إبعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة لأنه يحد من سياستها تجاهها ويحول دون بروزها كقوة إقليمية مهيمنة (نهار،207: 202).

وقد اتضحت رغبة إيران تلك بالأنتقادات للدول العربية التي قدمت تسهيلات عسكرية وأمنية وعقدت اتفاقيات مع الدول الأجنبية (صحيفة الدستور الأردنية،25-8-1990). معتبرة أنها باعث لعدم الاستقرار في المنطقة، كذلك فقد قامت إيران بسلوك سياسي ذي توجه طائفي مستند للمذهب الشيعي مما آثار استياء ومخاوف الفئات الاجتماعية العربية وولد لديها مخاوف من طموحات إيران في المنطقة(نهار،2007: 104-105).

ولم يقف الحد بإيران عند ذلك بل اعتمدت على المناسبات الدينية والمذهبية في بعض دول المنطقة لإثارة الشغب والفتنة مثلما فعلت على سبيل المثال في البحرين عام 1981 (Ramazani,1985:14-16) وفي السعودية عامي 1982 و 1987 في موسم الحج ورفع صورة الإمام الخميني والهتاف بشعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية(لونج،1998: 180).

وقد استندت إيران كذلك في إستراتيجيتها الدينية تجاه المنطقة العربية والتي لاقت قبولاً من بعض الفئات بسبب إنها كانت تنظر لنفسها على إنها مهمشة في مجتمعاتهم ولعدم رغبتهم بوجود قوى أجنبية مختلفة في منطقتهم وتأكيداً لذلك الأمر فقد دعت إيران عدداً من الإسلاميين الذين كانوا في أفغانستان خلال فترة حربهم مع الاتحاد السوفيتي (1979-1988) وحاولت تثقيفهم دينياً وحملتهم مسؤولية خدمة الإسلام مما أثر على سلوكهم تجاه مجتمعهم عند عودتهم إليه (نهار،2007: 321)، ولشعور تلك الفئات أن هناك فجوة سكانية بين فئات المجتمع الشابة والمسنة وسيطرة الفئة الثانية على الأولى مما خلق شعوراً للفئة الشابة إنها مهمشه مما دفعهم لأنتهاج منهج الإسلام السياسي القابل للعداء

والاستغلال من الآخر(نهار،2007)، ومن الأسباب الأخرى أيضاً التي أسهمت بنجاح الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ازدياد رد الفعل العربي تجاه الوجود الأجنبي في المنطقة خلال الفترة من عام (1980-1990) والأحداث التي أعقبتها وأحداث عام 2003 وتداعيات احتلال العراق(نهار،2007).

فلقد ازدادت مطالبات التيارات الإسلامية بإجلاء القوات الأجنبية عن المنطقة وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وتمثل ذلك على سبيل المثال بإقدام مجموعة مسلحة في العام 1995 مدعومة من إيران على قتل عدد من الأمريكيين (عبد المؤمن،2006: 3-4) وبروز بعض التهديدات للولايات المتحدة الأمريكية في حال بقائها في المنطقة(نهار، 2007)(جريدة القدس العربية،8-2-2007).

ورغم أن بعضهم لايرى في ظهور ذلك التيار الإسلامي خطراً على الأمن العربي إلا أنه لا يمكن الاستهانة به خصوصاً إذا ما استطاعت إيران أن توظفه لخدمة إستراتيجيتها في المنطقة.

ورغم اتساع دائرة التفاؤل في المنطقة العربية باتجاه السلوك الإيراني بعد حقبة الشاه والمتضمنة عدم الاعتراف بإسرائيل وإغلاق سفارتها في طهران وتبني سياسة عدائية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن السياسات الإيرانية اللاحقة أثبتت أن العرب قد بالغوا في تفاؤلهم، إذ شرعت القيادة الإيرانية لتبني مبدأ تصدير الثورة الإسلامية وما رافقها من محاولات التدخل في الشؤون العربية الداخلية (نهار، 2007).

كذلك فإن سعي إيران لوضع نظرية لأمن المنطقة العربية (خصوصاً الخليجية) مستندة على مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية تخدم مصالحها أدخلت الشكوك لدى الدول العربية حول نوايا الجانب الإيراني ولهذا فقد تضمنت الرؤية الإيرانية على بعد عقائدي وعلى بعد نضالي لإيجاد قوة بديلاً للوجود الأجنبي (قناة الجزيرة،2008/1/12).

إذن يمكننا أن نقول أن المعضلة التي تقف أمام صانع القرار في إيران تكمن في البعد الديني الخاص بتلك الدولة والذي أعلن عنه ومنذ العام 1979، وهي بالتالي تسير بمنظورها الأمني وفقاً لمزيج من المفهوم القومي القائم على الهوية الفارسية وعلى المعتقد الديني الشيعي. وذلك الأمر أدى إلى إضعاف أية حالة تقارب قد تكون بين العرب وإيران(عبد المؤمن،:3-4).

ومن خلال القراءة السابقة للإستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية يتضح ما يلي:

أولاً : إن الإستراتيجية الإيرانية استندت في تعلملها تجاه دول المنطقة على أسس قومية ومذهبية قائمة على المذهب الشيعي الذي تتبناه إيران والتي تسعى إلى تصديره إلى دول المنطقة وخصوصاً دول الجوار مما يولد شكوكاً مشروعة ومبررة لتلك الدول حول النوايا الإيرانية، فإيران تحاول أن تجعل من البعد الديني في إستراتيجيتها تجاه دول المنطقة الأكثر تأثراً مستغلة بعض الشرائح الاجتماعية والتي سبق الحديث عنها.

ثانياً : السعي الإيراني لإثارة التيارات المناهضة لأنظمة الحكم في منطقة الدول العربية وتقديم الدعم لها وعلى كافة أشكاله(نهار، 2007) (Eisenstadt,2001).

ثالثاً : سعي إيران لإضعاف القوة الأكبر في المنطقة متمثلة في قدرات العراق من خلال تفتيت قدراته وهو ما حصل من خلال المساهمة الإيرانية في احتلال العراق من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية مما سهل لها المضي قُدماً في تحقيق طموحاتها التوسيعية وبروزها كقوة إقليمية في المنطقة فاحتلال العراق مثَّل أزمة إقليمية جديدة للمنطقة فقد كان يمثل ميزان تعادل القوى الإقليمية(نهار، 2007) (المجالي، 2007: 9).

رابعاً : إبداء الرغبة الإيرانية والسعي لإبعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة ليتسنى لها ترتيب نظريتها الأمنية في المنطقة بما يخدم مصالحها، لأن الوجود الأجنبي قد شكل عائقاً لتحقيق ذلك الأمر.

خامساً : إن الاحتلال الأمريكي للعراق كما ذُكر قد سهل لإيران إمكانية الاستفادة من ذلك الوضع الجديد، ويبرز ذلك الأمر من خلال تلاقي المشترك بين إيران وأمريكا في تدمير العراق بعدّه قوة إقليمية ولذلك ترى أن الولايات المتحدة لم تكن جادة في الوقوف ضد الاستمرار الإيراني فيما يتعلق ببرنامجها النووي، لا بل أن بعض الدول الغربية قد سعت لمساعدة إيران في برنامجها ذلك مما يلغي بشكوك حول ما هية الخلاف بينها وبين إيران(نهار،2007).

سادساً : ربما تسعى إيران لتمدد والتوسع في المنطقة من خلال مد جسور تعاون مع بعض الدول العربية ويكون هدف ذلك الأمر تشتيت الفكر السياسي والإستراتيجي العربي ومنعه لبناء إستراتيجية عربية موحدة في مجال الدفاع والأمن الإقليمي(نهار،2007).

وهنا يمكن أن ننظر للإستراتيجية الإيرانية التي تطبقها القيادة الإيرانية ومنذ عهد الإمبراطورية الشاهنشاهية مروراً بالثورة الإسلامية (الخمينية) إنها تقوم على إيجاد دور مميز وبارز لها في المنطقة (نهار، 2007)، ورغم بروز بعض محطات التقارب العربي الإيراني منها على سبيل المثال ما أفرزته القمة الثامنة لدول مجلس التعاون الخليجي في شهر ديسمبر عام 1987 القائمة من إذ وضع أسس عامة للحوار مع إيران . وتقوم على الاحترام المتبادل بين الطرفين وتنمية علاقات حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين إلا أن الواقع لا يبعث على الكثير من التفاؤل.

إذن ومن خلال عرض هذا البحث نرى أن السلوك الإيراني تجاه المنطقة العربية يوافق فرضية البحث التي ترى في إيران خطراً يهدد الأمن القومي العربي، فمحاولة إيران الاستفراد بأمن المنطقة العربية دون تدخل أحد ومحاولاتها لتصدير ثورتها الإسلامية القائمة على أسس مذهبية ودينية (شيعية) أثارتها للتيارات المناهضة لأنظمة الحكم في بعض دول الجوار وإثارة التيارات الدينية في تلك الدول والتي تعتنق المذهب الشيعي في محاولة منها لفرض مذهبها وسياستها في المنطقة، فالحقيقة هنا تبدو واضحة من أن تلك السياسات الإيرانية لها انعكاساتها الخطيرة على الأمن العربي وقد تكون لها

آثارها الخطيرة على المنظور القريب مالم يتم تدارك ذلك ببناء إستراتيجية عربية موحدة قادرة علـــى الوقوف بوجه ذلك التهديد الإيراني.

المبحث الرابع

الدور العربي في مواجهة الإستراتيجية الإيرانية

من خلال المبحث السابق عن الإستراتيجية الإيرانية التي انعكست على سلوكها السياسي تجاه دول المنطقة من إذ إنها هي الدولة المسؤولة عن الترتيبات الأمنية في المنطقة دون تدخل من أحد،سوف يتم التعرض في هذا المبحث الى الدور العربي المطلوب في مواجهة السلوك الإيراني تجاهها.

وهنا يبرز سؤال هل توجد إستراتيجية واضحة للأمن القومي العربي مواجهة الأخطار التي تتهددها إقليمياً ودولياً؟

حقيقة أن المتتبع لحالة الضعف العربي وحالة التشرذم والخلافات القائمة يلحظ أن كل دولة تحاول أن تتخذ موقفاً أحاديا لحمايتها من الأخطار التي تهددها إما بزيادة ترسانتها العسكرية أو بإقامة تحالفات مع بعض الدول الكبرى، أو بإقامة أحلاف على مستوى دول متعددة لا ترتبط بالمجموع العام للدول العربية ككل.

ولذلك فعلى العرب الانتباه إلى التوجهات الإيرانية وتجاوز الخلافات في مواجهة إيران التي تتبع سياسة تقوم على التحدي والتوسع في المنطقة وبالتالي فبناء إستراتيجية عربية للأمن القومي العربي تحتاج إلى الاهتمام بحريات الفرد العربي تضاف إلى تطوير التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترافقها يقظة قومية تبنى على ما يلي (الأمن القومي العربي، د.غازي صالح نهار 1993 ص55):

1. المشاركة الفاعلة للمجتمع العربي بالقرارات التي تهم المصلحة العربية.
2. الإجماع السياسي حول المسائل المتعلقة بالقومية العربية.

3. فتح المجال أمام حرية التعبير عن الرأي مما يولد مناخاً قائماً على التسامح بين أفراد المجتمع العربي مما قد يفضي إلى وجود مناخ يقوم على الحوار الحر في تبادل الآراء.
4. الحرص على احترام المصلحة الاجتماعية لأفراد المجتمع العربي.
5. نشر مبادئ الديمقراطية بين أفراد الشعب بإذ يشعر المواطنون أن السلطات السياسية في دولهم هي نتاج للاختيار الحر من قِبلهم ومثل تلك الأمور قد تسهم في التوجة الوحدوي نحو تحقيق مفهوم الأمن القومي العربي.
6. وبالتالي وبما أن الوحدة العربية هي الأمل المنشود للدول العربية فإن المشاركة الفاعلة لمختلف أفراد الشعب كلُ في دولته سيشكل عامل ضغط على الأنظمة السياسية نحو الوحدة العربية.

فالمطلوب من العرب اتخاذ موقف موحد وبناء إستراتيجية تقوم على أسس واضحة لحمايتها من كافة ما يتهددها، ولقد حدد الدكتور زكريا حسين عدة اتجاهات متباينة لمفهوم الأمن القومي العربي لاتجاه الأول ومنه تجاهل واضح لفكرة الأمن القومي العربي والاتجاه الثاني ينظر إليه كمفهوم يرتكز على أساس الفكرة القومية رغم التناقضات الموجودة بين الدول العربية وهنالك اتجاه ينظر للأمن العربي بأنه مفهوم متحرك وتوجد هنالك ضبابية من إذ صلته بالأمن القطري , فأين يبدأ المفهوم القومي ومتى ينتهي ؟ (اسماعيل،2000:ص123).

إن الدول العربية إذا ما أرادت أن تشكل أو تعمل على إستراتيجية واضحة للأمن القومي الخاص بها لا بد من تراعي الشمولية في مفهومها للأمن القومي الذي لا يقتصر فقط على الجانب العسكري أو الاستخباري فهنالك مقومات أخرى للأمن لا يقل الجانب الاقتصادي منها أو الجانب المتعلق بالطاقة أو الأمن الاجتماعي أهمية عن الجانب العسكري (اسماعيل،2000:ص124). كما يجب مراعاة تحقيق الإجماع أو الأغلبية لأن التحالفات الصغيرة داخل نطاق الأمن القومي لا يمكن أن

يكون لها دور فاعل لأن الأمن القومي يُعبُر عن أمن أمة ككل لا أمن كل دولة على حدة أو مجموعة دول دون غيرها ، ولذلك فتحديد المخاطر والتحديات التي قد تُشكل خطراً على الأمة يستلزم وضع الخطط والإستراتيجيات لمعالجتها بشكل مدروس لا بشكل عشوائي تغيب عنه الخطط الموضوعية المعُدة من قِبل أصحاب الإختصاص في ذلك المجال (اسماعيل،2000:ص125).

ورغم ما تم ذكره ، إلا أن الواقع العربي يشير إلى غير ذلك فغياب التنمية القومية الحقيقية للأمة العربية، والوضع العام للدول العربية الذي يتصف بالتجزئة القطرية وضعف المؤسسات القومية ينذر بالأخطار التي قد تهدد أمن المنطقة العربية، ورغم وجود بعض المحاولات الوحدوية أو التنموية، إلا أن أغلبها قد فشل لعدد من الأسباب لعل من أبرزها التمايز في القدرات الاقتصادية لأجزاء الوطن العربي، أو للتفاوت في التبعية للاقتصاديات الغربية (نهار،1993:ص120). كما أن من الأسباب التي قد تعيق تحقيق مفهوم واضح للأمن القومي العربي في مواجهة ما يتهدده هو أن المنظور الأمني للدول العربية لا يستند على قواعد عامة محددة كالدين أو القومية بل هي طروحات مختلفة من هنا وهناك، ناهيك عن التباين في مواقف بعض الدول العربية تجاه إيران فبعض الدول لا ترى في إيران خطراً يتهددها كسوريا وحزب الله في لبنان وغياب الحالة المؤسسية العربية التي تتبنى مفهوماً واضحاً للأمن وتدافع عنه(نهار، 2007، ص79).

ولكن الحديث عن بعض مظاهر الضعف التي يمكن أن تكون عائقاً في طرح مفهوم للأمن القومي العربي تلتزم به الدول العربية في مواجهة الأخطار التي تهددها ومنها الإستراتيجية التي تتبناها القيادة الإيرانية في المنطقة. إلا أن ذلك لا يعني أن الوطن العربي لا يملك من الخصائص والمميزات التي لو استطاع توظيفها بشكلها الصحيح لأصبح للوطن العربي قوة لا يستهان بها حتى على الصعيد الدولي ناهيك بالضرورة عن الصعيد الإقليمي فالخصائص التي تميز الوطن العربي تجعل منه قوة لا يستهان بها في المنطقة فهو يتميز بعدد من الخصائص والتي سبق مرات تحدثنا عنا، سواء كانت تلك

المتعلقة بوحدة الجغرافيا واللغة والدين والتجانس الاجتماعي، إضافة إلى القدرات أو المقومات الاقتصادية الهائلة التي يتمتع بها بالإضافة إلى القوى البشرية في المنطقة العربية (اسماعيل،2009:ص125) ولكن رغم تلك المقومات إلا أن حالة الانقسام العربي – العربي لا تُمكن العرب من استغلال عناصر القوة المتوفرة لديهم.

1. جغرافية الوطن العربي الممتدة بين قارتي آسيا وإفريقيا.
2. يمثل موقع الوطن العربي في قلب العالم ملتقى المواصلات والتجارة.
3. هو مهبط جميع الديانات ونقطة جذب روحي وحضاري.
4. القوة البشرية في الوطن العربي.
5. يمتاز الوطن العربي بسواحله والموانئ الطبيعية على البحر المتوسط والبحر الأحمر.... .
6. الموارد المائية الهائلة التي تميز الوطن العربي.
7. الثروات الاقتصادية وخاصة النفطية منها.
8. التجانس الاجتماعي والقومي والديني.
9. الوضع الإستراتيجي للوطن العربي.

بعد أن تمت الاشاره وباختصار حول حالة الضعف العربي التي قد تقف حائلاً لوضع إستراتيجية عربية واضحة المعالم، ومن خلال ما تمت الإشارة إليه عن مقومات الوطن العربي يمكننا أن نلحظ وللحالة التي تعيشها الدول العربية إنها لا تتبنى في حقيقة الأمر أو لا توجد لديها إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها لأسباب قد تم ذكرها سابقاً خلال ذلك المبحث، ولكن يمكن أن نحدد أُطراً لما هو مطلوب من الدول العربية حتى نستطيع أن نضع مفهوماً واضحاً للأمن القومي العربي من خلال إستراتيجية أساسها وحدة الصف العربي الذي يؤهلها للقيام بما هو مطلوب منها وتالياً نعرض أهم

التصورات التي يمكن أن تشكل البيئة المناسبة لوضع إستراتيجية موحدة وواضحة للأمن القومي العربي (النهضة ،2008:ص78-80):

أولاً : على الدول العربية نبذ خلافاتها جانباً والتفكير لأبعد من ذلك لأن المُقبل عليهم سيكون أصعب في حال لم يتم تدارك ذلك، وعليهم النظر إلى أوروبا التي استطاعت تجاوز خلافاتها جميعاً والتوحد ضمن منظومة واحدة مكنتها من بناء إستراتيجية مشتركة وبناء دولة أوروبية واحدة متناسية كل الخلافات بينها من إذ اللغة والدين والحدود ، لذا فالعرب الذين يتمتعون بصفات مشتركة أولى من غيرهم لبناء دولة عربية أو لنقل بناء إستراتيجية موحدة.

ثانياً : ضرورة الانتباه إلى العلم والعلماء في الدول العربية إلى استخدام العقلأنية والعلم في بناء أي تصور إستراتيجي للعرب وفي كيفية تحقيق تلك الإستراتيجية وفي كيفية تنفيذها ، ومعرفة كافة المعَوقات التي قد تقف بطريق تحقيق الإستراتيجية العربية، لأن العرب في مواجهتهم للإستراتيجية الإيرانية (المدروسة) تحتاج إلى عقلية علمية ولا تحتاج لاستخدام العقليات التقليدية ذات التوجهات الأمنية القطرية التي لا تشكل فائدة في ذلك المجال.

ثالثاً : إذن وبعد أن ينبذ العرب خلافاتهم واستخدام العلم والعقلأنية فعندها يمكنهم بناء إستراتيجيتهم ضمن أُطر تنظيمية ومؤسساتية يتفق عليها جميع العرب ضمن رؤى مشتركة واحدة تمكنهم من وضع حد للتمدد الإيراني في المنطقة العربية ويدخل العرب حينها طرفا قويا في أية مباحثات أمنية عربية في المناطق التي تهم الأمن العربي.

رابعاً : ضرورة تفعيل الدور العربي – العربي ويكون ذلك الأمر من خلال تفعيل هياكل وسياسات التكامل العربي – العربي ، فالتحدي الإيراني على أمن المنطقة العربية وخصوصاً الخليجية منها يفرض على العرب تفعيل الهياكل التكاملية على جميع المستويات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية، كما يجب ضرورة الانتباه إلى أمن الشعوب العربية لأن تجاهل ذلك الأمر يؤدي إلى عواقب خطيرة تؤثر في أمن الدول العربية ككل.

من هنا تمكن الإشاره إلى التصورات المطلوبة من العرب لتحقيق إستراتيجية واضحة في مواجهة التحدي الإيراني فهنالك من يرى أن هنالك خياراً مطروحاً فيما يتعلق برسم السياسات الأمنية في المنطقة العربية مع إيران وهو دخول العرب وإيران والدول الأجنبية في رسم تلك السياسة الأمنية، إلا أن بعضهم متخوف من ذلك الأمر لأن العرب سيكونون الطرف الأضعف في تلك المعادلة وبالتالي سيتطلب الأمر منهم القبول بأية شروط أو تسويات وكأنهم يسمحون للقوى الأجنبية في التدخل في شؤونهم الداخلية والخارجية (النهضة ،2008، ص80).

الفصل الخامس

الخاتمة

لازالت الدول العربيه لم تصل بعد إلى صياغة محددة وواضحة لمفهوم الأمن القومي العربي بالرغم من التحولات الحاصلة في الوضع الإقليمي والدولي وانعكاساته على علاقات دول المنطقة العربية رغم الإمكانيات المتاحة سياسياً ودبلوماسياً. وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد العربي، إلا أنه في مجموعه لا يزال يتسم بالتبعية إلى الخارج لتلبية الاحتياجات الحيوية سواء على المستوى الصناعي أو التكنولوجي، برغم الثروة الهائلة والسلاح الفعّال الذي يمكن استخدامه وسيلة ضغط دولية وهو النفط إلا أن أغلبه يوجه للتصدير، وهو السلعة الإستراتيجية الوحيدة التي يمكن للعرب الاعتماد عليها لإيجاد أفاق فسيحة يمكن أن تتفتح أمام الاقتصاد العربي بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والتكامل في عمليات الأنتاج والتبادل في سوق عربية مشتركة لخدمة الدول العربية فيما بينها بإذ تنافس الأسواق الدولية.

ويُشار إلى أن قيام الثورة الإيرانية منذ عام 1979 يعد تحولاً مهمّا في البنية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط. وقد كان لهذا الحدث الكبير انعكاساته العميقة على التفاعلات الإقليمية والدولية مع المنطقة، غير أن التفاعل العربي معه أخذ طابع رد الفعل غير المستند لتحليل موضوعي في أغلب الأحيان.

وقد ترواح الموقف العربي في التعامل مع الجمهورية الإسلامية بين مؤيد لها كتعبير أصيل عن الهوية الإسلامية، وكثورة دائمة ضد الاستعمار ولنصرة المظلومين، أو كمعارض لها استمرارا لصراع تاريخي "عربي– فارسي" أو "شيعي– سني"، بإذ يسقط تناقضات المصالح المعاصرة ومخاوف

الحاضر على الماضي. وهو ما جعل العلاقات العربية الإيرانية بحاجة لرؤية علمية تجعل من صياغة المصلحة العربية دالتها الأولى.

وهي المهمة التي لا بد للمفكرين والنخب الثقافية من التصدي لها بالتفكير الهادئ المستند إلى التحليل العلمي وإلى مصالح الأمة بدلاً من التفكير الانفعالي الذي يرافق الأحداث الكبرى، خاصة إذا حملت في ثناياها إرثاً تاريخياً ملتبساً بشكل كبير.

وإذا كان ما يهدد الأمن القومي العربي هو هذه الدول والقوى الساعية الـــى تهديـــد اســـتقرار واستقلال وحدة الأراضي العربية، فإن إيران تشترك مع إسرائيل بنفس الأطماع والأهداف، فهي ومنذ انتصار الثورة الخمينية لا تخفي أطماعها في المنطقة العربية، ولا تخفي رغبتها في فرض ســـيطرتها ونفوذها على الوطن العربى، حتى أنها لاتمانع بهدف تحقيق ذلك في اســـتخدام القـــوة العـــسكرية، إذ تشارك إسرائيل التي تحتل أراضي عربية في احتلالها هي أيضاً لأراضٍ عربية في الأهـــواز، وفـــي الخليج العربي كما هو الحال في طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربيـــة المتحدة، وتهديداتها الأخيرة على ألسنة سياسييها ورموزها الدينية، حول مملكة البحرين، التي تهـــدد استقلالها وسيادتها وذلك من خلال الادعاء بأن مملكة البحرين هي المحافظة الرابعة عـــشر التابعـــة لإيران، ثم ها هي وعبر مستشار الرئيس الإيراني علي نجفداري، تهـــدد دولـــة الإمـــارت العربيـــة وسيادتها، وتلمح إلى إمكانية غلق مضيق هرمز، الممر البحري الحيوي لدول الخليج كافة، وذلك لأن الإمارات العربية لم تقبل احتلال إيران لجزرها، ورفضت حضور مهرجان قمة الدوحة بسبب حضور الرئيس الإيراني، وهذا يدلل على منطق الاستكبار والاستقواء، ويفضح الأطماع والنوايا الإيرانية فـــي المنطقة العربية، والذي لايختلف مطلقاً عن السياسة والأطماع الإسرائيلية في المنطقة، بـــل ويـــشترك معها في هذة النقطة بالذات، فإيران الدولة الإسلامية، الجار الشرقي للوطن العربي، لم ولـــن تحـــافظ

على علاقات حسن الجوار التي تقرها وتحفظها المواثيق والأعراف الدولية، ولم تحترم الإسلام الـذي يجمع الأمة العربية بإيران، فإيران التي أسعدها الاحتلال الأمريكي للعراق، والذي خدم مصالحها وفتح البوابة العربية أمام أطماعها، وكأن المصالح الأمريكية والإيرانية تقاطعت عند هذه النقطة، أو كأنهـا نفس السياسة، ونفس الأطماع تجاه الأمة العربية.

ومازال إيران تحاول فرض نفوذها وسياستها على بعض الدول العربية، مستخدمة العديد من الأدوات التي أُتيحت لها بسبب أموال النفط الذي يشكل بدوره المصدر الأساسي لمواردها والذي أتـاح لها تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها ومخططاتها التوسعية والطامحة إلى دور قيادي للمنطقة برمتها، وما إدعاء الملات وحرصهم على الدين والأمة، وعلاقات حسن الجوار والوقوف في خندق واحـد ضـد الأطماع الصهيونية إلا ادعاءات باطلة.

إن التدخل الإيراني في الشأن العربي، سواء في البحرين أو لبنان أو العـراق أو فلـسطين أو سوريا حالياً، يثبت بما لايدع مجالاً للشك أن إيران لاتريد الخير لهذه الأمة، بل إنها تسعى لتزرع بذور الفتنة والشقاق بين صفوفها من خلال شراء المواقف بأموال النفط الأمريكية .

الاستنتاجات:

مما تقدم في هذا الدراسة فإن أمن الأمة القومي يجب أن يكون سياجه متيناً لا يخترق، ولكي يكون كذلك يجب أن يقوم على عناصر أساسية منها الاقتصاد وقوة الردع العسكرية، والسياسة في جميع الظروف سواء كانت سلماً أو حرباً فعلية أو حرباً باردة. فالسلم الذي لا تدعمه القوة يبقى سلماً تكتيكياً وليس إستراتيجياً أي بمعنى أنه ربما يتحول يوماً ما إلى صراع مسلح، فإذا وجد الخصم بأن أمن الأمة القومي تنقصه عناصر القوة وقد يغريه ذلك لأن ينكث بالتزاماته وعهوده وينقض بثقله ليحقق مكاسب ومصالح أفضل.

وأهمية منطقة الشرق الأوسط تنبع من قيمتها العالمية سواء من إذ الموقع أو من حيث ثرواتها المخزونة في باطن الأرض و موروثها الروحي والديني والحضاري كونها مهبط الأديان السماوية الثلاثة، وأساس الحضارات في العالم الحديث ابتداء من الحضارة الآشورية والفرعونية والفارسية وأخيراً مزيج حضارة العرب والإغريق والرومان، فإن شعوب الشرق الأوسط مؤهلة لتشكل مركز ثقل عالمي سياسي واقتصادي له الحق في التأثير على القرار الإستراتيجي العالمي لا بل يشارك في صنعه ضمن النظام العالمي الجديد إذا ما تحقق السلام العادل والشامل والمشرف لشعوبه وفق منطق العدل والحق الأمن الذي سيدفع بكل الجهود والإمكانيات المادية والبشرية التوجه نحو التنمية والتقدم العلمي بدلاً من أن تستنزف في الحروب والمجهود الحربي وسباق التسلح .

ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات العلمية المحكمة التي بحثت هذا الموضوع فقد أقر جميع الباحثين بوجود التباسات تاريخية ومعاصرة في شبكة العلاقات العربية الإيرانية لا مجال

لأنكارها، الأمر الذي يقتضي تفكيكاً علمياً لهذه الملابسات، والعمل على إعادة بناء هذه العلاقات بما يحقق المصلحة العربية على أساس أكبر قدر من المكاسب أو أقل قدر من الخسائر.

إن الدراسة المعمقة لبنية القوى والتوجهات السياسية في إيران تشير إلى تباين في المسافات الفاصلة بين هذه القوى وبين مراعاة المصالح العربية، إذ تتراوح نظرة هذه القوى من نظرة عدائية تجاه العرب مسنودة بإرث تاريخي يرتدي حلة مذهبية أحياناً، وحلة قومية أحياناً أخرى، وتسعى لتوظيف المنطقة في إدارة إستراتيجيات صراعها مع القوى الدولية الأخرى، بينما هناك تيار ثالث يبدي تفهماً، بل واستعداداً لتطوير العلاقات العربية الإيرانية محاولاً حصار ذيول إرث العلاقات التاريخية الملتبسة بين الطرفين وإن كان ذلك من منطلق رؤية للمصلحة الإيرانية.

ومن منطلق الخلاف مع إيران، فقد نجم جزء أساسي من الخلافات العربية العربية والتي منعت بدورها من بلورة موقف عربي يصلح أساساً للتحاور مع إيران. كما أن الفراغ الذي يتركه غياب موقف عربي يدافع عن مصالح عربية مشتركة، وأمن عربي مشترك يؤدي إلى سلوك إيراني كدولة قومية تأخذ مصالحها في الحسبان دون أن يفرض عليها أن تحدد هذه المصالح بمصالح الآخرين، مما يؤدي إلى سياسات تدخل وهيمنة تقوم على مخططات المستقبل وذكريات الماضي من زاوية نظر إيرانية محضة دون أخذ المصالح العربية، ولا حتى هوية الدولة العربية ومواطنيتها بعين الاعتبار كما يجري في العراق.

إن الإستراتيجية الأمثل للعلاقة مع إيران، هي في التحويل التدريجي والهادئ والمدروس من كونها علاقة صفرية إلى علاقة غير صفرية، تقوم على توسيع دائرة المصالح المشتركة بشكل تدريجي لمحاصرة المصالح المتعارضة وتهميشها. وقد أولى الباحثون أهمية لأن يكون الحوار العربي مع

إيران ذا طابع جماعي لا يتوقف على العلاقات الثنائية مع كل دولة عربية، ويتطلب ذلك صياغة الحد الأدنى من المصالح العربية المشتركة والأمن العربي المشترك.

ومن خلال استعراض التهديدات التي يشكلها الخطر الإستراتيجي الإيراني على الأمن القومي يلاحظ الأتي:

أ. العوامل السياسية والاقتصادية كان لها أثر واضح إذ أعطت لإيران أهميتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ب. القوى البشرية الإيرانية الهائلة التي انعكست على القوة العسكرية كان لها الأثر الواضح في الأحداث على المستويين العالمي والمحلي وكذلك مع دول الجوار وقد بدا ذلك واضحاً خلال الحرب العراقية الإيرانية.

ج. كان للنظام السياسي الإيراني تأثير واضح في رسم صورة إيران عالمياً وإسلامياً وعربياً وتبعاً لذلك اختلفت صورة إيران عندما تغير الحكم خلال العقود الماضية ومهما يكن من أمر فسيظل لإيران دور مهم وبارز في المنطقة، وسيظل تركيز العالم عليها كبيراً نظراً للمزايا التي بحثت في هذه الدراسة.

د. استمرارية إيران في دعم الجماعات الشيعية في داخل الوطن العربي كونها أداة بيد إيران يمكن ان تلعب دوراً كبيراً في تهديد الدول العربية من الداخل .

التوصيات

يدعو الباحث استناداً للمعطيات والنتائج السابقة التي تم حصرها قدر الإمكان إلى :

1. توظيف التفوق العربي في مجال القوى البشرية والموقع الإستراتيجي للوطن العربي للوقوف في وجه الأطماع الإيرانية التوسعية.

2. وضع إستراتيجيات واقعية فاعلة من شأنها العمل على جمع القوة الاقتصادية واستثمارها في العلاقات الدولية للضغط على المصالح الإيرانية.

3. إيجاد قوة عسكرية عربية قادرة على ردع أية تهديد عسكري إيراني .

4. مراقبة الدور الإيراني في الساحة العراقية، ومحاولة عدم السماح للنظام الإيراني التفرد بالساحة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي.

5. يجب أن تتوافر لدى القيادات العربية الإرادة لمواجهة التهديدات الإيرانية والارتفاع إلى مستوى المسؤولية التاريخية في توحيد الموقف العربي .

6. تعرية الدور الطائفي الذي تلعبه إيران في المنطقة والعالم الإسلامي لتفتيت وحدته وإيجاد موطئ قدم لها في دول العالم بغية التأثير في المكونات السياسية للدول العربية والإسلامية بما يضمن نوعاً من التبعية للموقف الإيراني وعدم الطعن بموقف الشيعة العرب والفصل بين موقفهم الوطني والقومي وبين موقف عملاء النظام الإيراني.

7. وضع إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة الملف الإيراني النووي لخطره على الأمن القومي العربي في حال امتلكت ذلك السلاح .

8. إيجاد حلول عربية في مواجهة التهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها إلى ضربة عسكرية أمريكية .

9. بعد أن تكون للدول العربية إستراتيجية موحدة وقوية في مواجهة إيران يمكن أن تكون هنالك قنوات حوار قد تجدي نفعا في إيجاد مواقف مشتركة قد يتفق عليها الطرفان العربي والإيراني في محاولة تخفيف حدة التوتر بين الجانبين .

10. على الدول العربية أن تستوعب الجماعات الشيعية المتواجدة فيها بحيث يتم منحهم كافة حقوقهم وعدم التميز بينهم وبين مواطني تلك الدول في محاولة لعزلهم عن التأثير الإيراني .

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب

1. إبراهيم محمد محسن: (1993)؛ "**الصراع الدولي في الخليج العربي**"؛ الطبعة الأولى؛ مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع؛ القاهرة.
2. الأقداحي، هشام محمود: (2009)؛ "**في تحديات الأمن القومي – تاريخي – سياسي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3. آغا، حسين، خالدي، أحمد: (1997)؛ "**سورية وإيران تنافس وتعاون**"، ترجمة: عدنان حسن، ط1، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان.
4. البزاز، عبدالرحمن: **(1996)**؛ "**الدولة الموحدة والدولة الاتحادية**"؛ دار القلم؛ القاهرة.
5. بيومي، زكريا سليمان: (2009)؛ "**العرب بين النفوذ الايراني والمخطط الأمريكي الصهيوني**"، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق.
6. توفيق، سعد حقي: (2003)؛ "**علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
7. الجعفري، بشار: (1987)؛ "**السياسة الخارجية السورية (1946_1982)**"، دار طلاس، دمشق.
8. حوات، محمد: (2002)؛ "**مفهوم الشرق الأوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.
9. حسين، عبد النعيم محمد: (1985)؛ "**إيران ماضيها وحاضرها**، دار الكتاب العربي، القاهرة.

10. الحياتي، جاسم إبراهيم: (2007)؛ "**خفايا علاقات إيران – إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث**"، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.

11. ذيبان، سـامي وآخرون: (1990)؛ "**قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**"، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

12. رأفت صلاح: (1999)؛ "**العلاقة بين العرب وإيران**"، مصر أنموذجاً، دار الشروق، القاهرة.

13. الراوي، رياض: (2006)؛ "**البرنامج النووي الإيراني وأثـــره على منطقة الشرق الأوسط**"، دار الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.

14. ربيع، حامد عبدالله: (1983)؛ "**مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته**"، شؤون عربية، دار العلم، بيروت.

15. ربيع، حامد عبدالله: (1984)؛ "**نظرية الأمن القومي العربي**"، دار الموقف العربي، مصر.

16. الرشدان، عبد الفتاح: (2000)؛ "**الأزمة الراهنة للأمن القومي في التسعينات**"، شئون عربية، دار جلال، الرياض.

17. الرشيدي، حسن: (2008)؛ "**العلاقات الإيرانية الإسرائيلية-محاولة للفهم**"، دار جلال، ط1 الرياض.

18. زاده، بيروز مجتهد: (1996)؛ "**الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين**"، المستقبل العربي، دار الشرق، عجمان.

19. زهرة، عطا محمد صالح: (1968)؛ "**الأمن القومي والعمل العربي المشترك**"، "المستقبل العربي" السنة التاسعة، العدد 94.

20. زهرة، عطا محمد صالح: (1995)؛ "**الأمن القومي العربي**"، منشورات جامعة قار يونس، ط1، بنغازي، ليبيا.

21. آل سعود، فيصل بن سلمان: (2006)؛ "**إيران والسعودية والخليج**"، سياسة القوة في مرحلة إنتقالية 1968–1971، ترجمة نسرين ناضر، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت.

22. أبوسويلم، سليمان: (2005)؛ "**الأمن القومي بين الدراسة والتحليل المجلة الثقافية**"؛ الجامعة الاردنية – عمان.

23. الطويسي، باسم: (1997)؛ "**الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي: وجهة نظر المثقفين في الأردن**"، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، عمان.

24. عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب: (1995)؛ "**أزمات العراق والكويت – أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منهاً**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

25. علاي، ستار جبار: (2009)؛ "**البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**"، دار بيت الحكمة، بغداد.

26. العيدروس، محمد حسن: (2002)؛ "**جمهورية إيران الاسلامية والجزر العربية**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

27. عيسي، علي: (2011)؛ "**العلاقات العمانية الإيرانية**"، دار المستقبل، سلطنة عمان.

28. فلسفي، نصرالله: (1989)؛ "**إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي**"، ترجمة محمد فتحي يوسف الريس، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

29. فودة، محمد رضا: (1991)؛ "**الأمن القومي للخليج العربي**"، ط1، الصلاح للدراسات السياسية والأنتاج الإعلامي، الرياض.

30. القاسمي، خالد بن محمد: (1997)؛ "**الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني**"، الاسكندرية، مصر.

31. القش، أكرم: (2003)؛ "**تكامل أبعاد الأمن القومي العربي**"، مكتبة مدبولي، القاهرة.

32. الكيالي، عبد الوهاب: (1997)؛ "**الموسوعة السياسية**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

33. الكيلأني، هيثم: (1998)؛ "**مفهوم الأمن القومي العربي**"، الفكر الاستراتيجي العربي الأوروبي.

34. اللباد، مصطفي: (2011)؛ "**تطور العلاقات الإيرانية التركية وانعكاساتها على المنطقة**"، العدد السابع، دار المستقبل العربي، القاهرة.

35. المدني، جلال الدين: (1991)؛ "**تاريخ إيران السياسي المعاصر**"، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران.

36. المديني، توفيق: (1999)؛ "**أمل وحزب الله في حلبة الصراعات الإقليمية**"، دار الأهالي، دمشق، سورية.

37. مزاحم، هيثم: (2000)؛ "**عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية**"، شؤون الأوسط، عدد 92 فبراير.

38. المسيري، عبدالوهاب: (2002)؛ "**الأنسان والحضارة**"، دار الهلال، مصر.

39. المشاط، عبد المنعم: (1983)؛ "**الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي**"، الفكر الاستراتيجي.

40. المصالحة، محمد: (1984)؛ "**مسألة الأمن العربي بين المفاهيم**"، الواقع، النصوص، شؤون عربية، (35).

41. مهتدي، محمد علي: (2004)؛ "**مشروع نظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه:** الورقة الإيرانية"، ط1، الرياض .

42. نافع، محمد عبد الكريم: (1975)؛ "**الأمن القومى**"، دار الشروق، القاهرة.

43. النبالي، عبدالله: (2003)؛ "**الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**"، عمان، الأردن.

44. نبهان، دياب: (1983)؛ "**نظرة في العلاقات الإيرانية الإستراتيجية**"، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام.

45. نصر الله ، عباس: (1999)؛ "**رؤية مستقبلية لإستراتيجية عسكرية لبنانية والأكاديمية العسكرية العلياً**، دمشق، سوريا.

46. نهار، غازي صالح: (1993)؛ "**الأمن القومي العربي**" ، دراسة في مصادر التهديد الداخلي، دار مجدلاوي، عمان.

47. نهار، غازي صالح (2007)، مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية، دراسة في الأمن والتنمية، ط1، دار الإعلام، عمان.

48. الهباش، خالد: (2006)؛ "**الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق**"، الرياض.

49. الهيتي، صبري فارس: (2000)؛ "**الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولوتيكية استشرافية على الوطن العربي**"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا.

50. هيكل، محمد حسنين: (1992)؛ "**حرب الخليج**"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

الدوريات والدراسات

1. إدريس، محمد السعيد: (2011)؛ "**إيران والأمن القومي العربي**"، المركز العربي للدراسات، القاهرة.

2. باكير، علي حسين: (2011)؛ "**العلاقات الإيرانية التركية في ظل الثورات العربية**"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

3. بيار سالنجر وإريك لوران: (1993)؛ "**حرب الخليج**"، منشورات أوليفيه أوربان، د.ت، باريس. وانظر أيضاً: مدحت أيوب، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب (1)، دار صوت العرب، القاهرة.

4. الحامدي، عمر: (1991)؛ "**أزمة الخليج أبعادها ومخاطرهاً**، المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، سلسلة الندوات (رقم 5).

5. الحصري، ساطع: (1985)؛ "**محاضرات في نشوء الفكرة القومية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6. تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية (1994). (ندوة)، مركز الدراسات العربي الأوروبي، القاهرة.

7. رشيد، فوزية: (22 فبراير 2009)؛ "**إيران وخلط الأوراق**"، أخبار الخليج، البحرين.

8. زامل، سعيدي: (1996)؛ "**القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الإيرانية: الورقة الإيرانية**"، في كتاب "العلاقات العربية–الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9. زهرة، السيد: (1985)؛ "**الثورة الإيرانية – الأبعاد الاجتماعية والسياسية**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

10. العتمة، قاسم: (1967)؛ "**الأمن القومي العربي والوحدة القومية**"، مجلة الوحدة (الرباط)،العدد (28).

11. العيسى، شملأن: (1996)؛ "**الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث**"، المستقبل العربي، عدد 206.

12. عبد السلام، محمد السيّد: (1998)؛ "**الأمن الغذائي للوطن العربي**"، سلسلة "عالم المعرفة"، العدد 230.

13. عتريس، طلال: (2002)؛ "**تطوير العلاقات العربية الإيرانية**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 279.

14. قرقاش، أنور (1996)، **إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث أبو ظبي.

15. الموسوعة العربية العالمية (1999). مؤسسة أعمال، الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ج10

16. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: (2001)؛ "**العلاقات الإيرانية الأردنية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل**".

17. جارفر، جون: (2009)؛ "**الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

18. ميشيل تي. كلارك: (2005)؛ "**النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران**"، ترجمة: علي حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج.

19. سيل، باتريك: (1992)؛ "**الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

20. ماتسفيلد، بيتر: (1995)؛ "**تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط**"، ترجمة: عبدالحميد فهمي جمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

21. يوميات ووثائق الوحدة العربية: (1981)؛ "**خطاب صدام حسين حول دوافع الحرب**"، ط1، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

22. الدجاني، أحمد صدقي: (2000)؛ "**الجوانب السياسية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.

23. سويد، ياسين: (2000)؛ "**الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية**"، الموسوعة الفلسطينية ،القسم الثاني ،المجلد السادس.

24. عبد الفضيل، محمد: (1994)؛ "**مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية" (ندوة الأمن العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

25. عبد العاطي صلاح: (2007)؛ "**مشروع الشرق الاوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي**"، الحوار المتمدن.

26. عبد المؤمن، محمد السعيد: (2005)؛ "**رفسنجاني والبحث عن دور جديد**"، مدلة مختارات إيرانية.

27. عبدالمؤمن، محمد السعيد (2006)، **التقارب الإيراني الخليجي ذو حدين**، قضايا سياسية.

51. الكيلأني، هيثم: (1987)؛ "**الأمن القومي وجامعة الدول العربية**"، مجلة شؤون عربية، تونس.

28. الكيلأني، هيثم: (1996)؛ "**مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي و العسكري**"، أعمال مؤتمر الأمن العربي، التحديات الراهنة واالتطلعات المستقبلية، الدار البيضاء، مركز الدراسات اعربي والأوروبي.

29. كشك، أشرف محمد: (2008)؛ "**مختارات إيرانية "العلاقات الكويتية الإيرانية**" – مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية

30. آل محمد، محمد أحمد: (1996)؛ "**أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**"، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

31. المشاط، عبدالمنعم: (1993)؛ "**الأمن القومي ابعاده ومتطلباته**"، مركز البحوث والدراسات العربيه،القاهره.

32. الملاذي، أيهم سهيل: (1998)؛ "**الأمن القومي العربي وتحدّيات القرن الواحد والعشرون**"، أوروبا والعرب، العدد 173.

33. مسعد، نيفين عبدالمنعم: (2001)؛ "**صنع القرار والعلاقات العربية الإيرانية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت.

34. لونج، ديفد (1998)، التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

الصحف:

1. أبو عامود، محمد سعد: (27 يناير 2009)؛ "**ملف خاص عن التهديدات الإيرانية للإمارات**"، صحيفة الوطن، البحرين.

2. المجالي، نصوح (2007)، **التطورات الإقليمية وأثرها على الأردن**، جردية اللواء، العدد 1740

3. الحمد، تركي، "حلفاء لا أتباع"، صحيفة الشرق الأوسط 2001/7/4م.

4. اللباد، مصطفى: (2007)؛ "**التحالف الإيراني-السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي**" .جريدة الحياة اللندنية.

5. المزعل، محمد: (8 فبراير 2009)؛ لصحيفة الأيام البحرينية.

6. اللباد، مصطفى، "خاتمي. . . أمن الخليج حجر الرحى"، الحياة 2003/12/19م.

7. صحيفة الدستور الأردنية،25-8-1990

8. جريدة القدس العربية،8-2-2007

9. قناة الجزيرة،2008/1/12

المجلات العلمية:

1. اسماعيل، محمد صادق: (2010)؛ "**العلاقات الخليجية الايرانية..والحذر المتبادل**"، مجلة دنيا الرأي، الرياض.
2. اسماعيل، وائل محمد (2000)، **الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية**، مجلة دراسات دولية، العدد 9، بغداد.
3. البطنيجي، عياد: (2008)؛ "**النظام السياسي الفلسطيني في أزمة النخب السياسية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 174.
4. تنيره، بكر مصباح: (1981)؛ "**نحو استراتيجية عربية موحدة**"، قضايا عربية.
5. جيمس، بيل، سياسة الهيمنة: (2003)؛ "**الولايات المتحدة الأمريكية وإيران**"، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد (48)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي.
6. حرب، أسامة الغزالي: (1997)؛ "إيران : **تحولات السياسة والثقافة والمجتمع**" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 130.
7. الرمضاني، مازن اسماعيل (1988)، **الأمن القومي العربي والصراع الدولي**، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد2.
8. زنكنه، صباح: (2002)؛ "**التعاون في المجال الإسلامي من المنظور الإيراني**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 279.
9. القلم، محمود سريع: (2002)؛ "**الأمن القومي الإيراني**"، مجلة المستقبل العـــــــربي، العــــــدد 279.

10. المشاط، عبدالمنعم: (1985)؛ "**البعد العربى للأمن القومى المصرى**" (مجلة الدفاع القاهرة أبريل).

11. مسعد، نيفين: (2002)؛ "**السياسات الخارجية العربية تجاه إيران**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 279.

12. موسوي، سيد حسين: (2003)؛ "**إيران والبرنامج النووي**" : أبعاد داخلية وخارجية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 112.

13. مجلة الشراع: (1986)؛ **حزب الله: حركة عسكرية أم سياسية أم دينية.**

14. هلال، على الدين: (1984)؛ "**الأمن القومي العربي**"، دراسة في الأصول ، شئون عربية عدد 35.

15. مجلة النهضة (2008)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

المواقع الإلكترونية:

1. النجدي، صالح عبدالعزيز: (1999)؛ "**التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده**"، في موقع فيصل نور.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abootalebi, A.: (2007), "**Iran and the future of Persian Gulf Security"**; Paper Prepared at The Midwest Political Science Association Annual Meeting; Chicago; Palmer House.
2. Barry Buzan (1983), "**People, State & Fear"** The National Security Problem in International Relations, (Wheal Sheaf Books, Sussex).

3. Cordesman, A & Al-Rodhan K: (2006); "**Iranian Nuclear Weapons", N.Y**.
4. Edward, EAzar and C, (1988), Center For International Development and Conflict Management, "**National Security in the third world"**, University of Mary Land
5. Berkowitzand and P.G Bock, (1965), "**American National Security"**, Newyork, free press
6. J.F Richard and sturm, (1982), "**American Defense Policy"**, the johns Hopkins University Press.
7. France, Schurmann, (1974), "**the logic of world power"**, Pantheon books random house, N.Y.
8. H. Sprout and M, (1983), "**Sporout at Herbert M. levine : World Politics Debated"**, (N.Y. : MC, grow Hill Book cop N. Y.).
9. Kraig, Michael Rayan (2006), Foreign A New Security Order For The Presian Gulf, Middle East Policy, Vol XIII, No.1.
10. Imam Khomeini (1983), Dar Justuju-yir, Tehran.
11. Lippman, Walter: (1943), "**U.S Foreign Policy Shield of the. Republic";** Little Brown; Boston
12. Michael Eisenstadt (2001), The Armed Forces of the Islamic Republic of Iran.
13. R.K. Ramazani (1985), Iran Export of the revolution, Politics, Ends and means in the Iranian Revolution.
14. Shireen Hunter (1990): **Iran and World**: Continuity in a Revolutionary Decade Bloomington and Indianapolis.
15. Tsonchey, T.: (2010), "**Iran's Nuclear Program and the U.S. Policy";** Online Articale; The Montreal Review.

16. Wang, B.: (2009). “**The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order”;** Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).
17. Walter Lippman, (1943), “**U.S Foreign Policy Sheild of the Republic, Boston”**: Little Brown.
18. William Asher & Williamm H. Overholt, (1983), “**Strategy Planning And Forecasting Political Risk And Economic Opportunity”**, (Tohnwileg Sons, New York).